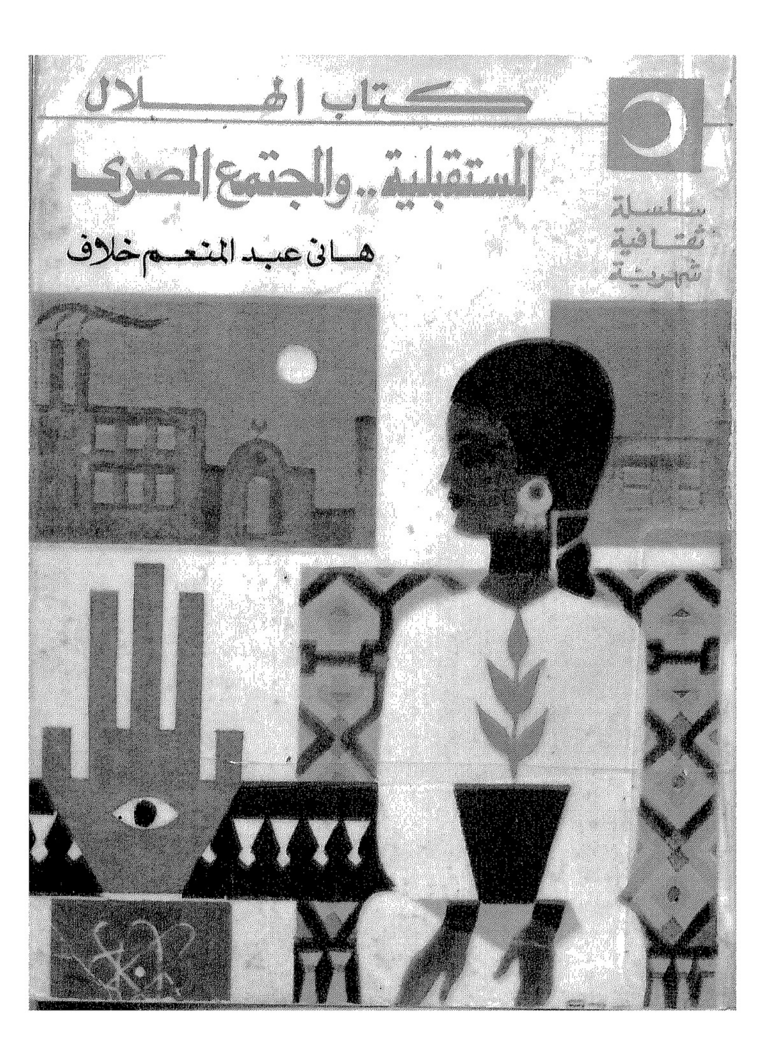


كتاب الهلال
سلسلة ثقافية شهرية
المستقبلية.. والمجتمع المصرى
هانى عبد المنعم خلاف

كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير: عايد عياد

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون : ٦٢٥٤٥٠ « سبعة خطوط »

KITAB ALHILAL

العدد ٤٢٤ - رجب ١٤٠٦ - ابريل ١٩٨٦

NO 424 - APRIL - 1986

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج م ع نقدا او بحوالة بريدية غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب .

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنانة
سميحة حسنين

المستقبلية والمجتمع المصرى

●

بقلم:
هانى عبد المنعم خلاف

●

دار الهلال

المستقبلية ....
بين رحابة المنهج العلمي ..
وقيود الفكر العربي

- موقع المستقبلية في بنيان المعرفة العلمية
- موقع المستقبلية في الفكر الشعبي المصري
- المعـــالجة الاعلامية للمســـتقبل

موقـــع المستقبـــل
فى بنيان المعرفة العلمية

يلحظ المطالع لتاريخ الفكر الانسانى والحضارات المتتابعة تعدد ظواهر استشراف الانسان لآفاق الزمن المجهولة ، وتباين مناهجه ومحاولاته لاستفتاح مغاليق الغيب ، والتطلع الى مايغالب به حاضر الاشياء وواقع الحياة الى حيث الانس بالاحلام الوردية فى مستقبل مأمول .

فهناك عبر التاريخ توجد نظرات الحكماء الى المستقبل من قبيل « الطوباويات » او المدن الفاضلة كما سماها الفارابى فى ترجمته لجمهورية افلاطون او كما صورها فرانسيس بيكون فيما أسماه « اتلانتا الجديدة » .

وطريقة الطوباويين حين ينظرون الى المستقبل ان يفندوا عيوب الحاضر ثم يرسموا للمستقبل صوره منزهة عن تلك العيوب ، ولا سبيل عندهم الى تحديد وسائل التحول الى هذا المجتمع المثالى ، أو تحديد ما اذا كان قريبا أم بعيدا ... موجودا بعد حين ام غير قابل للوجود أصلا .

وهناك احلام اليقظة التى يتعلق بها فكر الحكيم ويصوغها على مايرتضيه وكأنها ضرب من الرواية التى تحمل الواقع بحلية مستعارة من الخيال .

وهناك قدرة الحدس او الفراسة التي يستعان بها على كشف المجهول من الغد ولكنها خصيصة فطرية وفردية ، تولد لدى البعض ولا تكتسب ، ولا يمكن ايجادها من عدم ، ولا يمكن الاعتماد على توافرها بين كل الناس في كل وقت وفي اى موقع .

وهناك فوق ذلك رؤى الاديان للمستقبل النهائي كحقائق « ستاتيكية » محتومة ، يتحرك اليها « المؤمن » بغير حول يستطيع منعها ولا قوة تستطيع التحوير فيها أو التعجيل بها أو الابطاء في احداثها وليس « للمؤمن » في مجال التعامل معها سوى التسليم بها كما أنزلت وشرح أبعادها وتفسير رموزها ، وفي بعض الاديان يطالب المؤمن بمحاولة اقناع الآخرين بها .

وبين هذا وذاك تسود في كل العصور والاوطان عادات وسلوكات اجتماعية يحاول بها الناس بالوعي أحيانا وباللاوعي احايين كثيرة ـ استشعار الانس بعلم الغد المجهول والتوهم بالاحاطة ببعض أبعاده وذلك في أشكال وعادات كثيرة ومتباينة تستخدم في بعضها مواد الطبيعة كالرمل أو النار او النجوم ، وفي بعضها الآخر أجزاء من جسم الانسان كالكف ، أو العين ، وتستخدم في البعض منها أدوات ومواد مصنوعة « كالبن في الفنجان » و« الاوراق المرسومة » ، و « الكرات البللورية » ، و « ايقاع الدفوف » .. وغير ذلك مما نعرف ومما لا نعرف من عادات الشعوب وطقوسها .. وأوهامها !

وحين بدات الآلة تفعل أثرها في حياة الناس وتوسع امكانات قوتهم وحركتهم وتطلعهم بدات تظهر هناك منتوجات فكرية من نوع جديد يلفقها الفكر والخيال معا ويجمع فيها بين مشاكل الحاضر وقيود الواقع من ناحية

وأماني المستقبل وانطلاقاته المتصورة من ناحية أخرى وعرف ذلك فيما سمى في الادب الحديث بخيالات العلم Science Fiction ومن بين أشهر هذه المنتوجات التي عمرت بها أسواق الفكر والفن في أوروبا وأمريكا منذ الثلاثينيات في هذا القرن مؤلف دينس جابو « اختراع المستقبل » ومؤلف أرثر كلارك « صور جانبية للمستقبل » .

الا أن نوعا جديدا من ظواهر البحث في المستقبل قد شق طريقه الي دنيا الناس والفكر الانساني ابتداء من الربع الثاني للقرن العشرين نوع ليس من قبيل الطوباويات ولا من قبيل الاحلام ولا فراسة الحدس ، ولا شفافية الفطنة ولا الارتباط الديني . نوع من الجهد ليس للخيال ولا للاماني أو للرؤى الشخصية دور كبير فيه وانما يقوم على أساس من الحسابات العلمية المضبوطة والمحكومة بقياسات موضوعية مجردة . شأنها كحساب المهندس لحركات الجهاز المعروف بسرعته وطاقته . وتستهدف رصدا دقيقا لابعاد وظواهر محددة في مواقع محددة خلال فترات محددة . فهي اذ ذاك نوع من الرصد التمهيدي الواجب قبل الشروع في سياسات معينة واتخاذ اجراءات مناسبة للمكان أو الزمان . وصار لهذا النوع من البحث قواعد منهاجية وأصول وادوات ، واضحى أحد الاركان الاساسية لعمليات الحرب والسياسة والتجارة وغير ذلك .

هذا ما يسمى الآن بالدراسات المستقبلية أو علم المستقبلية .

متى بدات دراسات المستقبل وكيف تطورت ؟

قد يكون عالم الاجتماع س . س جيلفان هو أول من

طرح اسما للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي المعاصر عندما اقترح عام ١٩٠٧ أن يسمى هذا الحقل من الدراسة : ميلونتولوجي Futurology وهو اسم مشتق من الاصطلاح الاغريقي الذى يطلق على احداث المستقبل ، فقد كتب جيليفان فى هذا المؤلف يقول :

« أن هناك دعوة الى ايجاد « ميلونتولوجين » وهم داوسو المستقبل العام للحضارة ، تماما كما يوجد الارشيولوجيون الذين يفسرون العلاقات المتداخلة لحضارات ماقبل التاريخ » .

وقد حظى تعبير « ميلونتولوجى » بقبول متواضع فى ذلك الحين ثم صار فى طى النسيان . الا ان صاحبه ظل على قيد الحياة يدافع عنه بحماس حتى مشارف الستينيات ، عندما وصل الاهتمام بدراسات المستقبل الى مرحلة راقية ، فاستطاع جيليفان تذكير تلاميذه ببحثه السابق وتعبيره المقترح كاسم لحقل الدراسة منذ عام ١٩٠٧ .

وفى خلال عام ١٩٤٣ طرح أوسيب فلختايم ــ وهو أستاذ للعلوم السياسية من أصل روسى ويحمل الجنسية الالمانية وقبض عليه النازى فى عام ١٩٣٥ لكنه تمكن من الهجرة الى سويسرا ومنها الى الولايات المتحدة ــ طرح اصطلاحا بديلا وهو : فوتورولوجى
أو المستقبلية وقال عنه « انه نظام علمى جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الاشياء بطريقة جديدة » «١» .

(١) انظر مقال : ادوارد كورنيش الرئيس العام لجمعية مستقبل العالم المنشور فى دورية الجمعية Futurist عدد فبراير ١٩٧٧ ــ ص ٤٤ .

وشـــهدت المجتمعات الامريكية والاوروبية منـــذ الاربعينيات طفرة كبيرة فى اعداد المؤلفات المنتميـة الى هذا الميدان فظهر مؤلف هيرمان كاهان « عام ٢٠٠٠ » ، ومؤلف دانيال بل « فى الطريق الى عام ٢٠٠٠ » ومؤلف تشارلز جالتون داروين « المليون سنة التالية » ، وكتاب جورج سول « صورة الغد » وكتاب جورج راســل « ماذا يكون الانسان بعد ذلك ؟ » .

وتعتبر هذه المؤلفات الفردية ـ فى وجهــة نظـر المؤرخ لتطور المستقبلية ـ الارضية التمهيدية الكلاسيكية التى وضعت بها بذور مايسمى « بالفلسفة المستقبلية » حيث كان الشغل الشاغل لمؤلفيها هو النظر الى المستقبل العام للانسان والانسانية ككل دون تحديد لهوية الظروف القومية أو السياسية ولا الشروط الفنية أو العملية التى تحيط بموضوع الدراسة .

وقد توالت بعد ذلك ـ وعلى وجه التحديد مع بداية الستينيات ـ موجات متتابعة من الانتاج المتخصص فى مجالات اكثر تحديدا وظهرت أجيال جديدة من رجـــال الدراسات المستقبلية المهتمين ببحث مستقبل المحـاور الحياتية الرئيسية الحاكمة لصورة الحياة ومستواها فى المجتمع الامريكى بالذات كالتعليم ، والمواصلات والطاقه . وما الى ذلك . فظهر مثلا مؤلف أدريان نورمان وجيمس مارتين « مجتمع العقل الاليكترونى » ، كما ظهرت فى نفس الفترة سلسلة الفين توفلر فى المستقبليات والتى بدأها بكتاب « صدمة المستقبل » ثم اعقبها بمؤلفه عـن « التعليم من أجل المستقبل » ثم « الرجال المستقبليون » ثم « الوجه الثالث »

وقـــد تميزت دراسات المستقبل فى الستينيات

والسبعينيات فى هذا القرن عموما بأربع سمات رئيسية:
اولها : التركيز على الانتاج الجماعي ودراسات الفرق البحثية المتكاملة وتمويل ذلك من المؤسسات السياسية والعلمية والاقتصادية الكبيرة ذات المصلحة فى التعرف على الفرص الممكنة او المتاحة لاعمالها مستقبلا مثال ذلك مؤسسة راند الامريكية ، ومؤسسة فورد ، ووزارة الدفاع الامريكية .
ثانيا : الاهتمام بتأصيل منهاجية الدراسات المستقبلية واستكمال أدواتها وتجريب المستحدث منها او المستعار من الميادين العلمية الاخرى . وقد ظهرت فى اطار هذا الاهتمام مؤسسات وجمعيات متخصصة للدراسات المستقبلية ومناهجها كمعهد الدراسات المستقبلية فى نيويورك Institute of Future وجمعية مستقبل العالم World Future Society ، « ومقرها واشنطن » والاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية « مقره روما » ومركز الدراسات المستقبلية في باريس ، وسكرتارية الدراسات المستقبلية « التابعة لمجلس الوزراء بالحكومة السويدية » .
ثالثها : الانتقال فى دراسة المستقبل من مرحلة الدراسات الموضوعية الى مرحلة تلقين منهج الرؤية المستقبلية من خلال عمليات التعليم المدرسى والجامعي . وقد بلغ مجموع المقررات الدراسية المتخصصة فى علوم المستقبل داخل المدارس والمعاهد الامريكية حوالى ٤١٥ مقررا دراسيا موزعا على ثمان عشرة ولاية أمريكية .
رابعا : توسيع مجالات الاهتمام فى دراسات المستقبل لتشمل اوضاع العالم كله وخاصة بعد ثبوت اثر الوسائل العلمية الحديثة لربط أجزاء العالم فى مدى الاعتماد

والتأثر المتبادل بين المواقع المتعـددة فى مجالات الامن بمعناه الاستراتيجي الواسع . فظهرت دراسات أمريكية عن المستقبل النووى فى القارة الاسيوية وعن « مستقبل الطاقة فى العالم العربى » ودراسات اسرائيليـــة عن « مستقبل اقتصاديات الشرق الاوسط » ، ودراسات فرنسية عن « مستقبل الذاتيات الثقافية فى العـــالم المتشابك » وليس من المبالغة تقدير العدد الاجمالى لهذه الدراسات المتوافرة فى أنحاء العالم وحتى الآن — قياسا على المتوافر بمكتبة الكونجرس الامريكى حتى عام ١٩٧٤ — بأكثر من خمسة عشر ألف دراسة علمية .

اختلاف التسميات :

وبعد هذا العرض التاريخى لتطـور « الدراســـات المستقبلية » فى العالم ابتداء من عام ١٩٠٧ وحتى الوقت الراهن ، نتقدم الآن نحو توصيف الماهية العلمية لهـــذا الحقل الجديد فى محاولة للتعرف على موقعه فى البنيان المعرفى ، والتأصيل النظرى لمنهجه وأدواته .

واول مانلاحظه فى هذا الصدد افتقـــاد الاتفاق بين الباحثين على تسمية محددة « لعلم المستقبل » ولاشك أن غياب هذا الاتفاق يعكس اختلافا جوهريا حول ماهية الحقل الذى يدور فيه الموضوع ، فالتساؤل لايزال قائما وبرغم مضى أكثر من أربعين عاما على محاولة فلختـــايم الاولى تأصيل نظرية خاصة بعلم المستقبل — حول ما اذا كانت المستقبلية : علما أم فنا . أم فلسفة . . أم ماذا ؟ وهل يهتم رجال المستقبلية فقط بدراسة احتمـــالات المستقبل ، أم ينبغى عليهم المشاركة الفعلية فى خلق هذه الاحتمالات ان كانت ايجابية ، أو تجنبها وتفاديها ان كانت سالبة ؟ .

وقد اجرت الجمعية الامريكية لمستقبل العـــالم :
World Future Society ومقرها واشنطن
عن طريق مجلتها الشهرية التى تصـــدرها بعنـــوان
« المستقبلى » « Futurist » استطلاعا للراى العام
بين اعضاء الجمعية وقراء المجلة وغيرهم من المهتمـــين
بدراسات المستقبل وكان موضوع الاستطلاع هو : الاسم
المناسب الذى ينبغى أطلاقه على حقل الدراسات المستقبلية
وفق نظرة كل منهم ، وكانت الاجابات التى تلقتها ادارة
الجمعية والتى نشرتها فى عدد فبراير ١٩٧٧ من الدورية
على النحو التالى : ـ

الاسم المطروح	نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين	نسبة المحايدين
FUTURE STUDIES	٪ ٢٩	٪ ٦	٪ ٦٥
FUTURE RESEARCHES	٪ ٢٥	٪ ١١	٪ ٦٤
FUTURISTICS	٪ ٢١	٪ ٣٦	٪ ٤٣
FUTUROLOGY	٪ ١٤	٪ ٤٤	٪ ٤٢
FUTURES ANSIYSIS	٪ ١٢	٪ ١٥	٪ ٧٣
FUTURICS	٪ ٧	٪ ٥٣	٪ ٤٠
FORECASTING	٪ ٦	٪ ٢٦	٪ ٢٫٨
PROGNOSTICS	٪ ٤	٪ ٤٦	٪ ٥٠
FUTURIBLES	٪ ٢	٪ ٦٠	٪ ٣٨

هل المستقبلية علم ؟

برغم اخفاق البروفيسور الشهير « نيومان » فى التوصل الى تعريف كامل لماهية « العلم » وبرغم التجائه بالاستقصاء فى ذلك الى اثنى عشر عالما من علماء المنهاج ، فانه يمكننا اعتماد ما انتهى اليه هؤلاء وغيرهم من بعض الاساسيات المتفق عليها فى توصيف شروط البنيان العلمى على النحو التالى : —

* موضوع للمعرفة واضح وقابل للتحديد .
* منهاجية ذاتية اى مسالك للبحث والتحقق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة .
* اطراد ثبات بعض العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر الظاهرة بما يمكن ان يفيد فى اكتشاف قوانين عامة تحكمها .

واخذا فى الاعتبار انتفاء هذه الشروط عن موضوع « المستقبلية » نبادر فى البداية الى تقرير حقيقة أساسيه — لا يكاد يخفيها دارسو المستقبلية انفسهم — وهى انها لا تمثل علما متكاملا ، فموضوع المعرفة فيها غير محدد ولا هو قابل للتحديد ، لانها تقوم مرة حول مسائل اجتماعية وتقوم فى أخرى حول مسائل طبيعية ، قد يكون موضوع الرصد المستقبلى مثلا : مشكلة السكان .. وقد يكون التحرك السياسى .. وقد يكون : القوة الاقتصادية ، وقد يكون : طبيعة المناخ .. الخ .

وبديهى ان شرط وجود علاقات مضطردة الثبات بين وحدات الظاهرة يعتبر شرطا غير ذى موضوع ، حيث ان فكرة « الظاهرة » غير واردة اصلا .

ولكن هل ينتقص هذا من قيمة الاضافة الحقيقية

التى قدمتها المستقبلية للفكر الانسانى بالطبع لا .. ذلك ان المجال المعرفى لا يقتصر فقط على العلم بمعناه التطبيقى والعملى ، وانما يشمل الى جانب ذلك ميادين أخـــرى كالفلسفة ، أو المنطق ، أو المنهاج .

و « المستقبلية » ــ ان لم تكن علما بالمعايير الكاملة ــ الا انها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة ، أو منهاجا لابحث . وهى بالفعل كذلك .

المستقبلية كفلسفة :

المستقبلية كفلسفة ، تعتبر نظرة تقدمية وانسانية ، لانها من ناحية أولى : تدور حول رؤية الناس والاشـياء والظواهر والانظمة دائما فى حركة ايجابية الى الامام .. ولانها من ناحية ثانية : تقوم على اعتبار أنسانى هام هو البحث فى حياة القادمين حلا لمشاكلهم وحرصا عـــلى استمرار النوع الانسانى .

يقول أوسيب فلختايم المسمى : « بأبى المستقبلية » : « أن المستقبل هو البعد الذى فيه سنكون بالضرورة . ولكنه أيضا البعد الذى سيكون فيه أطفالنا وافكارنا وتنشأ فيه حياة ملايين غيرنا ، ان الموت مشكلة كل فرد منا لكن موت الانسانية كلها لاشك هو المشكلة الاكثر رعبا وايلاما .. ويستطرد فلختايم فى فلسفته فيقول : « الفـــرد يموت .. حسنا .. لكن لماذا لا يحيا آخرون بطريقـة أكثر انسانية » »(١) .

ومن وجوه الثراء والخصب للفلسفة المستقبلية انهـا

(١) من حوار أجرى معه ونشر فى الفيجارو الفرنسية يوم ١٨ مايو ١٩٧٤ ص ٦ .

تستطيع ان تضم تحت مظلتها العامة توجهات متباينة تنطلق من زوايا عديدة لكنها تصب جميعها في فكرة اساسية هي الحرص على استمرار النوع الانساني وتخليصه من وجوه القصور والعيوب والمشاكل التي يعانيها في الحال أو في الاستقبال فبعكس منطق التجرد من الذات الفردية والحضور الشخصي الذي اتسم به فكر فلختايم على نحو ماسبق عرضه نجد دارسا آخر وفيلسوفا مرموقا من فلاسفة المستقبلية هو تشارلز جالتون داروين ـ حفيد العالم الشهير بنظرية النشوء والارتقاء ـ يقول في ختام كتابه عن « المليون سنة التالية » :

« انني اعبر عن ميولي الخاصة فأقول انني شديد الاهتمام بمصير العالم كله . واود حق الودادة . أن يكون لذريتي دورهم فيه .. ومهما يكن من نزاره العلم بالمستقبل فليس مما يقنعني ان يكون مستقبلا تنقطع الصله بيني وبينه . وأيا كان مصير الحياة الى السعادة أو الى الشقاء بعد أحيال ـ ولا مفر من الشقاء على اية حال ـ فانها لتجربة تستحق العناء .

وقد اثار البعض تساؤلا عما اذا كان علماء وفلاسفة المستقبلية يرصدون المخبوء في مقبل الايام والعصور فقط أم لهم أن يشاركوا في صنع هذا المستقبل بالعمل على تعجيل اللقاء به أو العمل على تفاديه . وهنا تكمن الحساسية في الاجابة . ذلك ان رجال المستقبلية ليسوا مجرد اخصائيين في علوم الاحصاء او الاحتمالات الرياضية ولا هم مجرد معدى برامج للحاسب الاليكتروني وانما هم ذلك كله واكثر منه ، حيث يفترض فيهم توافر قدر من الرؤية الشاملة تعززها وتنميها فكرة المستقبلية

كفلسفة انسانية وتقدمية تلازم ـ أو ينبغى أن تلازم ـ كل من يعمل بأصالة وامانة فى هذا الحقل المعرفى الجديد .

وبرغم مايلاحظ فى كثير من الدراسات المستقبلية من ميل الى الحذر والتحفظ فى التقديرات والرغبة عموما فى عدم تجاوز مناطق العلم المتيقن والتطور المرصود عينا وعددا .. الا أن هناك من كبار فلاسفة العلوم من يرون أن « العلم ليس مجعولا للاخبار والمعلومات وحدها ثم ينقلب بعدها جهلا لا فائدة فيه ، وانما هو مجعول كذلك للفروض او لما يسميه العلماء المتحرجون بالنظريات وانها لتلحق بكل علم من علوم اليقين وتسبق كل علم يتبعها وان لم يبلغ بعد مبلغ اليقين «١» .

وانطلاقا من هذا التصور اخذ رجال المستقبلية المتمرسين وعلى راسهم أوسيب فلختايم ، وهيرمان كان، والفين توفلر يدعون فى مراحل متأخرة بحسب تطور الميدان المعرفى الجديد الى « ضرورة التوصل الى فلسفة عامة للمستقبل الانسانى ككل » وزاد فلختايم على رفقائه بالتأكيد على أهمية أن « تؤسس هذه الفلسفة العامة على الاراء والاوضاع الموجودة فى العالم كله ، فلا تقتصر على وجهات النظر الصادرة عن التقاليد والافكار الغربية فقط » وهو اتجاه تحمده له ـ ولاشك ـ شعوب العالم الثالث التى عاشت طويلا بعيدة عن المشاركة فى صياغة الامور العالمية الاساسية .

---

(١) عن كتاب الاستاذ عباس العقاد : القرن العشرون ما كان وما سيكون نشرته الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٠ .

ومثل هذه الفلسفة المستقبلية العالمية العامة — حين تتكامل لها عناصرها ومقوماتها تستطيع فى تقـــدير الكثيرين أن تقوم بما لم تقم به حتى الان كل من الاديان الطائفية أو الفلسفات القومية السائدة أو المـــذاهب العنصرية ، بل انها تستطيع — وهذا يتوقف على مقدار شمولها ومدى تعبيرها عن مختلف المصالح والمـــواقع والحضارات الانسانية القائمة — أن تحقق تجاوزا لعمل ومفهوم التنظيم الدولى بأوضاعه الراهنة — الى حيث آفاق جديدة أرحب واخصب ليس الا واحداً منهـا افق التعامل المنتظر بين الكوكب الارضى والعوالم والـكواكب الاخرى .

والمستقبلية كفلسفة لها على وجه التعميم عدة محاور تبحث فيها وحولها وأبرز هذه المحاور : فكرة التغير ، ومعايير حساب الزمن ، ومعنى الكمال والنقص ، وقدرة العلم وحدوده ، ودور كل من المشيئة الالهية والارادة البشرية فى صياغة المصائر ،وموقع الصدفة والمفاجـأة فى التاريخ ، وموقع الانسان والارض من النظام الكونى، والمسئولية الاخلاقية فى علاقات الاجيال ، ونمط الدورة التاريخية واتجاهها : هل هى تراجعية أم تقدمية ، أم تكرارية ، أم ثابتة ؟ والرؤى المختلفة لفكرة البعث والخلود وتطور احتياجات الانسان المادية والمعنـــوية ، ومعنى الرفاهية ومشاكلها .. الخ .

وبهذا الاطار الرحب الذى نفهم به المستقبلية كفلسفة قد يجوز لنا القول بأن كتابات عربية عديدة قد اسهمت — من حيث لا تدرى — أو لعلها تدرى بغير ان تعلن — فى الاضافة الى هذه الفلسفة المستقبلية .. وعلى متابعى هذا الحقل المعرفى الجديد من أبناء العرب بذل المزيد من

الجهد فى استجلاء ثم اجلاء هذه الاضافات العربية الهامة والاعلان عنها فى محافل الدراسات المستقبلية كى نحفظ للعرب والعروبة مكانا مرموقا فى مسيرة هذا الحقـــل المعرفى المزدهر .

المستقبلية كمنهاج :

اما المستقبلية كمنهاج فهى فى الواقع الاضافة الحقيقية التى يمكن أن تكون علامة من أكثر علامات المعرفة اشعاعا فى القرن العشرين . وقيمة هذا المنهج تكمن فيما يقدمه من تيسيرات جديدة لعمليات التخطيط والبرنمة وتأمين دقتها وفعاليتها وخاصة فى المدى الاطول .

ماهي اذن خصائص المنهاجية المستقبلية ؟ وما هي حدودها وشروطها ؟ ثم ماهى الطرق والادوات الفنية التى تعمل من خلالها ؟.

١ ــ أول الخصائص المنهاجية فى دراسات المستقبل هى اتساع الاماد الزمنية موضع الرصد واختـــلاف المعالجات الخاصة بما يعتبر مستقبلا قريبـا عن تلك المعالجة الخاصة بما يعتبر مستقبلا منظورا أو مستقبلا بعيدا .

وقد يكون من قبيل الاعتساف الجرىء أن يحـاول البعض طرح تحديد مسبق وعام لما يعتبر مستقبلا قريبا وما يعتبر منظورا أو بعيدا ذلك لان الظواهر موضع الرصد تتباين فى طبيعتها وبالتالى في مراحل تطورها . فما قد يعتبر مستقبلا قريبا بالنسبة لحالة الزراعة مثـلا قـد لا يعتبر كذلك بالنسبة لحالة التعليم أو حالة المنـاخ وهكذا ترتبط الاساليب والادوات المستعملة فى دراســة

المستقبل بالمدة الزمنية موضع الرصد وهـذه بدورها ترتبط بطبيعة الظاهر موضع البحث .

والملاحظ على وجه العموم ندرة اكتراث الباحثين بما سوف يجرى فى المستقبل الابعد من خمسين عاما . كذلك يلاحظ أن بؤرة اهتمام الغالبية من الدارسين والباحثين للمستقبل انما تنحصر فى تحسين احـوال الانسان ولا تعنى كثيرا بتحسين طبائعه . والامـل ان تنصب تلك المساعي علي خطة من الاصـلاح لا تنقضى بانقضاء الاحوال والظروف .

٢ ـ ضرورة الاعتبار بفكرة العوامل غير المنظورة آنيا وقت البحث وعنصر المفاجأة والصدفة . وقد كتب العلامة الشهير هيرمان كاهان عام ١٩٦٧ فى تقديم مؤلفه « عام ٢٠٠٠ » يقول : ستكون مفاجأة لو انه فى اى من الثلاثة والثلاثين عاما القادمة لم يحدث فى العالم عديد مـن المفاجآت السياسية والتكنولوجية وقـد يكون غياب المفاجآت هو اكبر مفاجأة يمكن أن تحدث .

والمقصود العام أن فكرة احتمال المفاجآت فكرة أساسية لابد أن يأخذ بها أصحاب الدراسات المستقبلية والاصح أن يتسع مدلولها ليشمل كل التطورات المحتمل حدوثها بغير مقدمات ـ أو العوامل غير المنظورة عيانا وقت البحث .

وكلما اتسع أفق التصور العام وافق التصور الفنى الخاص بموضوع معين ساعد ذلك فى استيعاب اكبر قدر ممكن من العوامل غير المنظورة آنيا ، وفى توقـع المفاجآت المرتبطة بمستقبل المسألة موضع الرصد ، مما يؤدى الى مزيد من الدقة والسداد فى نتائج الدراسة .

ويمكن فى حالات استحالة حصر جميع المفـاجآت المحتملة ـ ويحدث ذلك عادة فى البحوث المسـتقبلية

المتصلة بعدد كبير من المتغيرات كتصور دور الأمم المتحدة مثلا او فى البحوث المتصلة بالمستقبل البعيد ، ما فوق ٥٠ سنة ـ يمكن أن يعوض عن ذلك بتخيل انواع المفاجآت المحتملة واتجاهاتها العامة دون الدخول فى تفاصيلها أو احجامها .

اما فى الحالات التى لا تحتمل بطبيعتها تقديرا لعواملها التى قد تستجد مستقبلا فيمكن أن يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية وهو مابرع فيه كل من « روبرت داهال » صاحب الفتح الاكبر فى التحليل الرياضى للسياسة ، ومانيكور أولسن الذى استخدم فى مؤلفه « منطق الحركة الجماعية ما اسماه « بالرياضة غير الرقمية » .

وأخيرا يمكن توجيه النظر الى التقابل القائم بين فكرة « احتمال التطور الذى يحدث بغير مقدمات » وفى المنهاجية المستقبلية ، وفكرة : المشيئة الالهية الحرة » فى الرؤية الدينية ، وفكرة « الصدفة » فى فلسفة التاريخ ، فالثلاثة تشترك فى الطبيعة التحكمية غير الخاضعة للقياس او الاستقراء وان كانت كل منهما لها حدودها الخاصة ومجالات تأثيرها .

٣ ـ كذلك يتسم منهاج الرصد المستقبلى بتعدد المتغيرات التى تدخل فى اطار الرصد وتوزعهما بين متغيرات طبيعية تجرى تلقائيا وفق معدل محسوب مسبقا ومتغيرات أخرى مفتعلة أو مصنوعة بفعل خطط مرسومة أو سياسات منتهجة أو بتوقيع اتهاجها بعد فترة من بدء البحث .

وقد يحسن بالباحث الراصد البدء لتجديد العناصر

المحتم ادخالها لعمليات التغيير الصناعي كمصادر الطاقة ، والحجم المتوافر منها ، وحجم السكان ، ودرجة الوعي ، وحالة الامن ، وموارد الطبيعة .. الخ . وكلما احكم الباحث حصره لهذه العناصر كلما جاءت نتائج ابحاثه اكثر دقة حيث أنه سيقوم بعد عملية التحديد النظري بتجميع كافة المعلومات والمستندات المتوافرة التي تدل على نوعية واتجاه ومعدل التغيير المطلوب او المفترض .

٤ - يقوم منهاج الرصد المستقبلي أيضا على أعمال فكرة التراكم Accumulation بين المتغيرات الطبيعية والمتغيرات الافتعالية . ذلك ان كلا منهما يمكن أن يكون سببا ويكون نتيجة للآخر .

وقد يؤدي التراكم الى احداث دوائر مفرغة تكون تراجعية فتسمى بدائرة التراكم المعيبة Vicious Circles وقد تؤدي الى تراكم ايجابي حميد فتسمى بالدوائر التصاعدية الحميدة Progressive Positive Circles

طرق ووسائل الرصد العلمي للمستقبل :

برغم اشتراك « المستقبلية » مع غيرها من مناهج التحليل المتبعة في العلوم الانسانية في استعارة بعض الادوات والمسالك المنتهجة لدى غيرها من العلوم المستقرة (١) الا أن المستقبلية استطاعت - برغم حداثة

---

(١) يستعير علم السياسة مثلا مناهج التاريخ مع بعض ادوات التحليل الاحصائية والقانونية كذلك يستعير علم الاتصال الانساني وهو الميدان الذي يشمل عمليات الاعلام والرأي العام والتعليم والحرب النفسية وغسيل المخ والعلاقات العامة وظواهر الهجرة والسياحة - بعض قواعده ومسمياته من التحليل الفيزيائي والكهربائي ، وكذلك علم الاجتماع يستعير بعض ادوات التحليل الاكلينيكية .

عهدها ، أن تستحدث لنفسها وسائل خاصة بها .»

* ومن بين الوسائل التى تستعيرها الدراسات المستقبلية من غيرها اسلوب تحليل المضمون Content Analysis وهو يستهدف التعرف على النوايا المبيتة للأطراف المختلفة من خلال مايصدر عنها من تصريحات أو أقوال مكتوبة أو مروية . وأسلوب الاحتمال الاحصائى ، وهو يستخدم عادة فى قياس المستقبل قصير المدى بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ماهى عليه ، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية غير مرئية جديدة .

* كذلك يلجأ بعض المستقبلين الى استخدام الحاسب الالكترونى فى بناء نماذج رياضية تساعد على استكشاف احداث المستقبل . وقد استحدث هذا الاسلوب مؤخرا فى الولايات المتحدة الامريكية وفى بعض دول غرب أوروبا كتطور طبيعى للدقة والكفاءة التى وصل اليها العالم الالكترونى فى تخزين المعلومات والربط بينها وتحليل دقائقها .

وعندما يغذى الحاسب الالكترونى بالمعلومات والارقام اللازمة وفق قاعدتى « التطور الطبيعى » والمؤدية الى استمرار المعدلات والانماط الحالية للحركة والنمو والتطور الارادى أى ادخال تغييرات كمية وكيفية فى المعدلات الراهنة عن طريق التخطيط . يتمكن الحاسب من عرض الاحتمالات المستقبلية وقد استطاع العالم المستقبلى جاى فورستر Gay Forster — الاستاذ فى معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا بالولايات المتحدة أن يصمم نموذجا رياضيا يمكن الحاسب الالكترونى من تقدير الاحتمالات المستقبلية لاى جديد فى العالم أجمع ، وقد

استخدمت حكومات كثيرة نموذج فورستر وغيره من الأساليب المستقبلية للتخطيط في شتى المجالات .

وهنا - في معهد التخطيط القومي - بجمهورية مصر العربية تجرى محاولة ممتازة لبناء نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ بمسارات النمو للمتغيرات الاقتصادية الاجمالية في مصر .

أما الأساليب التي تمكنت الدراسات المستقبلية من استحداثها لنفسها ففيما يلي عرض لأبرزها :

طريقة السيناريوهات في توقع المستقبل :

لا تختلف هذه الطريقة عن طريقة التفكير العادى للانسان عند تصوره للتوقعات المستقبلية فكثيرا مانشهد في حياتنا اليومية والشخصية التساؤل الآتي : اذا فعلت كذا فماذا سيكون رد فعل فلان ؟ ، وماذا سيتبقى لي بعد صرف كم من النقود ؟ وكيف يمكن توزيع هذا الكم المتبقى للوفاء بكل الحاجات المستمرة أو الجديدة ؟ وماهى الاحتمالات المختلفة لالتحاق الابنـاء بالكليات الجامعية المختلفة ؟ وكل احتمال من هذه الاحتمالات يترتب عليه تقدير لكيفية المواجهة أو التعامل معه ، وتؤدى هذه المواجهة باحتمالاتها العديدة - الى خلق ردود فعل وانعكاسات تخلق بذاتها مواقف جديدة مما يجعل من الضرورى اخضاعها ايضا لسيناريوهات تنبؤية متعددة . وهكذا ...

فأسلوب السيناريو بهذا يمكن أن يسجل في شكل خريطة بيانية متصاعدة أو على هيئة شجرة متفرعة ، ويخرج عن فروعها فروع أصغر ، وعن تلك فروع أخرى

متناهية فى الصغر .. وهكذا .. ويعبر حجم الفرع عن المدى الزمنى للمستقبل المرصود .. فالفروع الكبيرة تكون للمستقبل القريب والفورى ، ثم تعبر الفروع الاخرى عن المدى الزمنى اللاحق « المتوسط ». وكلما تقدمنا مع زمن المستقبل واحتمالاته بعيدة المدى كلما ظهرت فروع الشجرة المعبرة عن هذه الفترات البعيدة زمنيا متضائلة الى حد كبير بحيث لا يمكن رؤيتها أو التعرف على تفاصيلها .

وتلتقى فكرة السيناريو المستقبلى مع النظرية التى تقوم عليها بحوث العمليات فى عدد من الخصائص والاساسيات وأن اختلفت بعض مجالات استخدام السيناريو عن بعض مجالات استخدام بحوث العمليات وفى بعض الأدوات الفنية المستخدمة فى كل منهما .

اسلوب تمثيل الادوار Simulation Game

يشبه هذا الاسلوب فى فكرته الاولية لعب الاطفال التى تدربهم على تمثل عالم المستقبل وتربى فيهم ملكة اتخاذ القرارات المختلفة والمفاضلة بين الاولويات . فكما فى لعبه « المونوبولى » الاثيرة لدى الاطفال والتى يلعب فيها الطفل دور رجل أعمال أو سمسار أو بائع أو مشترى وعليه أن يتخذ القرارات المناسبة وفق الظروف والمعطيات المحيطة ، توزع فى أسلوب « التمثيل » الادوار المختلفة التى تعبر عن القوى والاطراف المرتبطة بالمشكلة موضع الرصد والتوقع ، فاذا كان الموضوع مثلا أزمة دولية ، وكان المطلوب هو التعرف على أرجح التوقعات والاحتمالات الواردة لتطور هذه الازمة ، هناك يتم توزيع

الادوار بأن يتقمص كل باحث دور أحد الأطراف الضالعة في هذه الازمة أو الشاهدة عليها أو المتأثرة بها والمؤثرة فيها . فيأخذ الباحث دور الاتحاد السوفييتي ويأخذ الثاني الدور الامريكي ويلعب الثالث دور منظمة من المنظمات ويتقمص الرابع دور السكرتير العام للامم المتحدة .. وهكذا .

وتبدأ عملية « التمثل » من واقع معلومات وبيانات معينة يجمعها صاحب البحث ، سواء كان فردا أو مؤسسة ، ويلتزم أطراف التمرين في آرائهم ومناقشاتهم وقراراتهم بما في هذه المعلومات والبيانات المعطاه . ولذلك فان المعول الرئيسي في هذا الاسلوب يقع على كفاية ونوع ورقة المعلومات المجمعة سابقا على بدء اللعبة .

وعادة ما تنشأ مؤسسات متخصصة في تخزين المعلومات اللازمة لمثل هذه البحوث ويطلق على البعض منها أسم « بنوك المعلومات » وعلى البعض الاخر « مخازن الافكار » . ولعل أشهر المؤسسات في هذا المجال مؤسسة وراند الامريكية Rand Corporation ومؤسسة I·B·M ومركز ماساتشوستس للمعلومات الفنية .

ويمكن مزاولة وسيلة تقمص الادوار باستعمال الحاسب الاليكتروني بمفرده أو استعماله بالاشتراك مع العنصر الانساني . أو الاقتصار على العنصر الانساني فقط . وفي هذه الحالة يسمى أسلوب تماثل الادوار « بالمباريات السياسية » .

وقد استخدمت اداة التحليل هذه لاول مرة وبصورة مبسطة من جانب العسكريين الالمان ثم تم تعميم استعمالها وتطويرها من جانب دول أخرى . حتى جرى استعمالها بطريقة مكثفة في وزارات الخارجية والجامعات بعد

الحرب العالمية الثانية أولا فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وتستعمل حاليا فى الاتحاد السوفييتى ودول اوروبا الغربية .

وفى عملية تمثيل الدور يهتم الباحثون أو القائمون على فحص المشكلة بالتعرف على أهداف وأولويات وقدرات الطرف الذى يمثلونه . كما يهتمون عند اتخاذ قرار او الاتفاق ثنائيا أو جماعيا على قياس ذلك القرار او هذا الاتفاق على حالات مماثلة يكون قد سبق للطرف الحقيقى أن اتخذ فيها قرارات مماثلة . كما يلزم التأكد من مدى اتفاق تكلفة هذا القرار أو ذلك الاجراء مع الامكانيات الحقيقية للطرف الاصلى سواء المادية أو غير المادية . وتدور معظم الاستخدامات الحالية لهذا الاسلوب فى اطار أبحاث السياسة الخارجية وقد قامت بعض المؤسسات المصرية فى اعتماد هذا الاسلوب ضمن بعض عملياتها البحثية والتدريسية « مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ومعهد الدراسات الدبلوماسية » .

طريقة « دلفاى » او استطلاع المتخصصين : Delphi Method

استحدثت هذه الطريقة فى الولايات المتحدة الامريكية فى منتصف الخمسينيات وكان القصد المبدئى منها تقدير الاثار المحتملة لاى هجوم نووى ضخم يقع على المدن الامريكية .. وبرغم أن هدفها الرئيسى هو التنبؤات بالتطورات الفنية والتكنولوجية فقد استخدمت ابتداء من منتصف الستينيات فى مجالات أخرى عديدة تكون فيها القيم « والتفصيلات » والمعايير غير النمطية جزءاً اساسيا

من عناصر المشكلة . ومن بين هـــذه المجالات : تقييم الاولويات والقيم المرتبطة بمستوى الحياة والمعيشة ، واتخاذ القرارات السياســـة ، وفحص وتقييم بعض احداث التاريخ .

والقيمة الجوهرية فى طريقة دلفاى انها مصـــممة للحصول على أكثر التوقعات دقة وحيادا وابعدها تأثرا بالنظرة الذاتية أو الضغوط السياسية أو الالتزامـات العقائدية فى موضوعات تكون فيها عناصر « الذاتيـة » والقيم الشخصية والافضليات جزءا لا يتجزأ من معطيات المشكلة .

وهذه الطريقة تبدأ بتحديد المتخصصين الذين يبـدون استعدادا للمساهمة فى البحث ، ويتم ارسال استبيانات لهم عن توقعاتهم المستقبلية حول موضوع الدراسة ، ويتم استطلاع آراء كل مختص على حدة .

ونظرا لما انتهت اليه نتائج دراسات قياس الاتجاهات السابقة من أن جماعة المتخصصين كثـــيرا ماتتبع راى النخبة البارزة فيها ــ حتى لو خالف ذلك ما يؤمنون به ــ فان الاسلوب الجديد فى استطلاع الراى يتم بالاتصال بالمختص دون احاطته باسماء وآراء زملائه .

وبعد أن تصل آراء المختصين ــ قد يقوم الباحث ــ او المؤســـة القائمة بالدراسة ــ بارسال اســـتبيان آخر لاستيضاح بعض ما غمض من الآراء التى تلقاها فى المرحلة الاولى ، أو لكى يطرح على البعض من المتخصصين ما ورد من آراء فى اجابات غيرهم ، حتى يتوفر نوع من الحد الادنى المشترك بين المتخصصين ــ على الاقل فى تحديد مفاتيح أو عناصر الاجابات ، وينتهى الباحث أو المؤســـة ــ الى تجميع الآراء وصياغة هذا الحد الادنى

المشترك فيما بينهما باعتباره ارجح واوثق التوقعات ..
وقد يتم تحليل وتبويب مختلف الاراء الواردة واعطاء اوزان خاصة ومتدرجة بحسب نسبة تكرار وتماثل ورودها في اجابات المتخصصين .

وبرغم مايكتنف هذا الاسلوب الجديد من أعباء مالية وتنظيمية ، وما يحتاجه من وقت وجهد ، فانه يظل افضل بكثير من الراى الفردى لاحد المختصين او من وجهات النظر التى يتمخض عنها اجتماع عدد منهم من ندوة مفتوحة يخضعون فيها لتأثيرات جانبية وشخصية تتعلق بالمركز الاجتماعى أو العلمى او الادارى لكل منهم مما يضعف — ولا شك — القيمة الموضوعية للنتائج .

وقد احصى العلامة الامريكى « هارولد لينستون » مع زميله « موراى توروفى » وهما من كبار المنظرين لوسيلة « دلفاى » — الحالات والظروف التى يتم اللجوء فيها أو يستحسن اللجوء فيها الى « دلفاى » وذلك على النحو التالى :

ا — عندما تستعصى المشكلة المرصودة على وسائل التحليل التقليدية والجامدة ويكون من المفيد استخدام احكام قيمية . Value Judgements
على أساس جماعى Collective

ب — عندما يكون هناك احتياج الى مزيد من الخبراء والمتخصصين الذين يصعب عليهم عمليا الالتقاء وجها لوجه .

جـ — عندما يكون الاشخاص الذين تحتاج اليهم حلول المشاكل العامة المرصودة على غير صلة كافية بعضهم ببعض ويمثلون خلفيات وتخصصات مختلفة .

د — عندما تحول محدودية الوقت أو ضخامة

التكاليف دون امكان جمع الخبرات المطلوبة فى مــــكان واحد وفى توقيت واحد .

هـ ــ عندما يثبت ان فائدة اللقاء المباشر بين جمــاعة المتخصصين يمكن أن تزداد بمتابعات واتصالات لاحقة .

و ــ عندما يكون الخلاف بين الافراد الضالعين فى بحث المشكلة حادا أو عنيفا لدرجة يصعب معها تحقيق الاتصال المباشر فيما بينهم أو تحقيق هذا الاتصال علنيا .

ز ــ عندما يكون اخفاء الهوية الشخصية والمركــــز الاجتماعى أو السياسى للمشــاركين امرا ضروريا لمنع اى تحيز طبقى او فئوى أو عنصرى أو سياسى ولحجب اى مؤثرات انفعالية كالخوف ، أو التردد ، أو الكراهية .

وقد لا يحتمل مقام التعريف العام بوسيلة « دلفاى » فى هذا البحث تفصيل أنواعها ومدارس الخبرة الامريكية والاوروبية واليابانية فيها . وقد تكفى الاشارة فقط الى أن هناك مايسمى بوسيلة « دلفاى التقليدية » Conventional Delphi التى تجمع بين حرفية استفتاء الراى واجراءات المؤتمرات الفنية التخصصية ، وهناك ماستحدث مؤخرا عليها باحلال حاسب اليكترونى ليقوم بعمل هيئة التجميع المركزية للاراء وتسمى هذه الطريقة الحديثة Real-Time Delphi .

موقع المستقبل
في الفكر الشعبي المصري

رغم شيوع الحكم لدى الكثيرين بأن الفكر المستقبلي غائب الى حد كبير عن العقل الشعبي السائد بين المصريين .. الا أننا لا نعلم شيئا عن أية دراسة علمية ـ نظرية كانت أو ميدانية ـ اجريت بواسطة علماء الاجتماع أو علماء السياسة او مراكز البحوث الاجتماعية حول حقائق وابعاد التوجه الجماعي السائد بين المصريين ازاء فكرة الزمن ونظرتهم الى المستقبل ، وكل ما هنالك ليس الا اشارات متناثرة داخل الابحاث المتعلقة بالشخصية القومية لمصر والمصريين تتعرض بعضها لملامح جانبية يمكن أن يقاس بها أو عليها فى استكشاف طبيعة النظرة الى المستقبل فى الفكر الشعبي بمصر .

ولسنا نزعم أننا فى هذا الفصل من الكتاب قادرون على تغطية هذا النقص العلمى ، فذلك ما لا تستطيع الوفاء به سوى البحوث القومية بما لديها من امكانات ووسائل للاستطلاع الميدانى ، وبما يتوافر لديها بالطبع من خبرات وتخصصات أكثر دقة وتنوعا وشمولا بما يساعدها على تغطية المجتمع المصرى بعناصره الفئوية والطبقية والعمرية ، وتوزيعاته الجغرافية والمهنية ، كما تحتاج مثل هذه الدراسة الكبرى الى متخصصين فى تاريخ الادب الشعبي الى جانب عدد من علماء الدين وعلماء النفس .

بيد أن ذلك كله لا ينبغى أن يمنع من البدء فى محاولة « لجميع الاوراق » و « المواد » وتحسس المواضع

وتحديد المصادر التى قد تفيد فى الأعداد لمثل هذه الدراسة الكبرى المأمولة .

وسوف نتتبع فى محاولتنا الراهنة عددا من المظاهر القولية والسلوكية فى التراث الشعبى والعادات والتقاليد الاجتماعية والمفاهيم والمعتقدات الدينية ، الى جانب الكشف عن بعض الطبائع المستقرة فى تركيب الشخصية المصرية مما قد يكون له تأثيره فى تشكيل نظرة المصريين للمستقبل وتوجيه حركتهم نحوه ، وسوف يكون الهدف فى النهاية هو التعرف على أبرز الملامح والسمات الرئيسية التى يتسم بها التوجه الجماعى الشائع شعبيا بين المصريين ازاء فكرة الزمن والنظرة الى المستقبل ، والتعقيب بما قد يلزم من مقترحات وتصحيحات واجبة تستهدف تعزيز التوجه المستقبلى بين الناس فى مصر .

اولا : النظرة الى المستقبل فى الفولكلور المصرى :

تحفل كثير من مقولات التراث الشعبى المصرى المكتوبة والمروية ـ بنماذج عديدة لنظرة المصريين الى المستقبل . وتتسم هذه النظرية فى عمومها بالتأرجح والتردد بين الاعتقاد فى اهمية رصد المستقبل وامكان التحسب له بأسباب التحصين والتخطيط وبين الشك فى جدوى هذا الحساب وذلك التخطيط فى تغيير المجرى المقدور للاحداث والمصائر .

ففى الامثال الشعبية التى تؤكد ضرورة التدبير وتدعو الى اجراء الحسابات الواجبة ضد غوائل الزمن نجد مثلا أن « التدبير نص المعيشة » وأن « القرش الابيض ينفع فى اليوم الاسود » وأن « من يزرع كل يوم .. يأكل

كل يوم » « ومن أستكتر فماسه كل حاف » ، و « اللى يحسب الحسابات .. فى الهنا يبات » و « من تأمل فى العواقب امن من المعاطب » .

ويجرى نفس المجرى نصح الناصحين « دبر غداك .. تلقى عشاك » و « خلى شربه لبكره » ، و « قبل ماتفصل .. قيس » ، و « على قد لحافك مد رجليك» و « مطرح ما تأمن .. خاف » .

وتذهب بعض هذه الامثال الشعبية الايجابية مذهبا أعمق تركيبا وأكثر اقترابا من بعض المفاهيم المعقدة « كالتمرحل » و « التوارث » و « التراكم » و « الانتظار المحسوب » و « أولويات القرار الاقتصادى» فنجد مثلا « احنا نزرع وأولادنا يحصدوا » ، و«الخسارة القريبة خير من المكسب البعيد » .

ويطلق الاخير فى بعض البلاد العربية على نحو يختلف قليلا فيقال « خطب عاجل ولا ربح طايل » ومعناه أن الخسارة اذا ما تحققت فى زمن سريع خير من المكسب الذى يطول انتظاره ، حيث يمكن لصاحب هذه الخسارة فى العمل أو التجارة أن يهيىء اموره مرة أخرى ليعيد توظيف أمواله وجهوده مبكرا فيضمن فرصة نجاح أوفر فى المحاولة الثانية «(1)» .

كذلك يقال « كشكار دايم .. ولا علامة مقطوعة » وينطق فى بلاد الشام « ساقيه دايمه .. ولا نهر مقطوع » ويضرب فى تفضيل الرديء الدائم على الجيد الذى لايدوم بل ينال منه الزمن سريعا .

---

(1) محمد قنديل البقلى : وحدة الامثال العامية فى البلاد العربية . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ ـ ص ٢٢٠ .

وعلى الجانب المقابل لهذه النظرة الشعبية الايجابية نحو الزمن والمستقبل نجد هناك من يرى أن تخطيط الانسان لحياته ومستقبله لا يفيد كثيرا فى تغيير المسار حيث أنه « لا يغنى حذر من قدر » و « العبد فى التفكير والرب فى التدبير » و « وما كان من نصيبك سوف يأتيك » ، و « اللى من نصيبك يصيبك » و « اجرى جرى الوحوش غير رزقك لم تحوش » . وينتهى هذا الفكر الى الاكتفاء بالواقع الراهن والمضمون دون التطلع الى المزيد من الممكن أو الجائز كما فى المثل « عصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة » و « بيضة النهاردة ولا فرخة بكره » وهو نفس المعنى الذى يحمله المثل المتواتر « احيينى النهاردة وموتنى بكره » .

ونستطيع أن نجد لدى البعض منطقا اكثر من ذلك تكاسلا وتقاعسا وانهزامية حين يدعو الشاعر الى عدم الانشغال بماضى الزمان ولا بآت العيش قبل الاوان ودعوته الى الاكتفاء باغتنام ما يطيب من متع الحاضر الراهن مبررا ذلك بأنه ليس من طبع الزمان الامان .

لا تشغل البال بماضى الزمان
ولا بآت العيش قبل الاوان
واغنم من الحاضر لذاته
فليس من طبع الليالى الامان

كما نستطيع أن نلمح الى جانب ذلك نغمة التواكل غير العاقل فى المقولة الشعبية السائدة « اصرف مافى الجيب .. يأتيك مافى الغيب » وهى نفس النغمة التى تسرى فى أعماق القائلين فى موضوع آخر « من أحبه ربه واختاره .. جاب له رزقه على باب داره » ويجرى نفس المجرى فى التوجه السلبى نحو المستقبل قول الشاعر :

ولست بخابىء ابدا طعـــــاما
حذار غد .. لكل غد طعـــام

وحين تجرأ بعض الزجالين على فكرة الاستســـلام « للقدر » أو « المكتوب » واعلنوا في بعض أغنيـاتهم الشعبية تحررهم وعزمهم على رفض الرضـــا بالهزيمه « في الحب » .. ثار الثائرون من أصحاب الفكر التقليدى والمذاهب الاتباعية الموروثة حرفيا وقاموا ليعلنوا على منابر الخطابة وصفحات الجرائد تكفير هذا الشاعر وذلك الزجال لتجرأهم على النظر الى المستقبل خارج اطـار النظرة الاتباعية التى ترى أن « المــــكتوب ممنـــوش هروب » .

وبين المقولات الداعية الى التدبر وعمل الحســـاب الواجب للزمن والمقولات الاخرى ذات التوجه السلبى فى هذا الشأن توجد هناك منطقة وسطى تشيع فيهـا بعض الاتجاهات والدعاوى غير المباشرة ازاء فكرة الزمن عموما وان كانت فى التحليل النهائى تحسب ضمن الدعـاوى والمواقف السلبية العامة للشخصية المصرية ازاء المستقبل وحساباته العلمية المطلوبة . ومن بين هذه المقولات أن « الشهر اللى ماهو لك ماتعد أيامه » ويضرب فى أن العمل الذى لا يعود عليك بدخل مادى مباشر لا تتعب نفســك فيه .. وهو مايعبر عن قصـــور فى حقيقـة التأثير المتداخل بين عناصر الزمن والمتغيرات الاجتماعية العديدة المرتبطة به .

كذلك فان المأثورات الشائعة شعبيا عن « تغير حـال الدنيا » حيث يقال « الدنيا ماهى دايمه » و « الدنيـا متنضـمنشى » و « الدهر ميال » و « يوم لك ويـــوم عليك » كلها تعبيرات يمكن أن تفسر سلبيا فى غير صالح

الحسابات المستقبلية . ويمكن في الوقت ذاته ان توظف توظيفا ذكيا في خدمة جهود الاقناع باهمية عمل هـذه الحسابات المستقبلية .

وقد يكون هناك عدد من التفاسير التى يمكن بها ومن خلالها منحهم ظاهرة الاعتقاد الشائع بين الجماعة المصرية بعدم جدوى التخطيط والتحسب للمستقبل .

التفسير الاول أن يكون هناك احساس عام بعدم القدرة على التحكم فى البيئة المحيطة والتعرض على مر العصور لتحديات وغزوات غلابة تحد من قدرة ورغبة المصريين في التخطيط للمستقبل بطريقة آمنة ومضمونة .

والتفسير الثانى ان يكون هذا الموقف السلبى فى نظرة المصريين للمستقبل راجعا الى التوجه الدينى العـام للشخصية المصرية وصدورها التلقائى وشبه الدائم عن الافكار والمقولات الدينية التي تجعل من المشيئة الالهية العامل الحاسم والأوحد فى تقرير مصائر الناس والانظمة والاشياء ، مما يرتب قناعة فى العقل الجماعى بعـدم جدوى التخطيط البشرى والتحسب للمستقبل البعيد .

والواقع أن التفسير الاول لا يستطيع ان يصمد كثيراً أمام حقيقة الوداعة النسبية التى تتصف بهـا عناصر الطبيعة والبيئة فى الارض المصرية حيث تخلو تلك العناصر من الهزات العنيفة والتغيرات الفجائية أو الموسمية على نحو مايحدث للماء أو الهواء أو الارض فى بيئات جغرافية اخرى .

كذلك لا يتسق التفسير بالخوف من الغزوات والأخطار الخارجية ، أو من بطش طغاة الحكام فى الداخل مـع ماسجله التاريخ على مر العصور من تعـدد وتنـوع المقاومات الشعبية الناجحة من جانب المصريين لكثير من

التحديات التى واجهتهم برغم ما كانت عليه من سطوة وقوة .

يبقى بعد ذلك مناقشة التفسير الثانى الخاص بالعامل الدينى واثره فى تشكيل نظرة المصرى الى المستقبل .. وهو مانتناوله فيما يلى :

ثانيا : العامل الدينى واثره فى تشكيل نظـرة المصريين الى المستقبل :

يشيع بين بعض البسطاء من المتدينين فى مصر ـ وتشاركهم فى ذلك بعض الجماعات الاخرى على امتداد العالم الاسلامى ـ اعتقاد بأن البحث فى أمور المستقبل والتخطيط له وحساب احتمالاته يعتبر تجاوزا لحدود العلاقة الواجبة بين العبد وربه ، أو استلابا من الانسان لاحدى خصوصيات الذات الالهية التى اختصها الله لنفسه وذلك تأسيسا على قول الحق جل وعلا « وماكان الله ليطلعكم على الغيب » ، وقوله تعالى « قل لا أملك لنفسى نفعا ولا ضرا الا ماشاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء أن أنا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون » .

كما يسوق البعض لدفع محاولات البحث فى المستقبل وتأثيم القائمين عليها بعض الاحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم « من ذهب الى كاهن أو عراف فقد برأت منه ذمة الله ورسوله » !

والملاحظ أن هناك خلطا شائعا فى هذا الشأن بين مفهوم « العلم والمستقبل » الذى هو أحد الخصوصيات الالهية التى ينفرد بها الخالق دون سواه ومفهوم

« التحسب للمستقبل » الذى يقوم عليه البنيان الحديث للمعرفة العلمية المسمى فى بعض الاحيان « بالمستقبلية» أو « الرصد المستقبلى » .

فالمستقبلية ـ وعلى نحو ما اوضحناه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة ـ منهج علمى وعملى محوره الوعى بأثر التراكم الزمنى فى تشكيل أو اعادة تشكيل أبعاد وأحجام الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية او الطبيعية موضع الرصد ، وذلك على ضوء عدد من الافتراضات المختلفة التى يؤدى كل منها الى نتائج فى اتجاه معين خلال فترة زمنية معينة .

فالمستقبلية اذن منهج للتفكير والتقدير والتعامل مع الازمنة القادمة وليست معرفة موضوعية مطلقة بحقائق المستقبل .

والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام حين يعلن براءته ممن يذهب للكهان والعرافين فانه بذلك ينهى عن اللجوء الى وسائل الدجل والشعوذة غير القياسية التى تباعد بين الناس وطريق الاجتهاد العاقل والموزون فى تخطيط الحياة الدنيا وهو نفسه ـ صلوات الله عليه ـ الذى دعا الى « العمل فى الدنيا كأننا نعيش فيها أبدا » ، اذ قال « اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا واعمل لاخرتك كأنك تموت غدا » وهى قمة الحكمة في استحضار اطول مدى ممكن عند تدبير معاش الناس في الدنيا .

والاصل أن النظرة الدينية بطبيعتها العامة ـ فى أى دين سماوى ـ هى فى حقيقتها نظرة مستقبلية حيث أنها تتضمن الدعوة الى عالم زمانى ومكانى يعقب العالم الحاضر ويلزم التحضير له في الحياة الدنيا بمختلف وجوه التحضير والاستعداد .

كذلك فانه على المستوى العملى لا يوجد ثمة تعارض جوهرى بين « الدين » و « المستقبلية كمنهج للتخطيط » اذ أن من القواعد التى تعارف عليها علماء المســـتقبلية المحدثون ضرورة الاعتراف بوجود عناصر غير منظـورة حاضرة وقت البحث ، وعناصر محتملة الظهورفىالمستقبل بغير مقدمات ، وهو نفس مايعرف فى التقاليد الدينيـــة « بالقضـاء والقدر » أو « المشيئة الالهية » .

يضاف الى ذلك أن هناك عددا كبيرا من الشـــواهد والتجارب التى تتضمنها الاصول والوثائق الاســلامية الاساسية مما يدل على سماح الاســـلام بالبحث فى المستقبل بل اقتضائه ذلك من الناس وجوبا ، ومثال ذلك قصة النبى يوسف عليه السلام وما فيهـــا من دلالات باعتبارها احدى التجارب المبكرة التى عرفتها الحضارات الانسانية فى مناهج التخطيط الاقتصادى والزراعى . اذ جاء بالقرآن الكريم « قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون ، ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلون مما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون » (١) .

كذلك جاء فى محكم الايات البينات قـــول الحـــق « فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا » .. والدلالة العامة لهذه الآية القرآنية تفيد بفداحة مايمكن ان يصيب قوما اسقطوا المستقبل من حساباتهم ، اما معنـــاها المباشر فهو بالطبع منصب على العقاب المتوقع للـــذين شغلوا فى الدنيا بما انساهم حقيقة الحســـاب فى الاخرة .

ويجرى على نفس السياق قول الحق تعالى « واتقوا

---

(١) سورة يوسف : الاية ٤٦ ، ٤٧ .

الله ولتنظر نفس ماقدمت لغد » (١) ، وفيه دعوة واضحة الى اقامة الاعتبار دائما للمستقبل والعمل على استثمار الحياة الدنيا استثمارا عمليا وروحيا شاملا .

كذلك يفيد درس « أحد » فى تأكيد أهمية الالتزام بالخطط الموضوعة سلفا وعدم التفريط فيها وعدم التعاون فى تطبيقها حتى مراحلها الاخيرة .

وهكذا ـ وعلى ضوء تلك الشواهد والاصول الدينية ـ وعلى ضوء اليقين المؤكد بوجود فارق بين المحاولات التعسفية لمعرفة المخبأ فى علم الله وبين العمل والتخطيط لشئون الحياة المادية بالاجتهاد العاقل وفق المتاح من معلومات وقوانين ـ فليس ثمة سبب يبرر استمرار القصور والتردد فى نظرة المجتمعات المؤمنة والمتدينة الى المستقبل والتعامل معه ، بل ان لتلك المجتمعات أن تؤسس جهودها العلمية والعملية فى رصد المستقبل والتحسب له باسم الله وعلى أساس توجيهاته الدائمة بضرورة « النظر » و « التدبر » و « التدبير » و « الاخذ بأسباب العلم » و « الحذر » و « الحساب » و « تقدير القوى » ، على أن يتوازى ذلك مع التفسير القويم لمعانى الصبر والتوكل على الله ، وقضية التسيير والتخيير ، وقوانين الله فى الرزق والارتزاق ، وهى المحاور التى حاول البعض من خلالها تقييد نظرة الانسان المؤمن الى المستقبل وتكبيل تطلعاته مما لا يساعده على تحقيق ذاته أو التعامل الحر الواعى مع قوانين الحركة الكونية .

---

(١) سورة الحديد .

ويعتبر التصدى للمفاهيم الدينية الجامدة والخاطئة ازاء المستقبل واجبا عاجلا يلزم تقديمه على ما عداه فى أوليات العمل لتعزيز التوجه المستقبلى بين الجماعات الشعبية فى مصر ، والمستحسن الا تسند هذه المهمة لواحد فقط من الفريقين الدينى أو العلمانى بل قد يلزم اسنادها للاكثرين قدرة على فهم المنطلقات الدينية والعلمية معا ، وقد تشير علينا أساليب التنظيم الحدثة بوسائل شتى لتحقيق الهدف وتوفير الحصيلة المطلوبة من مصادر متنوعة ان عز اجتماعها فى شخوص واحدة .

ثالثا : الوقف من المستقبل فى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية :

وعلى النحو السابق ملاحظته فى الامثال والاهازيج الشعبية فان العادات والتقاليد الاجتماعية لدى المصريين تتضمن قدرا من التباين والتأرجح فى النظرة العامة الى المستقبل فهناك عدد من التقاليد الشائعة التى تعطى الانطباع باستحضار المستقبل فى السلوك الشعبى المصرى الى حد ما .. كشيوع الاهتمام بقراءة الطالع سواء فى « الكف » أو « فنجان القهوة » أو « باوراق اللعب » أو من خلال النجوم والافلاك او « بالاتصال بالارواح » أو بضرب الودع فيما يسمى « بفتح المندل » كذلك يهتم المصريون عند اتمام عمليات الزواج بتحديد مؤخر للصداق المسمى بين العروسين تحسبا لحالات الفشل أو الاخفاق بعد فترة .

ورغم أن عادة قراءة الطالع تعتبر من العادات الدالة على وجود قدر من الاعتقاد المبدئى باهمية استطلاع

المستقبل والتحسب لاحتمالاته ، الا انه باعادة الفحص الموضوعي لجذور هذه العادة وظروف ممارستها جماعيا او فرديا وحدود انتشارها في الاطار المصرى ، يمكن القول بأنها عنصر معطل وليس مساعدا في الدعوة الى تكريس النظرة العلمية الى المستقبل بين المصريين وذلك تأسيسا على الاعتبارات الاتية :

١ ـ أن عادة قراءة الطالع لا تنتشر فقط بين الاميين او غير المتعلمين في الريف ، وانما توجد ايضا لدى فئات المتعلمين واهل المدن .. وفي تحقيق أجراه القسم الاجتماعي بصحيفة اخبار اليوم عن انتشار الخرافات في مصر تبين أن الاعتقاد في قراءة الطالع وغيرها من عادات مشابهة لا يقف عند حدود الريف حيث يؤمن بها ويمارسها ٩١٪ من سكانه وانما يمارسها أيضا ٨١٪ من سكان المدن المصرية الكبرى (١) .

٢ ـ وقد زاد من خطورة هذا الوضع ما كشف في نهاية الستينات عن لجوء بعض العناصر القيادية في الحكم والادارة لهذه العادة واستئناسهم بها عند اصدار القرار . (٢) .

٣ ـ كذلك يزيد من خطورة الموقف أن الممارسين أو المعتقدين في قراءة الطالع لا يناقشون في العادة مدى صحة الرؤى التي ينتهي اليها محترفو هذه العملية ،

---

(١) اخبار اليوم العدد الصادر في ٧٢/٨/١٢ ـ وقد اشترك في التحقيق د. أحمد عكاشة استاذ الطب النفسي بجامعة عين شمس و د. رءوف عبيد أستاذ القانون المدني بالجامعة والشيخ عبد الرحمن بيصار .

(٢) انظر مقال : بصراحة للاستاذ محمد حسنين هيكل : أهرام ١٩٦٨/١/٢ .

بل ولا يهتمون كثيرا بالتدقيق فى صدق سريرة هؤلاء العاملين فى هذا الحقل والمرتزقين منه ، ولا يتقبلون بسهولة افتراض الشك فيهم أو اتهامهم بالدجل أو بالابتزاز .

٤ ـ يلاحظ ايضا ـ ومن واقع مانشر ـ أن حجم المصالح والاعباء الاقتصادية المرتبطة بعملية قراءة الطالع سواء من جانب مقدمى الخدمة أو من جانب مستهلكيها ـ قد تزايدت وتشعبت على نحو ملحوظ .. ويكفى الاشارة الى اكتشاف السلطات الامنية فى الاسكندرية مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه فى منزل أحد أدعياء قراءة الطالع بعد شكوى ابتزاز تقدمت بها مواطنتان فى صيف عام ١٩٧٦ ضد هذا الدجال . كما يشار الى أن رسم الكشف لدى بعض مايسمى « بمكاتب » أو « عيادات» الطب الروحى يبلغ « ثلاثين جنيها » فى المتوسط .

والى جانب هذه العادات المشيرة الى الطريقة غير العلمية فى نظرة المصريين للمستقبل توجد هناك مظاهر اخرى لقصور تلك النظرة المستقبلية بين المصريين كتواضع الاقتناع بينهم بأهمية التأمين ضد المرض او العجز او الشيخوخة او الظروف المفاجئة وميلهم الى اهمال الصيانة للممتلكات كاجراء وقائى لازم ضد الغوائل الطبيعية للزمن .

بعض طبائع الشخصية المصرية المتصلة بالنظر الى المستقبل :

هناك عدد من الصفات الراسخة فى شخصية المصرى مما تخرج عن اطار الموقف الموضوعي المباشر ازاء

« المستقبل » لكنها بطبيعتها تمس هذا الموقف من حيث كونها تتنافى مع امكان النظر الى « المستقبل » بأسلوب علمى حر وجرىء كذلك الاسلوب المفترض فى الدراسات المستقبلية الحديثة .

مثال ذلك : صفات « المحافظة » Conservation « والقناعة » و « الفهلوة » .

ا - الطبيعة المحافظة فى الشخصية المصرية :

وتجد هذه الطبيعة شواهدها فى عدم الرغبة على التغيير الجذرى وتغليب السوابق فى الاحكام ، وقياس كل مستحدث بمثله فى الماضى وهو ما يسمى أحيانا « بالسلفية » .

وتفسر بعض الدراسات هذه الصفة فى الشخصية المصرية باعادتها الى اثر الارتباط بالنيل والزراعة على مر العصور .

والعقبة التى تمثلها هذه الصفة تكمن فى انها تعطل احداث التغييرات أو التعديلات الهامة التى قد تسفر نتائج الابحاث المستقبلية عن القول باهميتها لحل المشاكل الراهنة أو المحتملة (١) .

---

(١) تذهب بعض الدراسات الاجنبية الى حد الزعم بان المصرى يتجنب الصدام حتى ولو كان ذلك على حساب نفسه أو مبادئه وحتى لو قاده ذلك الى مواقف مخالفة للقانون الاخلاقى. وانه بهذا يعكس عدم قدرته على التعبير عما يعتقده وعن خوفه من خلق المواقف العدائية او المواقف الجديدة .

انظر ملامح الشخصية المصرية - بحث أعده بعض الباحثين فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة باشراف د. حامد ربيع مايو ١٩٦٩ .

ب ـ القناعة في الشخصية المصرية :

وتفسر هذه الصفة ماديا واقتصاديا ، كما أن لهما تفسيرا يتعلق بالموقف الديني .
وبالتحليل المادى والاجتماعى يمكن القول أن تلك القناعة ناتجة عن جهل المصرى بما هو أكثر مما لديه أو جهله بنماذج الحياة فى بقاع أخرى من العالم ، وقد تفسر قناعة المصرى بالندرة الحقيقية فيما يملكه من موارد ، أو باعتياد الغالبية الكبرى من الشعب على نمط حياتى ثابت سواء فى الكم أو النوع أو الدرجة . كذلك فقد يكون تأصل الوازع الدينى المتضمن يقينا قويا بزوال الدنيا وخلود الآخرة سببا رئيسيا لهذه القناعة الظاهرة فى حياته وتطلعاته .
وهذه الصفة الرئيسية فى الشخصية المصرية تتعارض بطبيعتها مع الاخذ « بالفلسفة المستقبلية » التى تعنى بالحتم مزيدا من التطلعات وتغرى بضرورة التحرك من حاضر الناس من أجل مستقبلهم ، وتدعو الى هجر المقولة الشائعة عن « زمانى .. وزمان غيرى » .

جـ ـ « الفهلوية » والشخصية المصرية :

ترى بعض الدراسات الاجنبية أن احدى الصفات الثابتة للمصرى « الفهلوية » ومعناها التوهم بقدرة التعامل مع الناس ومع النفس فى كل الظروف وفى كل الاوقات ، واذا كانت الاحكام الخلقية والمعايير الاجتماعية تصنف هذه الصفة فى الجانب الايجابى من جوانب شخصية المصرى فان الأحكام الموضوعية تنتهى الى تصنيف

مماكس على الاقل فى المجال الذى يهمنا الآن وهو « الموقف العلمى من المستقبل »

فالفهلوية لدى المصرى تجعله يؤجل عمل الحسابات الواجبة للغد توهما بقدرته على التلاؤم التلقائى مع ظروف هذا الغد ، وهى من جانب آخر تجعله يخلط بين مفاهيم الحظ والمغامرة من ناحية ومفاهيم الجرأة والشجاعة الموضوعية من ناحية أخرى مما يحجب أولا الاحترام الواجب للعلم والمواقف العلمية ويعطل بالتالى نشر الوعى الموضوعى اللازم لفهم المستقبل والتعامل معه .

الاسلوب الصحيح فى تقويم هذه الصفات :

١ ـ ينبغى علينا أن نميز بين حقيقة الصفات القائمة فى الشخصية المصرية National Character وبين الصورة التى تنطبع عن هذه الشخصية لدى الاطراف الاجنبية National Image ولا ينبغى ان نفهم الدعوة الى هذا التمييز على انها تشكيك فى صحة وجود الصفات الثلاث السابق ذكرها فى الشخصية المصرية وانما التمييز مطلوب لاهداف عملية ، فهو يخدمنا فى التعرف على المداخل المناسبة لتصحيح هذه الصفات ووضعها فى اتجاه يتفق والنظرة العلمية للمستقبل .

٢ ـ ان الشخصية المصرية ـ وكما يقول احد المتخصصين ـ ليست قالبا جامدا يتضمن عددا من السمات الغريزية التى لا يعتريها التغيير ولا تنال منها رياح الزمن ، بل انها فى التحليل العلمى الدقيق تعد انعكاسا لنمط المجتمع بما يتضمنه من علاقات اقتصادية

متميزة فى حقبة تاريخية محددة مضافا اليها بعد أساسي وهام هو البعد الحضارى الذى يمتد فى الزمان بصورة خفية قد تستعصى احيانا على التحليل (١) ـ وعلى ذلك فان تحليل الاصول التاريخية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالافكار والمقولات والطبائع الشعبية الشائعة بين المصريين حول المستقبل والموقف منه يمكن أن يفيد كثيرا عند العمل من أجل تغيير الجوانب السلبيه أو المعطلة في النظرة الى المستقبل بين المصريين .

فان كانت القناعة الظاهرة بين المصريين فى وقت ما ترجع الى عدم معرفة مالدى غيرهم من نماذج حياة او بما هو مستور فى أرضهم من كنوز فليس ثمة شك فى أن الواجب والضرورى هو نشر التعليم وتوفير المعلومات الحرة لكل الناس فى مصر . واتاحة المجال حرا السفر والتنقل والتشجيع على الهجرة ومخالطة الشعوب الاخرى والاطلاع على حقائق الحياة فيها .

واذا كانت الطبيعة المحافظة فى الشخصية المصرية ترجع الى الارتباط طويلا بالنيل « المضمون » و «الزراعة» ذات الروتين السنوى الرتيب .. فان الدخول الى مرحلة التصنيع وغيره من نشاطات انتاجية خارج الزراعة كفيل بذاته أن يحدث التغييرات اللازمة فى هذه الطبيعة المحافظة ، مما يفسح الطريق أمام امكان التعامل مع المستقبل بمنطق حر ان لم يكن ثوريا .

---

(١) السيد ياسين : حرب اكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية . مقال بالاهرام : ٢٢ يناير ١٩٧٤ .

معالجة المستقبل
فى الاعلام المصرى

يمكن أن تفيد دراستنا لما ينشر أو يذاع فى الصحف واجهزة الاعلام المصرى « عن المستقبل » فى أكثر من اتجاه . فهى من ناحية أولى تستطيع أن تمدنا بمؤشرات ودلالات على طبيعة موقف الادارة السياسية المصرية ازاء ماترغب وما لا ترغب الاعلام عنه والتوجيه اليه من أمور المستقبل سواء كان توجهها بهذه المواد الاعلامية الى الرأى العام الداخلى أو الى أطراف اجنبية معينة . ومن الواضح أن هذه النظرة تؤسس على أفتراض توجيـــه الدولة واشرافها العام على العمليات الاعلامية فى مصر وهـــو ما باشرته الدولة فعلا ممثلة ـ حتى وقت قريب فى وزارة الاعلام والهيئة العامة للاستعلامات من جهة ، أو ممثلة من ناحية اخرى فى دور مكتب الرقيب العام وفى اشراف التنظيم السياسى الواحد « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مرحلة اخرى على دور الصحف .

فاذا ما اثيرت بعض الدفوع بعدم مسئولية الدولة عن المواد المنشورة أو المذاعة فى أجهزة الاعلام ـ على الاقل فى المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ عام ١٩٨٢ تقريبـــا والتى تشهد تسييراً ذاتيا فعليا للصحف وحرية أوفـــر لاداراتها وظهوراً لصحف جديدة تمثل آراء مختلفـــة ومعارضة لخط الدولة الرسمى ـ فسوف يظل لهـــذه المواد موقع عام داخل أطار دراستنا لانها اذ ذاك تعبر عن موقف قادة الفكر والرأى فى البلاد آزاء المســـتقبل

وأساليبهم فى تناوله ، ولاشك أنه قطاع هام ينبغى عدم تجاهله فى بحث يدرس ظاهرة الاهتمام بالمستقبل فى المجتمع المصرى الحديث على مختلف المستويات .

وعلى ضوء هذه الرؤية المزدوجة لطبيعة العمليـة الاعلامية فى مصر واختلاف مراحلها من حيث تمثيلها للرأى الرسمى أو للفكر غير الرسمى .. فقد رأينا ان تستقل « مواد المستقبل » فى الاعلام المصرى بجزء خاص من الدراسة حتى لا تنصرف الملاحظات الواردة بشأنها الى أى من المجالين المذكورين فى تعميم غير دقيق .

وقد يلزم فى البداية الاشارة الى عدد من الحدود المنهاجية التى تحيط بدراستنا فى هذا الجزء وذلك على النحو التالى —

١ — ان الفترة الزمنية التى يغطيها هذا المبحث هى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ باعتبارها أخصب الفترات التى أينعت فيها التوجهـات والاهتمامات المستقبلية بوضوح داخل اجهزة ومواد الاعلام فى مصر . وينبغى الا يفهم من ذلك ان مرحلتى ما قبـل وما بعد السبعينيات قد خلت تماما من التوجهات المستقبلية فى الاعلام المصرى .

٢ — ان الباحث لم يكتشف فى رصده للمواد المتصلة بالمستقبل داخل اجهزة الاعلام بمجـرد الرجوع الى الكشافات السنوية أو الفهارس الخاصة بأعداد الصحف أو المجلات الصادرة خلال هذه الفترة بل حرص على مطالعة كل منها مطالعة تحليلية للتأكد من مدى وفـاء موضوعها بما يحمله عنوانها من اشارة الى « المستقبل » ويستثنى من ذلك بالطبع بعض الابواب الثابتة فى الصحف

والمجلات كتلك التى تعرض « للطالع اليومي » (١) حيث لا تفيد مضامينها شيئا ذا بال من ناحية التحليل الموضوعي لاتجاهات أجهزة الاعلام ، ولا تلك التى تعرض الاخبار المتوقعة خلال فترة قصيرة (٢) . ولن يهمنا منها سوى التعرف على مدى دوريتها أو تكراريتها فى النشر ونوعية كاتبيها والمساحة المخصصة لنشرها بالنسبة الى المساحة الاجمالية للصحيفة .

٣ ـ حاول الباحث ايجاد مقاييس نقدية موحدة فى الحكم والتحليل الخاص بالمواد الصحفية والاذاعية الخاصة بتناول المستقبل حتى يؤمن قدرا معقولا ومقبولا من سلامة التعميم والمقارنة . ومن بين هذه المعايير . مدى استيعاب صاحب المادة المنشورة أو المذاعة لمفهوم « المستقبلية » كمنهج علمى حديث ، ومدى تقيده ـ فى حالة توافر ذلك ـ بما يستدعيه هذا المنهج من ضوابط وحدود ، والمدى الزمنى للمستقبل الذى تدور حوله المادة الاعلامية ، ومدى اتفاق موضوع المقال أو البرنامج الاعلامى مع أسمه الذى يحمل أشارة للمستقبل ، ونوعية النظرة الى المستقبل الواردة فى المادة الاعلامية من ناحية تفاؤلها أو تشاؤمها .

٤ ـ وأخيرا فانه بالنسبة للبرامج الاذاعية والتليفزيونية يلزم الاعتراف ببعض الصعوبات الفنية

---

(١) مثال ذلك باب (حظك اليوم) تنشره صحيفة الاهرام ، وباب (نجمك غدا) تنشره صحيفة المساء ، وباب (انت ويختك) بمجلة اكتوبر ، وباب (ماذا يقول طالعك) بالمصور .

(٢) مثال ذلك باب (اخبار الغد) بصحيفة اخبار اليوم الاسبوعية ، وباب (اتجاه الريح) بمجلة أكتوبر .

والعملية التى حالت دون المتابعة العينية لمضامين كل الحلقات الخاصة بالبرامج موضع الحصر مما تتصل بأمور المستقبل . لذلك فقد اكتفى بالاطلاع على خرائط التنسيق الاذاعى واعلانات البرامج التليفزيونية المنشورة فى بعض الصحف ، باستثناء قدر من المتابعة العشوائية والمتقطعة لبعض الحلقات المذاعة (١) .

* قد يلزم أيضا الاشارة الى أن استبعاد المواد المنشورة فى صحف المعارضة الحزبية انما يرجع فقط الى أن معظم فترات انتظام هذه الصحف فى الصدور قد جاءت خارج الفترة الزمنية موضح البحث ولا يعنى اهمالها هنا أنها جاءت فى بعض فترات صدورها خلوا من بعض المعالجات الهامة للمستقبل وقضاياه مما قد يستحق دراسة أكثر تخصصا فيما بعد .

ونبدأ فيما يلى بعرض الملاحظات التحليلية حول طبيعة التوجه المستقبل فى هذه المواد الاعلامية والخصائص العامة التى يتسم بها الاداء الاعلامى فى تناوله للمستقبليات .

الخصائص العامة لمعالجة المستقبل فى مواد الاعلام المصرى :

يمكن بمتابعة المواد المتعلقة بالمستقبل فى الصحف

---

(١) المعروف أن للبرامج التليفزيونية والاذاعية دورات زمنية محددة ، ولكل من هذه الدورات خريطة مركزية تسمى خريطة التنسيق تحدد اسم البرنامج وموضوعه وموعد اذاعته واسم مقدمه ، ويحتفظ بهذه الخرائط السابقة واللاحقة فى ارشيف الاذاعة والتليفزيون كما يمكن الرجوع اليها عن طريق مجلة الاذاعة والتليفزيون الاسبوعية .

وأدوات الاعلام المصرية الاخرى أن نستخلص عددا من السمات الرئيسية والمشتركة التى يتسم بها التنـــاول الاعلامى المصرى لهذه الموضوعات وذلك على النحـــو التالى :

اولا : ان هناك تواضعا ملحوظا فى فهم واســتيعاب « المستقبلية » كمنهج علمى وفى الدراية بأساليبهـا وأدواتها المستخدمة لرصد المستقبل وتقدير الاحتمالات فمعظم الكتابات والتحقيقات التى تحمل عنوان المستقبل وتبحث فى احتمالاته تتسم أساسا بالاتجاه الى التعميم غير المرتبط بأسلوب علمى محدد فى الرصد أو التقـدير الاحتمالى .

ثانيا : يلاحظ ايضا أن نسبة غير بسيطة من المقالات والكتابات التى تحمل فى عناوينها اشارة الى المســتقبل تخلو فى صلب موضوعها من أية محاولة للتنبؤ أو لطرح التقديرات المتباينة لذلك المستقبل . والمرجح أن هــذه المواد تتخذ من المستقبل ورموزه شعارا أو عنوانا لاثارة اهتمام القراء والمستمعين بأكثر من خدمتها فعليا وعمليا لهذا المستقبل (١) .

ثالثا : يلاحظ ان المدى الزمنى للمستقبل المقصـــود

---

(١) اشار احد كبار العلماء المصريين فى مجـال الفضاء الى الخلط الشائع فى بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية فى مصر بين المفاهيم الاساسية فى مجال الفضاء وعدم الدقة فى اختيار العناوين والاصطلاحات المتعلقة بهذا الميدان .

راجع محاضرة السيد الوزير المهندس سعد شعبان خبيـــر الفضاء ورئيس شعبة الفضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى التى القاها فى احتفال النادى بمناسبة يوم الطيران المصـرى فى ٢٧ يناير ١٩٨٥ .

« فى معظم المواد الاعلامية المختلفة غير محــدد بمحطة استهداف زمنية معينة ، باستثناء ماينشر فى قطـــاع الاخبار من تصريحات أو بيانات عن خطط محددة أو تطورات معينة مرتبطة بفترة زمنية محددة . أما الموضوعات التحليلية ودراسات التقدير التى تميل الى تحديد زمنى معين فغالبا تركز على عام ٢٠٠٠ باعتباره سنة الاستهداف النهائية للدراسة . ويندر أن نجد مثالا أو دراســة أو احصائية منشورة فى أى من أدوات الاعلام المصــرية تتناول المستقبل فيما بعد عام ٢٠٠٠ » .

رابعا : كذلك يلاحظ أيضا خلو الادوات الاعلامية من المواد الموجهة للاطفال والناشئة والتى تقدم لهم صــورة المستقبل وانجازات العلم فيه بطريقة بسيطة وجــذابة على النحو الملحوظ فى معظم بلاد العالم وقد يســتثنى من هذا الحكم بعض الاعمال المتقطعة والمحاولات الفردية التى قامت بها مؤسسة دار المعارف ، وبعض برامــج التليفزيون المصرى .

خامسا : تكاد تخلو الاعمال السينمائية والانتــاج التليفزيونى المحلى فى مصر من أعمال الخيال العلمى التى تساعد على تقريب بعض صور الحياة فى المســتقبل الى الذهن العام وقد يـكون من المفيد التنبيه الى أن تعريب وترجمة بعض الاعمال العالمية الكبرى فى هــذا المضمار على الاقل يمكن أن يكون له أثر كبير فى تهيئــة اذهان المواطنين للتعامل مع أدوات وصور الحيـــاة فى المستقبل شريطة أن تختار الاعمال العالمية بدقة متناهية وبحيث لا تصطدم موضوعاتها وشخوصها ومســتوى الاداء الفنى فيها مع اساسيات الطبـــائع المحليـــة

واحكامها القيمية الراسخة عن الحق ، والقوة ، والواقعية والايمان ، والمسالمة .

سادسا : يمكن القول بالنسبة للاعلام الاذاعى والتليفزيونى أنه يقوم فى تناوله للمستقبل عموما على افتراض خاطىء أساسه الاعتقاد بأن « المستقبل » منطقة متخصصة للعلم بمعناه التطبيقى والعملى والتكنولوجى وليس مجالا رحبا لكل الظواهر والقيم والاشياء والتخصصات . وعلى ذلك فقد جاءت معظم المواد المقدمة فى برامج « عالم الغد » و « آفاق الغد » و « القرن الواحد والعشرين » امتدادا لما يسمى بالبرامج العلمية « كنادى العلوم » و « والعلم والحياة » و « العلم فى حياتنا » ، و « المحلية والعلمية » و « عالم الفضاء والطيران » . وقد يستثنى من ذلك بعض البرامج المتميزة كما فى « حواء سنة ٢٠٠٠ » و « فى العام القادم أتوقع أن » و « فكرة لبكرة » وغيرها من البرامج التى تتسع مادتها للنظر الارحب للمستقبل فى مجالات متنوعة اجتماعية واقتصادية ، فردية وجماعية ، تقديرية أو تأملية .

سابعا : ومع اشتراك معظم ادوات الاعلام خلال الفترة موضع البحث فى بعض السمات والخصائص السابقة فمما لاشك فيه أن هناك تباينا نسبيا فى نصيب كل من الادوات الاعلامية من هذه السمات كما أنها تتأرجح بالنسبة للاداة الاعلامية الواحدة بين مرحلة واخرى وذلك وفق عدد من الاعتبارات الشخصية والتنظيمية والفنية والسياسية . وابرز تلك العوامل بالطبع نوعية الثقافة لدى صاحب المادة المنشورة أو المذاعة ، والمستوى الفنى والتخصصى للادارة الاعلامية ، ومدى الحرية

الكفولة فى نشر كل النتائج والتصورات المتوقعة فى المستقبل مهما كانت مثبطة للامال أو مسيئة الى طرف من الاطراف .

ويمكن لمزيد من الفحص أن نقسم الفترة الزمنية موضع البحث الى عدد من المراحل الجزئية التى تتسم معالجة الاعلام فى كل منها للمستقبل ببعض الخصائص والابعاد المشتركة .

المرحلة الاولى ١٩٧٠ — ١٩٧٤ :

جاءت معظم مواد الاعلام المتصلة بالمستقبل خلال تلك الفترة كاشارات عامة حول قضايا مستقبلية عامة « كضرورات واشكال التحديث الحضارى فى مصر » « ومهام وبرامج العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة » « وحساب المتغيرات الدولية وآثارها المتوقعة على مسار العمل الوطنى فى مصر مستقبلا » . وكان الحديث عن علم المستقبلية محدود الانتشار بين الكتاب فى ذلك الوقت فلم يتحدث عنه سوى نفر محدود من كبار الكتاب ذوى الخبرة الواسعة واولهم الاستاذ احمد بهاء الدين الذى قدم فى أهرام ٣-٨-١٩٧١ أول تعريف منهجى بعلم المستقبلية .

* وكان الباعث على اثارة الجزء الاعظم من المواد الاعلامية المتصلة بالمستقبل فى هذه المرحلة باعثا فوقيا يتخذ من « برنامج العمل الوطنى » الذى قدمه رئيس الدولة آنذاك ثم « ورقة الحوار حول المتغيرات الدولية وآثارها على العمل الوطنى » نقطة انطلاق للكتابة فى مستقبل مصر . فعقب اعلان برنامج العمل الوطنى وجدنا

مثلا مقالات الاستاذ أحمد بهاء الدين حول « رسم خريطة جديدة لمصر » ، ومقال د . جمال حمدان حول « خريطة مصر الجديدة .. وجغرافيا سنة ٢٠٠٠ » ومقال د . محمد عزت سلامة « مصر سنة ٢٠٠٠ » ومقال الاستاذ حاتم صادق « حتى نراعى ظروف العصر عند صنع القرار » ، والعدد الخاص من مجلة « الطليعة » حول « برنامج العمل الوطنى فى المستقبل » .

* كذلك لوحظ انه عقب طرح ورقة « المتغيرات الدولية وأثرها على مسار العمل الوطنى » فى أغسطس ١٩٧٣ ظهرت موجة جديدة من المقالات والدراسات المستقبلية فى الصحف والمجلات متابعة لهذا الموضوع المطروح « من فوق » . فنجد فى المصور مثلا مقال الدكتور محمد حافظ غانم « مصر عام ٢٠٠٠ » ، ثم مقال د . عبد العزيز كامل « الدين والعلم والاتجاه الى العالم فى المستقبل » ومقال د . جمال العطيفى حول « المتغيرات السياسية والمستقبلية » .

المرحلة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٧ :

* وفى هذه المرحلة يظهر الدور الهام للمجالس القومية المتخصصة التى أنشئت عام ١٩٧٤ فى أنعاش الرؤية والاهتمامات المستقبلية وامداد الصحف والاذاعة بمادة خيرية غنية عن دراسات المستقبل التى تضطلع بها .

فصارت الموضوعات المدرجة على جداول أعمال تلك المجالس فى محاور البحث والنشر عن المستقبليات فى المجلات والصحف اليومية والاسبوعية .

* كذلك يلاحظ في هذه الفترة التأثير القوى لنتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ على نوعية الاهتمامات الصحفية حيث صار موضوع السلام مع اسرائيل ، وامكانات مصر التكنولوجية وتوجهاتها التنموية السلمية ، المحاور الرئيسية الغالبة على معظم مواد الاعلام المصرية عند تناولها للمستقبل . وطبيعى أن ينسب ذلك الى استعادة الثقة بالذات القومية فى مصر عقب النتائج الايجابية الملموسة فى الحرب . وقد لمس احد خبراء الظواهر الاجتماعية هذا الجانب حين كتب يقول : « ان الاداء البطولى للقوات المسلحة فى الحرب ومابرز للعالم كله من فاعلية الجندى المصرى وبسالته ، بالاضافة الى التخطيط العلمى الدقيق المتفق الذى سبق الحرب قد أدى الى تغيير ملموس فى تقييم الشخصية المصرية لدى عديد من الكتاب والمفكرين المصريين » وأنتهى صاحب هذا المقال الى أن المرحلة الجديدة يلزمها « نظرة علمية متوازنة لا تسقط فى هوة اليأس القاتل بالتركيز على السلبيات . ولا تغامر بالمبالغة حول الايجابيات والطموحات » .

ويؤكد صاحب المقال الذى يعتبر نموذجا جيدا فى الدلالة على اتجاه سائر المقالات المتصلة برؤية المستقبل خلال تلك الفترة « ان محك ابداعنا الحقيقى هو كيف نخطط للتغيير بصورة عقلانية فلا نريد أن نعود الى الوراء كما ينادى بعض المفكرين .. ولا نريد ان نقفز قفزة عشوائية الى الامام تقليدا أعمى لمجتمعات اجنبية » (١)

* وعلى ضوء هذه الثقة بالذات راينا فى هذه المرحلة كيف أن حصار الكتمان والتعتيم الاعلامى المضروب

---

(١) د. سيد ياسين . حرب اكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية . مقال بالاهرام فى ١٩٧٤/١/٢٢ .

لسنوات طويلة حول التعريف باسرائيل وأوضاعها الداخلية ورؤيتها للمستقبل قد نسف تماما فوجدنا دراسات علمية عن « الرؤية الاسرائيلية لمستقبل فلسطين «(۱)» ، و « تقرير جامعة تل أبيب عن مستقبل الشرق الاوسط » .

« وجهة النظر الاسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية » كما وجدنا دراسات مشابهة عن « مستقبل العلاقات الفلسطينية السوفيتية » «(۲)» .

※ وشهدت هذه الفترة أيضا بواكير الاهتمام الموجه مباشرة الى علم المستقبلية كحقل معرفى جديد دراسة وتعريفا وتقريبا . فقد صدر كتاب الاستاذ محمد سيد أحمد « عندما تسكت المدافع » عام ١٩٧٦ متضمنا مقدمة تعريفية وتأصيلية ممتازة لعلم المستقبلية ، وكتب الاستاذ أحمد بهاء الدين فى صحيفة الاهرام خلال نفس العام تعريفا بهذا العلم أيضا ثم صدرت للباحث دراسته التمهيدية المنشورة بدورية السياسة الدولية فتناول بالنقد والتعريف ملامح هذا البنيان المعرفى الجديد وضرورات الاخذ به فى حياتنا العربية ووسائل رفع معوقات الفكر المستقبلى لدى مجتمعاتنا الشرقية«(۳)»

---

(۱) ابراهيم كروان • السياسة الدولية ـ عدد ٤٢ ـ اكتوبر ١٩٧٥ •

(۲) أحمد يوسف احمد ـ السياسة الدولية ـ عدد ٤٢ اكتوبر ١٩٧٥ •

(۳) هانى خلاف : المستقبلية بين رحابة المنهج العلمى •• وقيود الفكر الشرقى • دراسة بالسياسة الدولية عدد اكتوبر ١٩٧٧ •

المرحلة الثالثة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .

وتبدأ هذه المرحلة مع زيارة الرئيس السادات للقدس حيث اطلقت تلك الخطوة الجريئة وغير المسبوقة في الممارسة العربية العنان بعدها لكل جهود البحث في المستقبل بكل تحرر مماثل ، وكأنها ازاحت باختراقهـا المألوف السياسى والنفسى الضارب فى ذهن المفكرين المصريين لما يزيد على ثلاثين سنة - أكبر قيود التفكير الحر ، وأصبحت بما قدمته من بدائل ومسالك جديدة في العمل السياسي قدرات التخيل وفوارغ الطموح والتطلع غير المحدود الى المستقبل .

وكانت المواد الاعلامية - سواء المنشورة او المذاعة اثيريا - اكثر مواد الفكر في سرعة الاستجابة لهذا المثير الهائل الذى تضمنته تلك الخطوة التاريخية . وكان طبيعيا أن تتركز الاهتمامات الاعلامية حينئذ فى بحث آفاق المستقبل فى عهد السلام . لذلك جاءت المواد الاعلامية التى تتناول المستقبل المصرى فى فترة السلام لتمثل حوالى ٦٠٪ من مجموع المواد المتصلة بالمستقبل عموما فى أدوات الاعلام المصرية المختلفة . وتركز ذلك فى محورين :

الاول : تصورات الرخاء المترتب على الانتهاء من حالة الحرب مع اسرائيل « ويشمل ذلك كل ما يتصل بمستقبل الزراعة ومستقبل السياحة ومستقبل الكثافة السكانية ، ومستقبل الطاقة » .

الثانى : ويمثل نسبة اقل من سابقه ويدور حول مستقبل العلاقة باسرائيل ذاتها ومستقبل مايرتبط بهذه العلاقة من أوضاع وتنظيمات ودوائر دبلوماسية خارجية

ومثال ذلك « مستقبل الوضع الامنى فى سيناء — ومستقبل الاوضاع الاجتماعية فى اسرائيل بعد السلام — ومستقبل الجيوش العربية ومستقبل العلاقات الامريكية العربية ومستقبل أمن البحر الاحمر — ومستقبل قناة السويس ، ومستقبل الوضع النووى فى اسرائيل » .

* ولقد ضاعف من اهتمام الاعلام فى هذه المرحلة بآفاق المستقبل — الى جانب خطوات السلام — ماشاع منذ بدايات ١٩٧٨ من أخبار ومشروعات عن « الثورة الخضراء » « وغزو الصحراء » « وانشاء مدن جديدة » « والكشف جيولوجيا وبالاقمار الصناعية عن المياه الجوفية » « ومسح التربة » مما صار موضوعا متجددا وحيا فى معظم الصحف والمجلات والبرامج الاذاعية والتلفزيونية على نحو ماتوضحه قوائم الحصر بالمواد المستقبلية الواردة فى أعداد مجلة أكتوبر ، والاهرام الاقتصادى ، والاخبار ، والاهرام ومجلة الشباب وعلوم المستقبل وفى مواد البرامج الاذاعية « عالم الغد » و « مصر الامل » .

المستقبلية ....
في مصر والعالم العربي ..
رفاهة .. أم ضرورة ؟

- قضية ((احيينى النهاردة .. وموتنى بكره)) والرد عليها ؟

- الاخطار الدولية الخارجية .. وضرورات التحسب للمستقبل .

- تحديات الطبيعة .. والبيئة في المستقبل .

- مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق الطرق .

استهلال :

مسألة « احيينى النهاردة وموتنى بكرة » فى الفكر المصرى

أو قضية التوظيف الأمثل للموارد بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل

يميل البعض فى مصر الى اعتبار البحث فى أمور المستقبل وخاصة المستقبل البعيد ـ ضربا من الترف الفكرى الذى ان كان يناسب بعض المجتمعات المتقدمة فهو لا يناسب مرحلة البحث عن حلول لمشكلات طاغية فى الحياة اليومية الراهنة ببلادنا .. وترجمة لهذا الفكر يميل البعض الى توظيف الجهود والاستثمارات التى يمكن توفيرها لحل المشكلات الراهنة والملحة حتى ولو كان حلا مؤقتا أو محدودا ، وحتى لو كان هذا الحل على حساب اجيال اخرى قادمة .

ونستطيع أن نجد أمثلة وترجمات عديدة لهذا الاتجاه الفكرى سواء فى نتائج استطلاعات الرأى العام التى تجريها بين الحين والاخر بعض مراكز ومؤسسات البحث الاجتماعى والاحصائى فى مصر ، أو فى بعض المناقشات البرلمانية والحزبية المتعلقة بعدد من المشروعات والقوانين القومية الكبرى (١) ، أو فى مقالات وكتابات بعض الصحف

---

(١) انظر مثلا مداولات البرلمان المصرى عام ١٩٤٦ حول فكرة انشاء سد اسوان ، والمناقشات المشابهة فى مجلس الشعب عن اثار السد العالى وفى موضوع النفايات الذرية ، وموضوع تجريف الارض الزراعية ، وعند مناقشة مشروع اغلاق قمائن الطوب الاحمر .

والمجلات ، وأخطر من ذلك أننا نجدها في عدد من القرارات والاجراءات الادارية .

« والاخيرة سوف نناقشها في موضع آخر من هذه الدراسة حينما نتناول الرؤية المستقبلية في فكر وعمل الادارة المصرية ـ الفصل من الكتاب » .

أما الان فالذى يهمنا هو مناقشة أصل الموضوع والرد على المنطق الشائع شعبيا الى حد كبير والقائل برفاهية « ابحاث المستقبل » فى مجتمعاتنا الحاضرة بظروفها ومشاكلها اليومية الملحة ، وفى ذلك نعرض النقاط التالية :

أولا : ان مايقال لها « المجتمعات المتقدمة » لم تبلغ فى الواقع مرحلة تقدمها الا من خلال خطط للمستقبل وضعتها شعوبها وقياداتها في أوقات سابقة وعملت على تنفيذها ومتابعتها بمسالك وأساليب علمية وتنظيمية دقيقة . صحيح أن الدراسات المستقبلية بالمعنى الاصطلاحي المعروف حاليا وبوسائلها التكنولوجية وأدواتها العلمية المستحدثة مؤخرا لم تكن قائمة بوضوح فى المراحل الاولى لنمو تلك المجتمعات المتقدمة ، وصحيح أيضا أن كثيرا من أسباب التقدم فى بعض هذه المجتمعات كانت غير انسانية أو غير عادلة ـ على الاقل فى نظر غيرها ـ الا أنه تبقى الحقيقة الموضوعية الصريحة بأن قسما لا بأس به من انجازات التقدم فى هذه المجتمعات جاء وليدا لتوافر رؤية واضحة للاحتياجات والظروف المستقبلية ، ولعل تفكير القائد البريطانى ونستون تشرشل ـ فى منتصف الحرب العالمية الثانية وقبل أن تضع الحرب أوزارها ـ ببحث مستقبل بلاده واعادة بنائها فيما بعد الحرب ـ يعتبر مثالا واضح الدلالة على ذلك .

ثانيا : ان مايقال لها « المشاكل اليومية الملحة التى تواجهها الجماهير » ليست حكرا على البلاد النامية فحسب ، فلكل مجتمع مشاكله اليومية . ولكل مرحلة زمنية مشاكلها الخاصة بها بل قد تكون أكثر المشاكل اليومية تعقيدا بالمعايير الفنية والعلمية هي تلك التى تواجهها حاليا البلاد التى يقال عنها « متقدمة » . ورغم ذلك فلم تتوقف تلك المجتمعات عندها دون النظر الى غيرها من القضايا والاخطار الفنية والاقتصادية التى يتوقعها علماؤها فى المستقبل . فمشاكل البطالة ، والتضخم ، والعنف ، والجريمة المنظمة ، والمخدرات ، والاغتصاب ، والارهاب السياسى لم تمنع المجتمع الامريكى مثلا من البحث فى اخطار التلوث الكيمائى والضوضائى على مستقبل حياة الانسان ومستقبل التركيب البيئى ، ولم تحل تلك المشاكل الاتية واليومية التى يواجهها هذا المجتمع دون المضى فى أبحاث استغلال قاع المحيطات فى زراعات بحرية ، وفى البحث عن بدائل للطاقة التقليدية ، والبحث فى شئون الفضاء ، ومقاومة التصحر وما الى ذلك من مجالات جديدة وعديدة تستهلك الكثير مما كان يمكن توجيهه – من موارد وجهود – لحل مشكلات الحياة اليومية المعروفة فى هذا المجتمع .

ورغم ما يقال عادة فى بعض التفسيرات الايديولوجية المعينة عن حقيقة الدوافع الحاكمة لهذا التوجه المستقبلى فى المجتمعات المتقدمة عموما والغربية منها على وجه الخصوص ، فسوف يبقى صحيحا أن معايير توصيف المشاكل وتحديد أولوياتها بين هام وغير هام معايير نسبية الى حد كبير وتتوقف على درجة الوعى العلمى المتوافر بفكرة التراكم الزمنى وتأثيراته على الظواهر الطبيعية والاجتماعية .

ثالثا : ويدفع القول بفكرة التراكم الى التذكير بأن أصول وبدايات معظم المشاكل الحياتية الراهنة التى يواجهها مجتمعنا المصرى ترجع في حقيقتها الى عهود وأزمان طويلة فى الماضى ، ولو ان أحدا كان قد تولاها فى بداياتها بمنطق الرؤية المستقبلية بعيدة المدى لما امتدت احجامها أو استشرت ابعادها على النحو الذى بلغته فى حياتنا الحاضرة .

ويكفى مثلا ان نشير الى ما كان يمكن أن يسفر عنه برنامج مبكر وجدى فى عام ١٩٥٢ لمحو الامية بين المصريين من نتائج ايجابية تترك آثارها الحميدة على معدل التزايد السكانى وبالتالى على مستوى الدخل الفردى ، وبالتالى على معدل الانتاجية الفردية ، ومايتبع ذلك من نتائج وفروع نتائج تحملها فكرة التراكم الحميد او دوائر التنمية الحميدة .

ولا يجرؤ أحد مع ذلك — ومهما بلغ حماسه العاطفى او وعيه العلمى بالمستقبل البعيد — على القول بوجوب تجنيد كل الطاقات وتوظيف كل الموارد والامكانيات الحالية فى خطط تستهدف رفاهة سكان مصر الذين سيعيشون على أرضها بعد خمسين عاما أو ما يقارب ذلك ، والتضحية من أجل هؤلاء برفاهية الحاضر تماما ، فالقول بذلك يصبح انتقالا من تطرف الى تطرف آخر وانما المقصود أن يستحضر المخططون عند وضعهم لخطط التعليم والتنمية والأستثمار والانتاج فكرة التراكم التى هى المفتاح الصحيح وصمام الامن الرئيسى لكل لخطط التعليم والتنمية والاستثمار والانتاج فكرة التراكم سواء الحميد Postive أو المعيب Vicious وكذا لمدي هذا التراكم ومراحله الزمنية العديدة .

رابعا : والى جانب الدفوع الموضوعية المطروحة آنفا للرد على المنطق القائل بأن أبحاث المستقبل نوع من الترف الذى لا تحتمله الاوضاع والمشاكل اليومية الملحة فى مجتمعنا يلزم ايضا الاعتراف ببعض وجوه القصور والتقصير التى تكتنف ابحاث المستقبل ذاتها وطريقة عمل المؤسسات القائمة عليها . مما يكرس لدى العامة والبسطاء والمعارضين المشككين انطباعاتهم السلبية عنها .

وبرغم أننا سوف نخصص مبحثين كاملين فى الفصل الثالث من هذا الكتاب لدراسة تفصيلية عن أعمال المراكز والمؤسسات المسئولة عن البحوث المستقبلية فى مصر وتقويم أدائها وعرض مشاكلها الا انئا نود الاشارة هنا فى هذا الموقع الى أهمية ايجاد قنوات اتصال بين عمل هذه المراكز والمؤسسات المتخصصة والراى العام الشعبى فى مصر . يتم من خلالها تبسيط الابحاث المتخصصة عن المستقبل وتقديمها الى الراى العام مع ما قد يلزم من شروح وايضاحات تبين الفوائد المباشرة وغير المباشرة لهذه الابحاث وتوضح بطريقة عملية ومبسطة وبلغة يفهمها غير المتخصصين كيفية الانتقال الى صورة المستقبل التى تنتهى اليها تلك الابحاث والدور المطلوب من المواطن للمشاركة فى هذا الانتقال ـ سواء بالفعل الايجابى او الفعل السلبى ـ وبذلك تتكون علاقة فهم وتعاطف ومشاركة بين « علماء » المستقبلية والمواطنين اصحاب المصلحة فى هذا المستقبل الذى يخطط له العلماء [٥]

وبديهى أنه كلما كانت تلك الابحاث متصلة اتصالا وثيقا بما يستشعره الناس من مشاعر أو مشاكل أو مخاوف

او امانى فان تلك العلاقة الجديدة المقترحة سوف تنجح فى تحريك الموقف التقليدى الشائع عند بعض النـــاس ازاء المستقبل وابحاث المستقبل وليس مستبعدا حينئذ ان يشيع بينهم مأثور جديد يقول « موتنى النهـــاردة واحيينى بكرة » .

ضرورات التحسب للمستقبل فى مصر والعالم العربى

واذا كان الوعى بالمستقبل يعتبر أحد القرائن والوسائل التى ارتبطت بها عمليات النمو فى كثير من بلاد العـالم المتقدمة حتى بلغت مراحل تقدمها الحالى .. فان التسلح بهذا الوعى فى الحالة المصرية والعربية الراهنة لم يعد مجرد اختيار ارادى وانما اضحى ضرورة حياة وشرطا من شروط البقاء .

ويمكن القول اجمالا بأن هناك ثلاثة أنواع من الضرورات الحيوية التى تحتم على مصر والعالم العربى التسـلح السريع والحكيم بمناهج دقيقة فى رؤية المستقبل واعداد العدة له بأسباب التحصين وأسباب التحكم .

* والنوع الاول من هذه الدوافع يتعلق بالاخطـار الخارجية المحيطة بمصر والعالم العربى والتى تتبدى فى تكاثر القوى الدولية ذات المصلحة فى استلاب مـــراثا المنطقة . بالاضافة الى تحفز عدد من القوى الاقليمية المجاورة لمنطقة الشرق الاوسط وتطلعها للتأثير فيها بأمل الحلول محلها فى الدور الدولى أو الدور الاقليمى .

* والنوع الثانى يتمثل فى التحديات الطبيعيـة والبيئية التى بدات مصر ودول المنطقة فى التعرض لها مؤخرا . والتى يتوقع أن تتعرض لها مستقبلا مما يؤثر

على حجم ونوع امكانيات القوة الموضوعية ومستوى المعيشة لشعوب المنطقة فى المستقبل .

* واما النوع الثالث فيتمثل فى نوعية المشاكل الاجتماعية والبنيانية التى بلغت فى مصر والعالم العربى مرحلة الاحتدام الحرج والتى تتحدد بها وعندها كثير من ملامح حياة الناس والانظمة والمؤسسات فى المستقبل .

الأخطار
والمؤثرات الخارجية

بين نظرية التآمر الاجنبى .. والتطور الموضوعى للعلاقات الدولية :

يلزم التمييز ابتداء بين الرصد الموضوعى للمؤثرات الخارجية السالبة التى يتوقع أن تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط مستقبلا بتاثير من الانعكاسات الطبيعية والظروف الموضوعية المتطورة للقوى والاطراف الخارجية وبين الاعتقاد المسبق والدائم بأن هنـاك تآمرا تاريخيا ثابتا ومتكررا ضد مصر والعالم العربى من جانب الاطراف الاجنبية .

ووفقا للموقف الاخير الذى تميل اليه كثير من نماذج الفكر العربى السائد تكون الاطراف الاجنبية هى المسئولة عادة عن كل ماتواجهه مجتمعات المنطقة من مشاكل وصعوبات وانتكاسات . بل ان بعض نماذج هذا الفكر تذهب الى ابعد من ذلك فتحكم على مستقبل الحياة بالمنطقة العربية من خلال ماتراه فقط او ماتتوهمه فى بعض الاحيان من خطط الاخرين التى يستهدفون بها « كسر الارادة العربية » تارة ، أو « اجهاض الحضارة الاسلامية » تارة أخرى او التى يستهدفون بها — فى اكثر التقديرات تواضعا واقربها الى الموضوعية — « استلاب مزايا المنطقة على حساب أهلها » . والخطأ فى انتهاج هذا النهج العقائدى المسبق والدائم انه يهمل

وسط شعاراته الساخنة وعاطفيته المثيرة للابعـــاد والاسباب الموضوعية والذاتية الاخرى التى يحتويهـــا المجتمع العربي في داخله ، وكأن حياة الناس فى هـذه البقعة من العالم قد خلت من ارادات واختيارات وصراعات محلية ، ومشاكل وامكانيات ذاتية يمكن أن تلعب دورا مماثلا ان لم يكن أكبر من دور الاطراف الخـــارجية فى تشكيل مستقبل المنطقة .

وسواء كان الدور الاجنبي المقصود هنا دورا تآمـريا سالبا ام كان دورا ايجابيا معاونا فان التسليم بمبـــدأ طغيان المؤثرات الخارجية على مستقبل الحياة فى منطقتنا يعتبر ـ على هذا النحو ـ اخلالا بحقائق الحياة المرصودة فى التاريخ والجغرافيا وعلوم السياسة والاقتصـــاد والاجتماع .

حقا قد تكون هناك توجهات قديمة ، وأدوار خاصة ، وخطط مرصودة تعمل فى اطارها ووفقا لها عـــدد من القوى الاجنبية ازاء منطقة الشرق الاوسط عموما والعالم الاسلامي خصوصا ومصر والعالم العربى على وجه أخص، الا أن معايير الاهمية وأولويات الاهتمام تختلف نوعياتها ودرجاتها بين مختلف القوى الخارجية ، فمن هذه القوى مايركز اهتماماته فى المنطقة على بترولها وثرواتهـــا الطبيعية ، ومنها ماتتسع اهتماماته لما هو أكثر من مجرد البترول فيسعى الى التعامل مع المنطقة باعتبارها منطقة الحضارات والثقافات المنافسة ، ويسعى آخرون للتعامل معها باعتبارها سوقا لتصريف منتجاتهم ، أو لتجـريب أسلحتهم ، ويهتم بها آخرون باعتبارها المدخل الجغرافى الى غيرها من مناطق لها عندهم أهمية أسبق وأولى ، وهكذا تختلف معايير الاهمية وتتباين توجهات ودرجات

ما يسمى بالمخطط الاجنبى للتوسع والسيطرة بحيث تصير النظرية المطلقة فى التآمر الاجنبى الثابت والدائم Grand Consipiracy Theory التى يحلو لرافعى الشعارات بيننا التحدث عنها ــ تعميمــا غير علمى أو تبسيطا مخلا لعلاقات موضوعية ومسارات تاريخيــة متغايرة أو قابلة للتغيير .

فالمهم اذن أن يكون رصدنا للمؤثرات الخارجية المختلفة رصدا موضوعيا دقيقا يبعد بنا عن دائرة التعميم والاطلاق والتصورات الدوجماتية المسبقة ويقترب بنا من حقيقة الظروف والدوافع والحاجات التى تحيط بمــواقف الاطراف الاجنبية كل على حدة او فى اطار التنســيق المتيقن بينها .

وذلك ما نحاول تقديمه الآن فيمــا يلى مستحضرين دائما الدور المقابل الذى يمكن أن تلعبه الارادات المحلية فى منطقتنا من اجل استثمار وتوجيه مايمكن استثماره وتوجيهه من المصالح المتعارضة لدى الاطراف الاجنبية وبهدف تحويل الدور الاجنبى ليكون فى المستقبل لنا وليس علينا .

١ ــ مستقبل الشرق الاوسط فى الخطط والتصورات الامريكية :

يمكن القول اجمالا ان منطقة الشرق الاوسط لهــا فى الفكر السياسى والاستراتيجى الامريكى ثلاث اهميات ..

الاهمية الاولى : فى موقعها الجغرافى الملاصق للحدود الجنوبية والغربية للغريم الدولى الاول وهـــو الاتحاد السوفييتى ..

والاهمية الثانية : فيما تمثله هذه المنطقة حاليــا

ومستقبلا من أسواق تجارية وفيما تحمله طبيعة ارضها من موارد اقتصادية وثروات طبيعية مناسبة للاستثمارات الامريكية ولازمة لتشغيل العجلة الاقتصادية ذات الانطلاق الواسع والمتعدد .

ثم تأتى الاهمية الثالثة لمنطقة الشرق الاوسط فى الفكر الامريكى فى اطار ماتقدمه النظريات والدوافع الاسلامية من تحديات خطيرة للمصـــالح الامريكية وللفلســـفة الاقتصادية والاجتماعية الســـائدة فى العالم الغـــربى عموما .

وعلى ضوء هذه الاهميات المحورية الثلاث يمكن أن نرى خطوط الحركة الامريكية ازاء مستقبل المنطقة وهى حركة محسوبة يمكن رصد بداياتهـــا مع بواكير الثروة البترولية التى ظهرت فى المنطقة بمعدلات اقتصادية عالية فى أوائل الخمسينات ، والتى تزامنت مع موجات المد الاستقلالى التى انتشرت فى أرجاء البلاد العربية خـلال نفس الفترة ، فى مواجهة القوى الاستعمارية الاوروبية التقليدية ، فاستثمرتها الحركة الامريكية استثمـــارا ذكيا للتغلغل الى أعماق المنطقة وتسيير مسارات الحياة فيها على نحو يتوازى مع مصالحها الخالصة .

وتظهر فى التصريحات الرسمية وفى الادب السياسى الامريكى المعاصر عدة تصورات ودراسات وأدوار خاصة بمستقبل الشرق الاوسط مما يدور فى اطـــار هـــذه الاهميات الثلاث الموضحة سابقا .

وفيما يلى نعرض للنقاط المشتركة التى تكرر ورودها داخل معظم هذه التصورات والدراسات .

ا ـ احتمالات التدخل العضوى « العسكرى » لتأمين منابع البترول فى السعودية والخليج وتأمين انســـياب

تدفقه للعالم الغربى (١) ، مع دراسة فرص الكشف البترولى الجديد فى كل من اليمن ومصر وجنوب السودان .

ب ـ امكانيات استغلال الطاقة الشمسية المتوافرة بالمنطقة بعد نفاذ احتياطى البترول .

ج ـ رصد وتطويق واستثمار مايسمى « بالمد الشيعى الاسلامى » وانعكاساته المتوقعة على منطقة الجزيرة العربية والخليج ودور الثورة الايرانية فى ذلك .

د ـ احتمالات القلاقل المستقبلية بين الجمهوريات والاقاليم السوفييتية المتاخمة لايران وتركيا ذات الاغلبية المسلمة .

هـ ـ الدور المتوقع لبحر العرب والبحر الاحمر فى مستقبل الصراع الدولى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة «٢» .

---

(١) انظر مقال هنرى كيسنجر فى مجلة بزنس ويك الامريكية عدد يناير ٧٥ وتصريحات وزير الدفاع ووزير الطاقة الامريكية امام لجنة العلاقات الخارجية مجلس الشيوخ الامريكى فى ٧٩/٢/٢٨ وكذلك خطاب الرئيس الامريكى فورد فى افتتاح الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٩٧٤/٩/١٨

(٢) تشير الدراسات التى تمت الى أن أفضل المواقع بالنسبة لخطة الرئيس ريجان المسماة « بحرب الكواكب » للتعامل مع الصواريخ السوفييتية هى بحر العرب ، وبحر النرويج ، وهذا يقلل من أهمية الحلفاء الغربيين من وجهة النظر الامريكية .

انظر دراسة اللواء أ.ح. أمين نمر ـ مدير المخابرات الحربية والاستطلاع بعنوان : « خطة الرئيس ريجان حرب الكواكب والصراع الدولى » ـ مجلة الدفاع ـ العدد الثالث ـ ابريل ١٩٨٥ ص ٣٦ ويتوقع صاحب الدراسة أن يبدأ تأثير هذه الخطة الامريكية الجديدة فى علاقاتها بالعالم الثالث والحلفاء الغربيين خلال السنوات العشر القادمة .

و ــ الافكار الخاصة بالتعاون مع الصين في شرق أفريقيا لتحجيم التواجد السوفييتي ومنع انتشاره الى القارة الافريقية والتحكم بمزيد من الحرية في الممرات المائية العربية « باب المندب ـ مضيق هرمز » .

ز ــ احتمالات حل القضية الفلسطينية وشـــكل الدولة المتوقع انشاؤها على الحدود الشرقية لاسرائيل والتوجهات السياسية والمقومات الاقتصادية المطلوبة لها وضمانات الامن فيها .

ح ــ التنبؤات الخاصة بمستقبل تطبيق الشريعـــة الاسلامية في كل من مصر والسودان ودراسة مستقبل الاقليات العنصرية والطائفية بهما والمنطقة ككل .

والملاحظ على وجه العموم ان الولايات المتحدة لاتعتمد في تصوراتها التي تطرحها في اطارات رسمية أو في اطارات غير رسمية على مجرد « الحماس الايديولوجي » أو « الانفعال بالمصالح الوطنية » وانما تعزز هذه التصورات بدراسات وتجهيزات تزيد من مقدرتها على التنبؤ المبكر والدقيق بالاحداث المستقبلية .. وحين فوجئت أمريكا مثلا في عام ١٩٧٩ بالاحداث الايرانية الصاخبة ثارت ثائرة الكثيرين داخل الولايات المتحدة لعدم امكان التنبؤ مسبقا بهذه الاحداث وحجمها ، وقامت على الفـــور مجموعة عمل خاصة على مستوى عال مكونة من عـــدة أجهزة بدراسة لنشاط وكالات المخابرات ودور المؤسسات الامريكية العاملة في بحوث المستقبل والتنبؤ وذلك بهدف تحسين قدرتها على التنبؤ بالقلاقل السياسية وخاصة في البلاد ذات الاهمية المتميزة بالنسبة للولايات المتحدة.

وبرغم أن مدير وكالة المخابرات الامريكية قد حاول

اخفاء هذا الفشل الامريكي وانكاره في حينه (١) ، الا أن التحركات والتعديلات التي شهدها المجتمع الامريكي بعد ذلك في ابنية ومؤسسات جمع المعلومات وأبحاث التنبؤ والدراسات المستقبلية تؤكد أن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بل لم تعد تحتمل تكرارا في اخفاق حساباتها الراصدة وتوقعاتها المسبقة .

واذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الدولة صاحبة الاسهام الاكبر حتى الآن في نشأة وتطوير الدراسات المستقبلية وأبحاث التنبؤ .. فان فضلا كبيرا في ذلك لاشك يرجع الى تعدد وتنوع الاجهزة المتخصصة في هذه الدراسات المستقبلية . ففي أمريكا يوجد على المستوى الحكومي نوعان من التنظيمات والمؤسسات العاملة في حقل المستقبل .. الاول يشمل تلك الاجهزة التابعة مباشرة لرئيس الجمهورية كمجلس الامن القومي ومجلس المستشارين الاقتصاديين ، ومجلس بحوث الطيران والفضاء ومكتب العلم والتكنولوجيا ، والمجلس القومي لتنمية المصادر والهندسة البحرية ، ومكتب العلاقات الحكومية ، ومجلس الشئون الداخلية ، ومكتب التخطيط للظروف الطارئة ، ووكالات المخابرات المركزية .

والنوع الثاني يشمل عددا من الهيئات المستقلة التي

(١) ذكر مدير وكالة المخابرات المركزية في حديث لمحطة تليفزيون الامريكية في ١٩٧٩/٢/٤ أن التنبؤ بالاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية ونتائج الانتخابات هو اصعب اعمال المخابرات . وانه ما من جهاز للمخابرات في العالم ـ حسب علمه ـ استطاع أن يتنبأ بالاحداث التي وقعت في ايران (انذاك) .

تكون فرعا خاصا من فروع السلطة التنفيذية . ويذكر دليل الحكومة الامريكية ٣٢ هيئة مستقلة رئيسية تحت هذا الاطار .. من بينها ثلاثة مما يتصل عملها بموضوع الدراسات والتحضيرات اللازمة للمستقبل كالهيئة القومية للعلوم والهيئة القومية للفنون والانسانيات والمجلس الاتحادى للعلم والتكنولوجيا .

وفى خارج النطاق الحكومى ، يوجد فى الولايات المتحدة مئات من المؤسسات والهيئات والجمعيات التى تعمل فى مجالات جمع وتخزين المعلومات كمؤسسة راند Rand Corporation او فى مجال تطوير العلوم كالاكاديمية القومية للعلوم والاكاديمية القومية للعلوم الهندسية ، او فى مجال البحوث المستقبلية : كالمجلس القومى للبحوث وجمعية عالم المستقبل World Future Society ومقرها واشنطن ، ومركز ابحاث تخطيط التعليم ومقره فى سيراكيوز ـ نيويورك ـ واقسام الدراسات المستقبلية فى معهد ماساتشوتستى للتكنولوجيا فى بوسطن ، ومركز الدراسات المتكاملة بجامعة نيويورك .

والى جانب اعمال التنبؤ التى تقوم بها المؤسسات الامريكية الرسمية وغير الرسمية على النحو السابق ـ تقوم الجامعات والمدارس الثانوية فى الولايات المتحدة بتدريس مقررات متخصصة فى علم المستقبلية بلغ عددها ٤٧٥ مقررا دراسيا ، وذلك فى الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧١ ـ فقط . كما أن ١٨ ولاية امريكية أدخلت هذه المقررات ضمن برامج التعليم الرسمية بها ، كما تتخصص فى الولايات المتحدة الآن عدد من دور النشر والتوزيع للدراسات المستقبلية بحيث يقتصر نشاطها على هذا المجال .

٢ ـ مستقبل الشرق الاوسط فى التصورات والتحركات السوفييتية :

يستطيع المتابع المدقق للمرحلة الحالية أن يلمح عددا من التحركات السوفييتية فى منطقة الشرق الاوسط والمناطق المحيطة بها من زوايا مختلفة وذلك على النحو التالى :

* تزايد التسليح السوفييتى لليبيا وسوريا والتواجد العضوى بهما فى اطار خبراء عسكريين وخبراء تنمية اقتصادية .

* محاولات اقتراب « اشبه بالمغازلات السياسية » مع كل من السعودية والكويت والمغرب والاردن ، وهى الدول ذات الانظمة التقليدية التى كانت لموسكو نحوها مواقف ونظرات غير ودية فى مراحل سابقة .

* محاولات لتثبيت الوجود السوفييتى فى عدن والانتقال منه الى اليمن الشمالية وخاصة مع تزايد احتمالات اكتشاف البترول على الحدود المشتركة بين اليمنيتين .

* الدخول المكثف فى الشارع اللبنانى بعد غيبة التواجد السوفييتى المباشر عن الارض اللبنانية .

* استمرار الامداد العسكرى للعراق حتى بعد توجه الاخير لاعادة العلاقات مع واشنطن .

* الاحاطة بالشرق الاوسط من أفغانستان شرقا الى اثيوبيا والصومال وأريتريا جنوبا .

* الاهتمام المتزايد بمنطقة جيبوتى ومحاولة الاقتراب من الصومال وخصوصا بعد تبين اهمية مداخل البحر الاحمر ودورها فى التحكم بالملاحة فيه والدخول الى مياه المحيط الهندى .

* السياسة السوفيتية المتبعة بحرص وحنكة ازاء مسألة هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل ، واستثمار هذه السياسة بطريقة ذكية في الضغط على طرف الصراع العربي الاسرائيلي بما يحقق المصلحة السوفييتية في المقام الاول .

وقد تختلف التفسيرات لهذه التحركات والسياسات السوفيتية بحسب مواقع المسرين ومواقفهم السياسية كما تختلف بحسب قدر العلم المتاح عن الظروف والعوامل الداخلية التي تحكم حركةالاتحاد السوفييتي الخارجية.

ففي احد التقارير السنوية التي أعدتها وكـالة المخابرات المركزية الامريكية عن اتجاهات ومؤشرات التطور في القوة الانتاجية والمستوى الاقتصادي لدى أهم دول العالم جاء مثلا أن الاتحاد السوفييتي مقبل — لا محالة — على استيراد البترول الخام وأن توجهاته الطبيعية المتوقعة في هذا الصدد ستكون نحو المناطق القريبة منه .. ويقدر التقرير ان ذلك قد يحدث خلال الثمانينات .

ويؤكد تقرير آخر لمعهد أبحاث الشئون الخارجية — صدر في لندن بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٩ — ان الاتحاد السوفيتي سيحرز تقدما كبيرا في مجال القوة النووية الاستراتيجية خلال نفس الفترة وان هذا التقدم سيتضمن بالضرورة توزيعا جديدا لمواقع الصواريخ العابرة للقارات وزيادة في عدد الغواصات النووية التابعة للاسطول السوفيتي في البحر الابيض المتوسط .

وفي دراسة ثالثة نشرتها الدورية الخاصة بالاكاديمية الامريكية للعلوم والفنون في عام ١٩٦٧ جاء أن هناك توقعات لحدوث ازمة سياسية داخل الاتحاد السوفيتي

في نهاية الثمانينات تتمثل في اضطرابات على نطاق واسع تكون بدايتها مطالب الاقليات ، وقد تصل الى تدهور نسبى ومؤقت في السلطة المركزية تجاه الاقاليم السوفيتية المترامية ، مع احتمال حدوث بعض الصراعات العلنية بين القطاعات الرئيسية داخل الحكومة حول مسائل السياسة الخاصة بالسلع الاستهلاكيــة وبعض مسائل السياسة العسكرية .. وقــد يؤدى ذلك الى انقسامات داخل الحزب الشيوعي . ويصاحب ذلك ـ كما تتوقع الدراسة ـ ضعف القبضة السوفييتية على شرق أوربا ، واحتمال حدوث محاولة لاعادة توحيد الالمانيتين تجهضها على الفور المســاعى والاتصـالات الدبلوماسية المشتركة بين الولايات المتحدة وبعض دول شرق اوروبا .

واذا كانت الدراسات السابقة تقدم بعضا من التوقعات والتفسيرات الغربية للحركة السوفييتية المستقبلية فان الجانب السوفيتي نفســه له تصوراته وتفسيراته وتوقعاته المختلفة .. ففى دراسة نشرها الخبير السوفيتي هنرى تروفيمنكو في الدورية الامريكية « السياسة الخارجية » Foreign Affairs. جاء أن السياسة السوفييتية الداعمة للبلاد النامية والتى تشمل ٧٠ دولة وتتضمن توسيع حوالى ١٠٥٠ صناعة محلية وعددا آخــر من المشروعات القومية .. انما هى تعبير عن تنامى الاقتصاد السوفيتى ..

ويؤكد تروفيمنكو ان السوفيت « ليس لديهم تطلع الى توسيع حدودهم الجنوبية ولو لبضعة أميال ، وأنهم في غنى عن بترول الشرق الاوسط لأن لديهم ما يكفيهــم بل وما يمكن لهم تصديره للغرب » وانهم لا يتطلعون الى النزول في مناطق يتحتم فيها المواجهة مع الأمريكيين مما

قد يصل الى حد المواجهة النووية .. » ، وفى عبارة ذات دلالة يذكر الخبير السوفييتي أن « ثمن البترول العربى لا يقارن بالحرب النووية التى يمكن أن تسفر عنها المواجهة مع امريكا » ويؤكد الكاتب « أن السوفييت مستعدون للتفاوض لرفع المخاوف القائلة بوجود تطلع سوفييتي نحو بترول الخليج » .. وهم « يدعون الى اتفاق دولى يضمن حقوق السيادة لدول المنطقة وتأمين الممرات المائية وغيرها » .

وقد تستلزم هذه المقولات السوفييتية عن عدم احتياج موسكو لبترول الشرق الاوسط وعن حقيقة نمو الاقتصاد السوفييتي باعتباره العنصر المساعد على تنمية المعونات السوفييتية الخارجية وقفة فحص وتحقق على ضوء المعروف عن حالة المحاصيل الزراعية السوفييتية فى بداية الثمانينات واللجوء السوفييتى الى التكنولوجيا الغربية فى مشروعات الغاز الطبيعى بسيبريا وخط انابيب البترول فى اوربا ، وموقف العملة الاجنبية فى الاتحاد السوفييتى ، والاصرار على عدم اعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض البلاد التى تتلقى منهم معونات عسكرية أو أقتصادية .

٣ ـ مستقبل الشرق الاوسط فى الخطط والتصورات الاوربية :

برغم أن الكثيرين فى كل من أوربا الغربية وبلاد الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل يعترفون ضمنيا بوجود بعض الابعاد الدفينة او الكامنة فى علاقاتهم المشتركة .. الا انهم يحاولون ـ جاهدين ـ تصوير هذه الابعاد ايجابيا وتوجيهها الى حيث لا تطفو على سطحها المواقف الكامنة فيها بفعل التنافس التقليدى بين الحضارات .

فعلى الجانب الفرنسي مثلا يستطيع قارىء مذكرات ديجول تحت عنوان « الامل ـ التجدد ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ » أن يلحظ استحضار فرنسا لفكرة « الدور التاريخي » و « العودة من جديد » ـ يقول ديجول : « في هذه البقعة من العالم « يقصد الشرق الاوسط » حيث كانت فرنسا دائما حاضرة وفاعلة من الطبيعي أن نعمل على استعادة دور فرنسا التاريخي خصوصا مع الاهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى التى اضيفت فى العصر الحديث الى وادى النيل ودجله والفرات والبحر الاحمر والخليج » .. ثم يستطرد ويقول « ان كل شيء يدعونا الى العودة من جديد الى القاهرة ودمشق وعمان وبغداد والخرطوم وان نبقى فيها كما بقينا في بيروت .. طلاب صداقة وتعاون » .

وفي نفس هذه المذكرات كتب ديجول ايضا مشيرا الى اهمية وحيوية البعد الحضارى والثقافى فى علاقة فرنسا بالمنطقة « ان لكل من فرنسا والبلاد الواقعة على الجانب الآخر من البحر المتوسط نسقه وعبقريته فى التقدم نحو الحضارة الصناعية . فاذا اردنا أن نبنى حول هذا البحر المتوسط حضارة كبرى لا تمر عبر النموذج الامريكي فلابد عندئذ أن تتفتح حضارة كل منا على حضارة الآخر » .

واذا كان ديجول قد استحضر بهذه العبارة فكرة « اللقاء الحضارى » فقد استحضر فى نفس الوقت فكرة « استقلالية حضارة البحر المتوسط فى مواجهة النموذج الامريكى » . ونفس هذه الفكرة الاخيرة نراها تتردد على لسان ميشيل دوبريه وزير الدفاع الفرنسي فى عهد ديجول ولكنها موجهة هذه المرة الى غرماء فرنسا التقليديين فى أوربا الغربية حين قال « ان الذين ينتقدون توجهات

فرنسا نحو المنطقة العربية لاشك منافقون .. وأن مايثير جزع الانجلوساكسون في المقام الاول هو أن فرنسا بدات تستعيد أسواقهم الاقتصادية هناك » .

وسواء تميزت أشكال العلاقات الاوروبية القادمة مع منطقة الشرق الاوسط والبلاد العربية بالصراع أو تميزت بالتعاون فالذى لاشك فيه أن المنطقة تمثل لاوروبا أهمية قصوى ومجالا حيويا تحرص على الانفراد به لنفسها دون منازعة من جانب السوفيت أو الامريكيين .

وقد يكون من الواجب على شعوب الشرق الاوسط الانتباه تماما الى حقيقة الدوافع والتوازنات الدقيقة التى تحكم الحركة الاوروبية تجاه منطقتهم ، ورصد ماقد يكون فيها من تناقضات وصراعات داخلية ظاهرة أو كامنة مما يمكن استثمارها لصالح المنطقة مستقبلا ... وقد يكفى الاشارة هنا الى الوصف الذى أطلقه نيكيتا خروتشوف السكرتير العام الاسبق للحزب الشيوعى السوفيتى اذ قال : « ان السوق الاوروبية المشتركة وضع شاذ يشبه زواج رجل برجل ، وهو تقريبا نفس ماذهب اليه مارشال ماكلوهان – حين قال أن المظهر الوحيد للوحدة الاوروبية هو مظهر اليكترونى » ، وبرغم ماقيل عن وجود ملامح قومية أوروبية جامعة اسمها القومية الاقتصادية **Economic Nationalism**

وأن هناك ولاء أوروبيا قاريا يعبر حدود الدول الاوروبية فى انسياب وانطلاق تؤكده ظواهر عامة كثورة الطلاب الاوروبيين فى توقيت واحد عام ١٩٦٨ ، ويدعمه الاحساس بخطر المنافسة الخارجية الواردة من الشاطىء الآخر عبر الاطلنطى .. فانه لا تزال هناك اختلافات سياسية لا يمكن انكارها ، وطبائع شعبية يصعب تغييرها ومصالح خاصة بكل دولة أوروبية لايمكن تجاهلها .

والذى يهمنا فى كل هذا هو كيفية توظيف كل من حقائق الاتحاد وحقائق الخلاف بين هـــذه الوحدات الاوروبية فيها يحقق المصلحة العربية الاساسية سواء كان ذلك فى اطار الحوار العربى الاوروبى الجماعى ، أو كان فى اطار العلاقات الثنائية المباشرة .. وهناك بالطبع مجالات مستقبلية عديدة لهذا التوظيف نذكر منهـا على سبيل المثال : مشروع تحييد البحر المتوسط ، ومشروع اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية، ومشروع سوق البحر المتوسط المشتركة ، وقضـــية القدس ، وتأمين الملاحة فى البحر الاحمر ، والامـــن الاوروبى (١) .

نبوءة نوستر اداموس :

وفى الادب الاوروبى القديم نستطيع أن نلحظ بعض الاشارات الأخرى التى تتصل بالرؤية الاوروبية لمستقبل الشرق الاوسط ، ومن بين هذه التصورات ما جاء فى شكل نبوءة لاحد الكهان العرافين فى فرنســـا ويدعى نوستراداموس .. والحق اننا لم نكن لنرضى فى هـذا البحث الذى يزعم لنفسه قدرا من الصفة العلمية والذى يتوجه فى الاساس الى تبنى فـكرة دراسة المستقبل بطريقة علمية وجادة وموضوعية بأن نعرض فيه لمقولات العرافين او لنبوءات الكهان والقديسين ، وانما يشفع لنا

(١) سبق للباحث تفصيل هذا الرأى فى دراسته المقدمة لمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية بعنوان : (الخطر الاسرائيلى على أوربا - دراسة فى اختلاف المصالح - مايو ١٩٧٣) .

فى هذا الاستثناء الحرص على تبين بعض الابعاد الواردة فى التراث الادبى الاجنبى عن الشرق الاوسط وأهميته ومستقبله مما قد يفيد فى التعرف على ما نسميه بالابعاد الكامنة أو التصورات الدفينـــة التى تقف وراء بعض السياسات الاوروبية بطريقة غير مباشرة والخطير والمهم فى هذه الحالة الفرنسية التى سنعرضها أنهـا جـاءت متطابقة الى حد كبير مع كثير من المـــلامح والتطورات المعاصرة التى نشهدها على مسرح الشرق الاوسط .

لقد كتب نوستراداموس يقول فى نبوءاته الشـهيرة التى اتخذت فى القرن السابع عشر شكل المذكـرات الرمزية :

« سوف يشهد العالم على مسرح الشرق خـــلال اربعمائة عام صراعا من نوع الصراعات القديمة وســوف يبدأ بعد ذلك الصراع بظهور رجل فى البلاد القديمـــة يرتدى عباءة سوداء فضفاضة يحاول أن يحجب بهـــا أشعة الشمس عن « البلاد الجديدة » ، وسوف يدخل العالم كله فى صراع ضد بلاد الشرق ، على الارض القديمة وتكون الغلبة فى الفترة الاولى من الحرب للتحـــالف الذى يتم بين « البلاد الجديدة » و « الدب الابيض » ثم يتفكك هذا التحالف بعد فترة لتنتصر عليهم البـــلاد القديمة ويسود السلام فى الدنيا فترة طويلة جدا من الزمان وقد يكون ذلك هو السلام النهائى » .

ولقد فسر بعض شراح هذه المذكرات رمز « البلاد القديمة » بأنها فلسطين أو ايران والبلاد الجـديدة بأنها الولايات المتحدة ، واما بلاد الدب الابيض فطبيعى وفق هذا الشرح أن تكون الاتحاد السوفيتى ، وقد ورد فى شرح المعاصرين لنوستراداموس أن تلك الرموز الواردة

فى مذكراته المكتشفة بعد وفاته بسنوات كانت بسبب خوفه من بطش زملائه فى الكنيسة الفرنسية الذين اتهموه بمشايعة بعض الافكار الاسلامية ، وقد يؤكد ذلك أن هناك مايشبه التطابق بين ما أورده هذا الكاهن الفرنسى المغمور وبين ماورد في مستهل سورة الروم بالقرآن الكريم عن مراحل الحرب ومآلها بين بلاد الروم وبلاد الاسلام ، حيث جاء قول الحق تعالى « غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون » صدق الله العظيم .

وعلى اية حال فاذا كان المنجمون ــ كما يقال ــ كاذبين ــ ولو صدقوا .. فان العيون والآذان المعاصرة لاتستطيع الا أن تكون صادقة فيما ترى وما تسمع عن بدء تشكيل ملامح مشابهة لصورة الشرق الاوسط والعالم كما تصورها نوستراداموس ابتداء من ظهور خومينى فى ايران بعباءته السوداء التى ترمز الى البترول ومحاولته حجب هذا البترول عن الغرب فى فترات معينة حتى يبلغ الامر فى العالم الغربى درجة من الاظلام والبرودة تشبه الشمس حين تحجب طاقتها ، ثم هانحن أولئك بصدد سياسة وفاق تمضى ثم تتقطع ثم تمضى فتتقطع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، واخيرا نجد أن اسرائيل بتحديها لقرارات المجتمع الدولى وقوانينه المتعارف عليها وكأنها تدعوه الى منازلتها فى ساحة الشرق الاوسط أو على أرض البلاد القديمة ، وقد يكون لبنان هو المقصود بهذه الساحة ، وقد تكون فلسطين أو ايران ، ثم هاهى بواكير الحرب الطائفية بين « الشيعة والسنة والدروز .. والموارنة » تظهر فى هذه المنطقة يساند كلا منها قوة دولية خارجية ذات توجهات ومصالح متباينة وما تزال هناك مجالات متسعة لدراسة احتمالات تطور هذه الصراعات الطائفية المحلية ، ومدى مايمكن أن

تصل اليه فى وجود قوات دولية تحت علم الامم المتحدة أو غيره ، والمدى الذى يمكن أن تصل اليه اســتمرار الامور الراهنة في القدس ، وموقف الفاتيكان من هــذه المسألة وتأثيرات فكرة « الجهاد الاسلامي » المتنامية الان في منطقة الشرق الاوسط .

٤ ـ الخطر الاسرائيلي على مستقبل الامن القــومي المصري والعربي :

يمكن بغير حرج علمي كبير القول بأن اسرائيــل لاتزال تعتبر المصدر الرئيسي لتهديد الامن القومى العربى حاليا ومستقبلا ، اذ تحتل قواتها بالفعل أراضى دول عربيــة مجاورة ، كما تقوم الفلسفة الاستراتيجيـــة للـدولة الاسرائيلية ـ والتى لم ينكرها أحد من قادة اسرائيــل السابقين أو المعاصرين ـ على أساس جوهرى خطير هو ما قاله الواردة في التوراة : « فى ذلك اليوم قطع الرب مع ابراهيم ميثاقا قائلا : لنسلك اعطى هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير .. نهر الفرات » .

قال بن جوريون أحد مؤسسى الدولة الاسرائيلية فى ديسمبر ١٩٤٨ عقب معركة فلسطين : « ان الانتصـارات العسكرية الاخيرة هى احدى المقدمات لاهداف اسرائيـل البعيدة .. فعلى الشعب أن يكتل قواه الوصول الى تلك الاهداف .. استعدوا للوصول الى الهدف النهائى فى بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعا وتحقيق النبوءة الواردة فى التوراه : من النيل الى الفـرات حدودك يااسرائيل » .

وبن جوريون أيضا هو الذى قال ذات يوم لمراسل أحدى الصحف « كان هناك قديما شعبان عظيمـان

لا ثالث لهما هما اليهود واليونانيون .. ولسنا نرى الآن اثرا للعظمة القديمة في اليونان الحديثة .. اما نحن اليهود فلا تزال الرسالة في يدنا نريد ان نبلغها للعالم .. ولقد قطعنا تلك الرسالة في منتصفها ، وفى الوقت المناسب ستكون الملايين منا أقوى فاقوى وسنكمل الرسالة » (١) .

ويقول أسرائيل زانكويل أحد زعماء الصهيونية الأوائل ومؤسس المنظمة الصهيونية لاستعمار الاراضى منذ حوالى تسعين عاما « ان فلسطين وطن بلا شعب ، ويجب أن تعطى لشعب بلا وطن .. وأن واجب اليهود هو أن يضيقوا الخناق على العرب حتى يضطروهم الى الخروج وليس فى نفوسهم العودة » .

وأصرح من هذا قول الكاتب اليهودى « بن آفى » فى جريدة « دواهايوم » العبرية « ان على اليهود أن يطهروا وطنهم من المغتصبين ، فعلى سكان فلسطين المسلمين أن يرحلوا الى الحجاز والصحراء وعلى سكانها المسيحيين أن يذهبوا الى لبنان .. »

واذا زعم اليوم زاعم بأن تلك المأثورات والمقالات قد صدرت فى ظروف الانفعال اليهودى بالاضطهاد والشتات قيما قبل انشاء الدولة الاسرائيلية وأن الفكر الرسمى لهذه الدولة قد صار ملتزما بعد اكتساب الشرعية الدولية واستقرار المقومات القانونية والاقتصادية والعملية ـ بحدود العمل الدولى المقنن .. فكيف يمكن اذن تفسير الادعاء الاسرائيلى المعاصر بأن منظمة الامم المتحدة ذاتها ـ

---

(١) انظر مؤلف الاستاذ عبد المنعم خلاف مع القومية العربية فى ربع قرن ـ مقال نقطة البدء فى الاتجاه الصهيونى الى بلاد العرب ـ مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة ص ١٥١ .

وهى التى تم فى اطارها تقنين الوضع الرسـمى للدولة الاسرائيلية ـ تعمل على أسس غير أخلاقية (١) .

وكيف يمكن ايضا تفسير اصرار اسرائيل حتى الآن على عدم تحديد حدودها الدولية فى اطارات او مواثيق قانونية ومسجلة ؟ .

وكيف يمكن ايضا تفسير غياب الانكار الرسـمى لهذه التطلعات الاسرائيلية القديمة والتى لا يزال الكنيسـت الاسرائيلى يحمل شعارها والامل فيها على جدران مبناه وعلى السنة أعضائه ؟

وكيف يمكن أيضا تفسير توالى اعلانات ضم الاراضى والمدن والمواقع التى قامت اسرائيل باحتلالها عقـب الحروب العديدة التى تمت بينها والدول المجاورة لهـا كالجولان والقدس ، وبعض مواقع الضفة الغربية لنهـر الاردن ؟ وكيف يمكن تفسير عمليات التهويد للمدن والمواقع التى لم يعلن ضمها بعد ، واتخـاذ كافة الاجراءات الضاغطة من اجل اخراج العرب منها ونقل المستوطنين اليهود للحلول محلهم فيها ؟

واخيرا .. وليس آخرا .. كيف يمكن تفسير تلك التصريحات المنسوبة لقادة اسرائيل المعـاصرين الذين يتحدثون عن حق اسرائيل فى أن تكون صاحبة الكلمة الاولى والوحيدة فى تسيير الاحداث على مسـرح الشرق الاوسط والبحر المتوسط (٢) .

---

(١) من بيان مندوب اسرائيل امام الجمعية العـامة للأمم المتحدة ـ اكتوبر ١٩٧٤ .

(٢) يقول جدعون روفائيل المدير العام الاسبق للخـارجية الاسرائيلية فى محاولة لإنكار تطلع فرنسا الى مركز متميز فى البحر المتوسط : « ان فرنسا تريد ان تحتل موقعا رئيسيا فى

وقد تلجأ اسرائيل فى بعض المراحل الى الظهور بمظهر الساعى نحو معايشة الدول المحيطة بها معايشة سلمية ، وقد تذهب فى مقولاتها الدعائية الى تصوير مستقبل المنطقة على أنه مستقبل للتعاون الايجابى البناء بينها وتلك الدول .. الا أن هذه الصور والأطروحات الدعائية لا تستطيع ـ برغم الجاذبية المؤقتة لبعضها ـ أن تخفى حقيقة التوصيف المفتعل لمعايير المشاركة المطروحة فى هذه المشروعات بين العرب واسرائيل ، فمعظم مايقال عن هذه المشروعات يقوم فى أساسه على تصوير مجحف وتقسيم تعسفى بين مايسمى بالعبقرية اليهودية الخلاقة والمعرفة الفنية المتوافرة لدى اسرائيل ، من جهة وبين المال العربى والايدى العاملة الكثيفة المتوافرة لدى الجانب العربى من جهة أخرى ، وهو تصوير يعكس على أحسن الفروض حرص اسرائيل على استغلال أكبر قدر ممكن من الامكانات والمزايا النسبية المتوافرة فى الاقتصاديات والاسواق العربية بما يحقق فى النهاية مصالح اسرائيل الخالصة ويضعف من طموحات التنمية والاستقلال لدى الطرف العربى .

ويعتبر المشروع الذى طرحته فى عام ١٩٦٧ الرابطة الاسرائيلية للعمل من أجل السلام نموذجا معبراً عن هذه الخصائص والدوافع الاسرائيلية فى سائر المشروعات

البحر المتوسط كما كان يريد نابليون ان يعمل منذ ١٧٠ عاما ، ولكنها يجب الا تنسى انه توجد الان فى قطاع لا يستهان به من ساحل البحر المتوسط دولة قوية تسمى اسرائيل ولا يمكن بدون موافقتها أن يتم شىء فى الشرق الاوسط » .

وكالة الانباء الالمانية ـ تل ابيب ـ فى ١٩٧٠/١/١٧ ـ (رقم البرقية ١٥٩ ـ ٢٣٢٠) .

المطروحة ، ففى هذه الدراسة تقترح الرابطة فكرة سوق مشتركة لدول الشرق الاوسط تحصل فيه اسرائيل على النصيب الاوفر من مراكز الصناعات النووية والبتروكيماوية والتعدين ، ومراكز الطب والسياحة ، وزراعة الحمضيات وتصنيعها ، وتقدم الدراسة فى اطار دعائى جذاب يوهم الرأى العام العالمى بعدالة التوزيع وعلميته بينما هو فى حقيقته حجب للدور الطبيعى الذى يرشحه الموقع الجغرافى والامكانات الذاتية لكثير من الدول العربية .

كذلك نستطيع أن نلحظ الكثافة النسبية فى طرح الافكار والمشروعات الخاصة بالتعاون الاقتصادى المشترك بين اسرائيل والبلاد العربية فى توقيتات خاصة ترتبط بمراحل الحرج فى الاقتصاد العربى ، أو فى تطور الصراع الديبلوماسى بين اسرائيل والعالم العربى ، مما يسمح للبعض بالشك فى مدى صدق هذه المشروعات ومدى سلامتها من الناحية الموضوعية والاقتصادية حيث انه من الوارد فى تقدير البعض أن يكون الاعلان عن هذه المشروعات احد عناصر الاغراء الاسرائيلى أو الضغط الاسرائيلى للتعجيل بتمرير مشروعاتها الديبلوماسية والتفاوضية على حساب بعض المبادىء القانونية والاسس السياسية التى يتضمنها الموقف المبدئى للجانب المصرى او الجانب العربى .

ويمكن الى جانب ذلك ملاحظة عدد آخر من التطورات الحديثة التى ادخلتها اسرائيل مؤخرا فى مناهج ووسائل اقترابها من أهدافها وذلك فيما يتعلق بحدود استخدام القوة الحربية .. وهى مؤشرات ـ يفترض استمرارها والتوسع فى استخدامها مستقبلا ـ وذلك على ضوء غياب مايثبت عكس ذلك ـ :

أ ــ التحول من العمليات المحدودة الى العمليـــات الواسعة التي تستخدم من أجل احـــداث التغييرات الديموجرافية الكبرى « عملية لبنان » .

ب ــ التأكيد على نظرية وايزمان فى ضرب المراكـز الرئيسية لدى الخصم والتحول من احتلال التخوم الى احتلال وضرب العواصم والمناطق الاستراتيجية العربية « ضرب المفاعل النووى العراقى ــ غزو بيروت » .

جـ ــ التأكيد على مفهوم الحرب الاختيارية كبـديل للحرب الدفاعية أو الاجهاضية .. ويقصد بذلك الحرب التى تخوضها اسرائيل بمحض اختيارها وفى التوقيت الذى تحدده .

د ــ توسيع نطاق المجال الحيوى الاسرائيلى ليشمل الدول الاسلامية والنظام الاقليمى الافريقى « محـــاولات الاقتراب من الهند ــ سرى لانكا ــ الصومال ــ غينيا ــ السودان ــ وتركيا » .

هـ ــ تنمية القدرة النووية تحسبا لاية مواجهة كبرى بين العرب واسرائيل . (١)

---

(١) برغم تعمد اسرائيل احاطة برنامجها النووى منذ فتـرة طويلة بغموض مقصود بحيث تسمح ببعض الشك فى امتلاكها للقنبلة الذرية وبدون تسجيل هـــذا الموقف على نفسها ، فان المظاهر التى التقطها القمر الصناعى الامريكى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ فى جنوب المحيط الاطلنطى قد قطعت فى تقدير الكثيرين هذا الغموض والشك . وقد ورد فى بعض تقارير مخابرات وزارة الدفاع الامريكية ان هذه المظاهر ليست الا شواهد تجربة قنبلة ذرية مشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .. ويتبقى مع ذلك مسائل اساسية لابد من حسمها بالنسبة لاسرائيل واولها مسألة خط الامان النووى لهم وسط الظروف الجغرافية والطبيعية التى تحكم استخدامهم المحتمل لمثل هذا السلاح مستقبلا ..

انظر الدراسة الممتازة للواء احمد فخر ــ رئيس تحرير مجلة الدفاع القاهرة ــ العدد الثالث ابريل ١٩٨٥ .

و ـ القيام انفراديا بمشروعات داخلية من شأنها التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي للاطراف المجاورة « كمشروع شق قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت » « مشروع تحويل روافد نهر الاردن » « زيادة عدد المستوطنات اليهودية على الحدود اللبنانية » « استقبال يهود الفلاشا القادمين من اثيوبيا » « التركيز على مشروعات الجذب السياحي في ايلات وطابا » .

ه ـ مشروعات واتجاهات اقليمية اخرى ذات تاثيرات سالبة على المركز الاستراتيجي المصري في المستقبل :

والى جانب التطلعات والخطط والمشروعات المباشرة الامريكية والسوفيتية والاوروبية والاسرائيلية ، توجد هناك اتجاهات ومشروعات أخرى تشهدها بين الحين والاخر ساحة الشرق الاوسط والاقاليم المجاورة لها تلعب فيها أطراف عديدة ومتباينة المواقع والاتجاهات .. أدوارا ظاهرة أحيانا ومستترة في أحيان أخرى .. بحيث تختفي أو تتميع فيها حقيقة القوى الاساسية والاهداف والمصالح التي تقف وراء الترويج لها .

وقد يبدو الشكل الخارجي لهذه المشروعات جذابا لبعض دول المنطقة أو معبرا عن المطالب والمصالح الموقوتة لبعض وحداتها ، الا انها لا تخلو ـ بحكم محصلة آثارها المتوقعة في المدى البعيد ـ من التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي المصري او العربي مستقبلا .

ونذكر هنا بعض امثلة لهذه المشروعات مع موجز مختصر لكل منها :

مشروع اطلس لنقل البترول من مناطق الخليج والسعودية الى الساحل الغربى لافريقيا :

وقد ورد أول ذكر لهذه الفكرة ضمن انباء تناقلتها الوكالات العالمية منذ عدة سنوات عن توقيع حكومة السودان لاتفاقيات مع بعض الشركات الامريكية بشأن مد خط انابيب بترول يقع من أحد الموانى على البحر الاحمر ويمر عبر بلاد افريقية عديدة بينهـا الكاميرون وحتى السواحل الغربية لافريقيا مقابل رسوم مرور مجزية تحصلها السودان سنويا .

وقد تبين فى مرحلة لاحقة ان هذا المشروع وارد أيضا ضمن المشروعات الاقتصادية الليبية التى تخطط لها وتمولها تحت شعار التنمية الاقليمية لحزام السافانا الافريقى .. ولكن هذا المشروع الليبى الذى لم ير النور بعد والذى يقدر لتنفيذه مدة سبع سنوات تضمن امتدادا بحريا لانابيب البترول تحت سطح مياه البحر الاحمر من أحد الموانى السعودية وحتى أحد الموانى السودانية ثم يبدأ بعد ذلك الجزء البرى من هذا الخط ليمر عبر تشاد ومالى والنيجر وموريتانيا « وليس عن طريق الكاميرون » .

وبغض النظر عن مدى الجدوى الاقتصادية والصعوبات العملية والطبيعية التى تكتنف هذا المشروع ، وبغض النظر عن ضخامة التكاليف الاستثمارية وعدم وضوح الجهة التى ستقوم بالتمويل والتامين لهذا الخط ، وعدم وضوح الدوافع السياسية التى تقف وراء هذا المشروع .. فان المؤكد أن مثل هذا المشروع من شانه التاثير على المعابر المصرية لنقل البترول وهى قناة السويس وخط سوميد وعلى الاخص فى المدى المتوسط .

المشروعات المائية على حوض نهر النيل :

تعتبر محاولة المساس بكمية المياه الواردة الى مصر عبر نهر النيل من اخطر المحاولات تأثيراً على المركز الاستراتيجى المصرى وعلى هذا الاساس تبدو اهمية التحرك المصري لتامين استقرار العلاقات مع دول حوض النيل والعمل والمشاورة الدائمة معها فى كل ما يتصل بالمشروعات المائية الجديدة التى يفكر فيهااحد الاطراف. ويدخل ضمن ذلك محاولات تانزانيا مؤخرا لاستغلال مياه بحيرة فيكتوريا فى توسيع رقعة الاراضى المروية بواقع مائة الف فدان لزراعتها قطنا ، وقيام اثيوبيا بطرح مشروعات مماثلة لانشاء سدود جديدة ، وقد يستحق انتباهنا بحث معنى اشتراك كوريا الشمالية فى دراسة وتنفيذ كثير من المشروعات المطروحة . كذلك يلزم الانتباه الى خطورة الافكار الليبية الشاردة بتحويل جزء من مجرى النيل الى واحة الكفرة بالصحراء الليبية ، والى خطورة انفراد السودان او الشركات الاجنبية العاملة فى مشروع قناة جونجلى بمتابعة التنفيذ بعيدا عن مشاركة مصر او متابعتها .

تناقص الاهمية الدولية للبترول العربى :

الى جانب النفاد التدريجى لاحتياطيات البترول فى العالم العربى والذى تقدر له بعض الدراسات الاجنبية ان يحدث فى الفترة من ٢٠٢٥ ـ ٢٠٣٥ ، فان هناك اخطارا ومؤثرات سالبة اخرى من شانها التاثير على اهمية البترول العربى ـ حتى قبل نفاده .. واهم هذه الاعتبارات ما يلى :

ا ـ نمو مصادر الطاقة البديلة خارج منطقة الشرق الاوسط وعدم الاستعداد العربى الكافى للانتقال الى هذه البدائل من الناحيـــة الفنيـــة والتكنولوجيـة والاقتصادية .

ب ـ تزايد اهمية أسواق البترول فى جنوب شرقى آسيا .

جـ ـ عدم مقدرة القنوات الحالية لمرور البترول على استيعاب كافة صادرات المنطقة المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة .

د ـ ظهور بدائل جديدة لمعابر نقل البترول الى اوربا كخط اطلس المقترح ، والقناة الاسرائيلية المقترحة ، والنقل برا عبر الاراضى التركية .

تزايد العمالة الاسيوية فى بلاد المشرق العربى :

يعتبر تزايد نسبة العمالة الوافدة الى العمالة الوطنية فى أى موقع وتحت اى ظرف من المصادر التى يمكن أن يتهدد بها الامن القومى للدول المستقبلة لهذه العمالة .. وفى اطار العلاقات العربية المتداخلة قد يكون هـذا القول صحيحا الى حد ما ، لكنه يصير يقينا فى حـالة استقدام العمالة الاجنبية من خارج الاقليم العربى .

ولقد اتسع تدفق هجرة العمالة الاسيوية الى منطقة الخليج والسعودية اتساعا طفريا فى أواخر السبعينات ، فقد بلغ عدد الاسيويين فى هذه البقعة من الباكستان فقط عام ١٩٧٩ حوالى ١ر٢ مليون شخص ، بعد أن بدأ الرقم فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٢٠٠ر٠٠٠ فقط . وقد أدت ارقام عام ١٩٧٩ الى حالة من شبه التعادل بين حجم تدفق العمالة المصرية وحجم تدفق العمالة الباكستانية .

ثم ظهر بعد ذلك فى أوائل الثمانينات تطور آخر فى تركيب العمالة الاسيوية ، فبالاضافة الى الهنود والباكستانيين بدأ الكوريون والتايوانيون والفليبينيون وجنسيات أخرى يظهرون فى الخليج . وقد جاء معظم هؤلاء العمال بشبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية كما ابتكرت شركاتهم أساليب ووسائل جديدة تضمن استمرار التدفق وانتظامه وزيادة قبول الدول المضيفة لهم (*)

والذى يهمنا فى هذا الصدد هو التأثيرات السالبة التى تترتب على هذا الحل الجديد للاسيويين فى مواقع الامتداد الطبيعى لمصر والوحدات العربية الاخرى المكتظة بالعمالة الزائدة ، كما يهمنا دراسة أثر النمط المعيشى والثقافى للاسيويين على النسق الاجتماعى والقيمى فى الحياة العربية .. وتؤكد كثير من الدراسات التى تمت حتى الآن أن زيادة العمالة الاجنبية عن العمالة الوطنية فى بلاد كالامارات وقطر والكويت والسعودية من شانه تهديد مستقبل الاستقرار السياسى والاجتماعى لهذه البلدان (١) (*)

كما تؤكد بعض التنبؤات أن البلاد المكتظة بالسكان كمصر واليمن سوف تواجه احتمال قيام اضطرابات داخلية عندما يصبح خيار الهجرة الى الخارج غير متاح للعديد من العمال بسبب احلال الدول المستقبلة للعمالة عمالا آخرين غيرهم .. أو لاى سبب آخر «٢» .

---

(١) انظر د. عبد المنعم المشاط : البعد العربى للامن القومى المصرى دراسة منشورة فى مجلة الدفاع ـ العدد الثالث ـ ابريل ١٩٨٥ تصدر بالقاهرة ص ٦٢ .

(٢) د. نازلى شكرى ـ استاذة العلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ـ ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الاوسط ، منشور بالسياسة الدولية ـ القاهرة عدد يوليو ١٩٨٣ ص ٦١ .

تشجيع الاقليات ومشروع الكانتونات الطائفية بالمنطقة:

ترجع افكار التقسيم الطائفى لدول الشرق الاوسط الى فترة الحروب الصليبية التى تسابقت فيهـــا بعض الدول والوحدات الاوروبية على حماية ما اســـمته بالاقليات والمقدسات المسيحيـــة فى الشرق ... ثم تجددت هذه الافكار مع مراحل التخطيط لانشاء الدولة الاسرائيلية بحيث تكون دولة يهودية خالصة مما استدعى تفريغ الدولة الجديدة من سكانها غير اليهود وتهجيرهم بالاغراء تارة وبالتهديد تارة اخرى الى مناطق التجمـع الطائفية أو العنصرية المناظرة لهم خارج الحدود ... وصارت هذه السياسة احدى العـــلامات البـــارزة للممارسات الاسرائيلية شبه اليومية فى التعامل مـع السكان العرب داخل الاراضى الفلسطينيـــة المحتلة ، وتأكدت بوضوح أكبر فى المراحل الاخيرة من خـــلال الممارسات الاسرائيلية أثناء غزو لبنان .. الامـر الذى يمكن تجميع خيوطه بحيث تتكون لدينا فى النهـــاية صورة لمنطقة الشام وقد تصدرتها دولة « اسرائيـــل اليهودية » الخالصة ومن حولها دولة « لبنان المارونية » ودويلات صغيرة أشبه بكانتونات « للدروز » و «الشيعة» « وللسنة » « وللعلويين » .

ونفس هذا التصور وارد فى أكثر من بقعة من بقاع العالم العربى والشرق الاوسط .. فالتخطيط يتم على قدم وساق لفصل جنوب السودان عن شماله بحجـة استقلال الهوية الطائفية والثقافية لاهل الجنوب ، كما يتم بدرجات متفاوتة السرعة والوضوح بالنسبة للاقلية الكردية فى العراق والقبطية فى مصر .

ويرى البعض أن انفجار الثورة الاسلامية فى ايران بالشكل الذى حدث كان أحد العوامل الرئيسية التى عجلت بزيادة وضوح هذا المخطط والبدء تدريجيا فى تنفيذه بواسطة اسرائيل من ناحية وبعض الشخصيات المحلية العميلة أو الجاهلة من ناحية أخرى .

وبديهى أن المستفيد الاول من وراء هـــذا التفتيت النووى للوحدات السياسية بالمنطقة هو اسرائيل والقوى الطامعة فى الشرق الاوسط ككل حيث يقدم هذا التقسيم الطائفى افضل طريقة لشغل شعوب هـذه المنطقـــة بصراعات محلية لتشتيت الانتباه بعيدا عن أى محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تحديات الطبيعة .. والبيئة .. فى المستقبل

لا تقتصر دوافع القول بوجوب التسليح السريع بمناهج وادوات دقيقة لرصد المستقبل والاعداد له على الاخطار السياسية والعسكرية الواردة من خارج الحدود ، وانما يدعو ايضا الى هذا الوجوب ـ وبنفس أهمية الاسباب السابقة ـ عدد من التحديات الطبيعية والمشاكل البيئية التى يتوقع أن تشهدها منطقتنا خلال السنوات العشرين القادمة . بل ان منها ماقد بدات بواكيره تظهر بالفعل فى افق حياتنا المعاصرة ، وهذه التحديات الطبيعية والبيئية سوف يلزم لمواجهتها بعد رصدها ـ استعداد دقيق وحلول علمية وغير تقليدية من واقع ماانتهت اليه احدث أبحاث العلوم وما يستجد عليها مستقبلا .

وسوف نتناول هنا فى عجالة مختصرة بعضا من هذه المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مكتفين فى العرض بالاشارة الى الابعاد الاجمالية العامة لتلك المشاكل ، وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوقعة دون الدخول الى تفاصيلها الفنية التى تحتاج خبرات أكثر تخصصا .

١ ـ مشكلة الجفاف :

تستخدم مصر حاليا حوالى ٥٠ بليون لتر مكعب من المياه وذلك من بحيرة ناصر . وسوف يؤدى نقص المياه فى البحيرة بسبب ظروف الجفاف فى هضبات أعالى

النيل الى التأثير بصورة مباشرة على حالة الزراعة المصرية وأمكانيات توليد الطاقة ، مما قد يحدث بالتبعية آثارا فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات بالاضافة الى ماقد ينتج عن هذا الوضع من تناقص فى حجم الحـــركة السياحية الوافدة الى البلاد وحجم الهجرة منهـا الى الخارج .

وقد يكون من بين العوامل المؤثرة أيضا فى كمية المياه المتوافرة بمصر ظاهرة الفاقد فى مياه بحيرة السد العالى ووفقا للقياسات المتوافرة لمعدلات التبخر التى سـبق رصدها باستعمال أجهزة القياس الفنية عند كل من اسوان وحلفا يتبين أن متوسط التبخر السنوى من بحيرة السد العالى يبلغ ١٠ مليارات متر مكعب . كـذلك أسفرت الابحاث التى تمت لتحديد معدلات التسرب من حوض خزان السد عن تقدير الفاقد بالتسرب بما قيمته مليار متر مكعب سنويا ، وهى كمية تعتبر ضئيلة على كل حال. ويقل تأثيرها مع مرور الزمن نظرا لقيام الطمى المخزون فى البحيرة بسد أى مسام أو قوالق فى الطبقات الارضية المحيطة .

٢ ـ احتمالات النحر والاطماء وزيادة الملوحة فى حوض النيل :

تتفق معظم النظريات الهندسية فى مجال الرى الى ان أى مشروع لتخزين مياه الفيضان المحمـــلة بالطمى يترتب عليه اطلاق المياه من الخزان رائقة .. مما يؤدى الى حدوث نحر بقاع مجرى النهر .

ووفقا للدراسات الخاصة بمشروع السد العالى فان ظاهرة النحر الكثيف خلف قناطر أسنا سوف تحدث

مع مرور سنوات طويلة .. وقد يمكن بمتابعة النحر فى الحبس الاول « أى بين اسوان واسنا » تلافى تأثير النحر خلف اسنا قبل حدوثه بوقت كاف (١) .

وبرغم ان عددا كبيرا من معارضى فكرة السد العالى ومنتقديه كانوا قد أقاموا بعض اعتراضاتهم القوية على أساس هذه الاحتمالات المتعلقة بظاهرة النحر ، الا ان بعضا منهم قد تراجع فى فترات لاحقة عن قسم كبير من تقديراته المتشائمة وذلك بعد أن اتخذت الاجراءات الفنية الوقائية وبعد ثبوت ضآلة معدل النحر بخلاف المتوقع له سابقا . (٢) .

أما ظاهرة الاطماء فى بحيرة السد العالى فلا تزال من بين الموضوعات التى تشغل الاهتمام والقلق بالنسبة لاثرها على حوض الخزان أولا ، ثم تأثيرها على خواص التربة الزراعية التى تحرم تدريجيا من الاطماء السنوى بواقع ٤ ملايين طن سنويا فى المتوسط « يمثل ذلك حوالى ٩٪ من القيمة الكلية المضافة سنويا الى التربة المصرية » . (٣) .

---

(١) د. مهندس عبد العظيم ابو العطا : مصر والنيل بعد السد العالى أصدرته وزارة الرى واستصلاح الاراضى - يناير ١٩٧٨ ص ٣٦ .

(٢) قدم المهندس على فتحى . خبير الرى المصرى فى عام ١٩٥٦ أول محاولة للتنبؤ بالنحر الشامل . ثم عاد فى عام ١٩٧٠ ليقدم تقديرات مختلفة الى حد كبير تحت عنوان : (اعتبارات حول مشكلة النحر) . ثم عاد للمرة الثالثة ليقدم فى عام ١٩٧٦ مذكرة من جامعة الاسكندرية تحت عنوان : (تقدير النحر المتوقع على أساس ما حدث فعلا حتى الان) وهى تتضمن تراجعا ملحوظا عن تقديراته الاولية .

(٣) د. عبد العظيم أبو العطا . المرجع السابق ص ١٠٨ - ص ١٠٩ .

كذلك يشير البعض الى ظاهرة الضعف التدريجي فى مسامية التربة المصرية واختناق البكتريا الارضية بسبب احتجاب طمى الفيضان مما يؤدى الى ضعف الانتاجية الزراعية لبعض الاراضى .

وفى تقديرنا فان الظاهرة الاكثر خطورة من الاطماء المفتقد بسبب حجب الفيضان وراء السد العالى هى تجريف الاراضى الزراعية بهدف تصنيع الطوب الاحمر أو لاسباب أخرى . ولاشك أن مااتخذته الدولة مؤخرا من اجراءات حازمة لانهاء هذه الظاهرة واغلاق قمائن الطوب الاحمر يعد من الاجراءات الاستراتيجية ذات النظرة المستقبلية الحكيمة والواعية .

كذلك قد يشار هنا الى ظاهرة زيادة نسبة الملوحة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية فى بعض الاراضى بسبب حرمان الارض من غسيل مياه الفيضان ويقطع بعض الجزاء بأن تلك المشكلة لا صلة لها بالسد العالى ، وأن ظهورها سابق لانشائه ، وهى ظاهرة طبيعية يمكن التحكم فيها عن طريق ترشيد استخدام المياه ، وعمليات الصرف وتجنب استصلاح الاراضى الجديدة فى مناطق تعلو

المناطق القديمة ، والحرص على عدم تصريف نفايات وعوادم المصانع فى حوض النهر الكبير .

٣ ـ النفاد التدريجى لاحتياطى البترول وغياب الموارد المعدنية البديلة :

تقدر حياة المخزون العربى من البترول بمدة خمسين عاما أو أقل قليلا .. وتتوقع بعض الدراسات ان تصل صادرات البترول العربى الى الخارج فى عام ٢٠٠٠ الى ٥٠٠ مليون طن وليس ثمة شك فى ضرورة البحث منذ

الآن عن المقومات المتوقعة للحياة الاقتصادية العربية فى حالات نفاذ هذا المخزون الهائل الذى أودعتـــه الطبيعة فى قلب الارض العربية ، وعما اذا كانت هناك ثروات طبيعية بديلة يمكن ان تحل محل هذا الرصيد المتآكـــل شيئا فشيئا .

وقد يقال أن خام الذهب متوافر فى بعض منـــاطق الصحراء الشرقية بمصر وبعض المناطق الجبلية فى اطار سلسلة الاوراس بالمغرب العربي ولكن المسألة الاهم هى مدى التكلفة المطلوبة لتشغيل مناجم الذهب تشـــغيلا اقتصاديا .. وماهى السياسة الاستثمارية والامنيـــة المثلى التى يلزم اتباعها فى هذا الشأن .. وذلك على ضوء حقيقة انفراد شركات التعدين الاجنبية الـكبرى بمزايا التشغيل الاقتصادى والوسائل التـــكنولوجية المتقدمة فى حين تفتقر معظم مؤسسات التعدين الوطنية فى ألعالم العربى وخاصة المشتغلة بالمعادن الاستراتيجية النادرة الى هذه المزايا .

٤ ـ مشكلة التصحر :

افادت الصور الفضائية التى قام بالتقاطها المـــكوك الفضائى « تشالنجر » للصحراء الغربية فى مصر أن حوالى ثلثى الصحراء مغطى ببطانية من الرمال تكونت بفعل الرياح وطبيعة التضاريس فى شكل كثبان رملية .. ولقد أثبتت دراسات مركز دراسات الارض والكواكب التابع لمعهد سميث سونيون بواشنطن أن هذه الـكثبان الرملية هى السبب المباشر لصعوبة تعمير الصحراء ... حيث انها تغمر الزراعة وتسد الطرق وتؤثر على خطوط التليفونات وتحيل حياة الانسان والحيوان فى هذه المناطق الى حياة شاقة .

وتقوم الدراسات حاليا حول هـذه الظاهرة بتحديد سرعة حركة الرمال ومعدلها واتجاهها بحيث يمكن التنبؤ مسبقا بالاماكن التي ستتعرض لغزوها .. ويجرى حاليا تنفيذ مشروع مشترك بين جامعة المنيا في صعيد مصر والكلية الفنية العسكرية بالقاهرة لدراسة زحف الكثبان الرملية على الاراضى الزراعية في غرب وادى النيل ليس فقط في مناطق الواحات بالصحراء ولكن أيضا بمحافظة الفيوم وبعض المحافظات الاخرى التي تتعرض بطبيعة موقعها لهذه الظاهرة المثيرة للقلق (١) .

وهناك طرق عديدة للتغلب على هذه الظاهرة لكنها حتى الآن مكلفة وغير اقتصادية وهى تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه وامكانياته .. في السعودية وايران مثلا تقوم سلطات البيئة برش خام البترول فوق الرمال لتثبيتها لسنوات عديدة ومنعها من تكوين الكثبان الرملية .. أما في الجزائر فقد قام الاهالى مع الحكومة بتشجير منطقة طولها ١٣٠٠ كيلومتر سميت بتجربة « الساتر الاخضر » .. وفي أمريكا تقوم بعض هيئات البحث بدراسة امكانيات نجاح رش احدى المواد الكيماوية على الرمال لتثبيتها وخاصة في صحراء نيفادا الكبرى (٢) .

وبرغم أن تجربة الاهالى في مصر لزراعة الاشجار

(١) انظر مقال : الدكتور فاروق الباز - وادى النيل في صور مكوك الفضاء - مجلة وادى النيل - العدد الثاني مارس ١٩٨٥ ص ٦٠ .

(٢) من محاضرة للدكتور فاروق الباز عن استخدامات ابحاث الفضاء في تنمية الصحارى المصرية .. القاها في اجتماع الجمعية العربية للتعدين والبترول - يوليو ١٩٧٩ - وقد نشر ملخص لها بمجلة الشباب وعلوم المستقبل - العدد ١٢ السنة الثانية يوليو ١٩٧٩ - اعداد راوية سالم ص ٢٥ .

والنخيل قد ثبتت لها بعض الفعالية فى بعض المنـاطق الا انه قد ثبت فى مناطق معينة أن الكثبان الرملية يمكن أن تغمر تلك الاشجار .

وقد قيل فى بعض الدراسات العلمية أن أفضـل الحلول للتغلب على ظاهرة التصحر هو محاولة تجنب مناطق الكثبان الرملية عند اختيار مناطق التعمير والبعد عن طريقها أو اختيار الاماكن التى لن تصلها الكثبان الا بعد مئات السنين بحيث نكون قـد استفدنا الفائدة القصوى من هذه الاماكن .

وعلى وجه العموم فان تحقيق التعاون والتنسيق بين الهيئات المعنية بهذه الظاهرة فى مصر مع مثيلاتها فى الدول العربية التى تعانى من نفس المشكلة يمكن ان يحقق فائدة هامة فى معالجة المشكلة واختيار انسب البـدائل والحلول من الناحية العملية .. وقد يكون مفيدا الاشارة هنا الى الدراسات المشتركة التى بدأت بالفعـل بين جامعة قناة السويس فى مصر وكل من جامعتى اليرموك والجامعة الاردنية فى عمان .. كذلك يمـكن الافادة باعمال قسم الخرائط المساحية بجامعة الملك عبد العزيز فى جده بالملكة السعودية الذى يقوم بدوره بالاعتماد على الصور الفضائية المجسمة التى يلتقطها المكوك الفضائى الامريكى .

٥ ـ مشكلة تلوث البيئة :

تعتبر ظواهر التلوث البيئى من اكثر العوامل التى سوف تحكم فى المستقبل المنظور اساسيات التصـنيع والتوطن الصناعى ، ولذلك فان التعـرف على الاثار الكيماوية او الطبيعية الجانبية المحيطة بأى مشروع جديد

سيكون شرطا من شروط هذه السياسات الجديدة .

وهناك مجالات عديدة يلزم الانتباه فيها الى نوع التلوث وحجمه واثاره ، والاحتياطات الامنية والوقائية اللازمة له ، ومن هذه المجالات « النفايات الذرية الناتجة عن مشروعات توليد الطاقة بالذرة ، والصرف الصحى على شواطىء البحار ، وتسرب الغازات من المصانع ، وعوادم السيارات ، والغلالة الترابية الكثيفة التى تغطى سماء القاهرة فى الحدود بين جبل المقطم وضفة النيل » .. كذلك قد يلزم الانتباه الى بعض الاشكال الاخرى للتلوث البيئى كظهور « نباتات طفيلية تغطى صفحة مياه النيل فيما يسمى بظاهرة ورد النيل » وما يسمى بالتلوث الضوضائى **Noise Pollation** الذى ينتج بسبب ارتفاع أصوات الاجهزة ووسائل النقل ويسبب تناقصا ملحوظا فى قدرة السمع البشرى وحالة السلام النفسى والتماسك العصبى .

وقد يقال لدى البعض أن مثل هذه الامور تدخل فى عداد المشاكل الترفية ، ولكننا نكتفى هنا بالاحالة الى ما أوردناه فى إستهلالنا لهذا الفصل بشأن مناقشة مسألة مدى الترفية ومدى الوجوب الحيوى فى مثل هذه الظواهر والابحاث المستقبلية .

٦ ـ الانماط المناخية الجديدة :

أثار تكرار ظواهر انخفاض درجة الحرارة غير المعتادة فى شتاء الشرق الاوسط والعالم مضافا اليه تكرار ظواهر الجفاف فى أفريقيا جنوب الصحراء والهند وجنوب آسيا .. وانتقال هذه الظاهرة تدريجيا الى

الشمال .. تساؤلات وتنبؤات عديدة عن المستقبل .. وعما اذا كان يحمل فى طياته ملامح تغييرات جوهرية للنمط المناخي التقليدي السائد فى العالم .. ومدى تأثر منطقة الشرق الاوسط بهذه المتغيرات وانعكاساتها على مختلف مجالات الحياة في الزراعة والرى والسياحة والصيد والنواحي الاخرى .

ولقد عقد اتحاد معاهد الدراسات المتقدمة فى المانيا الغربية حلقة بحث متخصصة فى عام ١٩٧٤ بمدينة بون لدراسة هذه الظاهرة وخرج المجتمعون باجماع على أن « الاتجاه المناخي الحالى الذى يميل الى البرودة سوف يستمر الى نهاية هذا القرن .. وأن هناك كارثة مناخية محتملة فى نهاية العقد القادم .. ومن المتوقع أيضا أن يكون المناخ أكثر تقلبا منه فى العقود الماضية ..

وذكر التقرير الختامى لهذه الحلقة البحثية أنه اذا كانت حاجة الدول والشعوب للعمل شديدة للغاية فان الوقت المتاح قصير أيضا للغاية .

ولان المناخ ظاهرة عالمية فان اى تغيير يطرأ عليه فى اقليم لاشك أنه يؤثر على أقاليم الارض الاخرى ، والدليل على ذلك أنه فى الفترات التى تشتد البرودة فى أوروبا وتتقدم الثلوج نحو الجنوب يصحبها ضعف فى هبوب الرياح الموسمية على الهند وغرب افريقيا ، وبالتالى تصاب بالجفاف .

وبديهى أن التغيرات المناخية لابد وأن يصحبها تغيرات حضارية وعلى ذلك فان التحول المناخى الذى تشهده الكرة الارضية الان سوف يكون به آثاره الرهيبة اذا لم نخطط له ، ومن أوائل المسائل التى ترتبط بهذه التاثيرات ظواهر الهجرة السكانية ، وهي اذ ذاك ــ للأسف ــ

هجرة اضطرار ، وليست كما هى الآن هجـرة ارادة واختيار .

وقد يكون من المهم بعد هذا الاستعراض الموجز لابرز المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مستقبلا ــ الاشارة الى التداخل الظاهر بين هذا النوع من التحديات والاخطار السياسية السابق الاشارة اليها ، ويبدو هذا التداخل فى حقيقة اهتمام اسرائيل وعدد من القوى الاجنبيـة ذات التطلع الحضارى المنافس لمنطقة الشرق الاوسـط برصد هذه الظواهر البيئية الخطيرة ، وتفريغ جزء كبير من امكانياتها البحثية لبحث الوسائل الكفيلة بمواجهـة هذه المشكلات المتوقعة سواء للتعجيل بها واسـتثمارها فى اضعاف المركز الاستراتيجى لمصر والعالم العربى ، او للتلويح بانها الجهات الوحيدة القادرة على التصدى بنجاح لمثل هذه الظواهر والتحديات الطبيعية واستخدام هذا التلويح كوسيلة من وسائل الضغط والاغراء الموجه لاضعاف الارادات السياسية المحلية فى العالم العـربى أمام المطالب الاسرائيلية والمطالب الأجنبية الاخرى (١) .

---

(١) من امثلة هذا التداخل قيام اسرائيل بالدعاية الواسعة لتجاربها المحلية الناجحة فى تحلية مياه البحر ، والاستخدامات الرشيدة للمياه ، والاستزراع النـاجح للاراضى القـاحلة والصحراوية ، وقيامها بابحاث متقدمة عن التصحر والجفاف ، وكيفية حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث .

ويعتبر المؤتمر الحادى والثلاثون لخريجى اكاديمية لاهـاى للقانون الدولى الذى عقد بفندق شيراتون بالقاهرة فى اوائل مايو ١٩٨٥ اخر مظاهر هذه الدعاية الاسرائيلية .

مشاكل البنية الاجتماعية ..
ومرحلة مفترق الطرق

ليس من قبيل التزيين البلاغى ولا من قبيل التضخيم السياسى أن يقال بأن المرحلة الراهنة فى الحياة الاجتماعية المصرية تمثل مفترقا حقيقيا للطرق فى كثير من جوانب البنية الاجتماعية . وهذا « المفترق » فى تاريخ التطور الاجتماعى يعبر عن « النقطة » أو « الحالة » التى تصل اليها الظواهر والمشاكل الاجتماعية بعد تاريخ طويل من التطور التلقائى والطبيعى ، والتى يتحتم عندها قدر من التدخل الارادى لحسم مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى المعالجات التقليدية بما تكلفه من مزايا الاستقرار الشكلى وما يعتورها من أوجه عيوب وقصور فى الفعالية أو الانتقال الى معالجات ومناهج جديدة وغير تقليدية ترتبط فى العادة بقدر من القلق والتردد فى المراحل الاولى وأن توافر لنتائجها النهائية قدر أكبر من الفعالية ونصيب أوفر من النجاح .

ومشكلة هذا المفترق التاريخى لا يتوقف عند الاختيار نظريا بين البدائل والمسالك ، وانما تمتد لتشمل أيضا مشكلة البحث عن قوة الدفع والتحصين اللازمة لتأمين المسار المختار ضد المقاومات الطبيعية أو المفتعلة التى ترتبط حتما باختيار بديل دون بديل أو انتهاج مسار دون آخر .

وفي حالتنا المصرية نستطيع أن نلمح أبعـــاد هـذا المفترق على النحو التالي .

* بلغت مشكلة الانفجار السكاني حدا أصبح من المحتم أمامه اجراء اختيار حاسم . ويزيد من اشكالية هذا الاختيار أن طرائق المعالجة العلمية والموضـوعية الواردة محكومة بقيود ثقيلة من موروثات القيم ، ورواسخ الطبائع ، ومحدودية المعرفة ، وضيق الامكانات المادية .

* وتوزيع الثروة في مصر مسألة جد خطيرة . وما يزيدها تعقيدا أن مناهج المعالجة المطروحة على الساحة لا تخلو من الخضوع لتصنيفات ايديولوجية مسبقة ، بحيث يصعب سواء على الحاكم أو على المحكوم — ان يختار بطريقة عملية ومتحررة — بين هذه المناهج دون التعرض للارهاب الفكري والمصادرة أو المزايدةالسياسية من جانب المواقع الايديولوجية والطبقية المغايرة .

* ومشاكل التعليم والامية لها أثرها المزدوج على مستقبل البلاد سواء القريب أو البعيد اذ يترتب على استمرارها بأحوالها الراهنة عدم القدرة على التعـــامل مع حلول المشاكل السياسية أو الاقتصادية سواء كـانت تلك الحلول تقليدية او غير تقليدية . وكـــذلك تحـول الامكانات المادية والتنظيمية المتاحة حاليا دون اتخـــاذ السبل المثلى لمواجهة المشكلة في جذورها .

* والظاهرة الدينية في مصر والعالم العربي عموما لم تعد تمثل فقط احدى شواغل الفكر والاعتقاد والسلوك الاخلاقي .. بل صارت شغلا شاغلا أمام صناع القـرار السياسي والاجهزة المعنية باستقرار الامن القومي .

* وقضية التعدد الحزبي في الحياة السياسية لها مزاياها ولها عيوبها . ويتوقف الكثير في المستقبل على

مدى التطور او التطوير الذى سيتم فى روح واطـــار الممارسة الحزبية والتقنينات التى ستدخل عليها .

* وحالة الجريمة بلغت فى حجمها وأشكالها وأدواتها ونوعية مرتكبيها حدا غير مألوف طوال التاريخ الاجتماعى الطويل لمصر ، بحيث صار محتوما اتخاذ اجراءات غير مألوفة ايضا لمواجهتها . وقد يزيد من صعوبة الاقــدام على مثل هذه الحلول الشوط الذى قطعته الحيـــاة الاجتماعية والسياسية المصرية فى مجال التشــريع والممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان . كمـا قد يزيد من صعوبة التصدى علميا للمشكلة استمرار شيوع بعض القيم والتقاليد التى من شأنها تعـــويق المسألة أو المتابعة على النحو اللازم .

* والعلاقة بين الاجيال : مسألة تستحق وقفـــة فحص وتأمل ، حيث بلغت ظواهرها شأوا بعيـــدا فى الانقطاع ، بل فى الكراهية أو السلبية وبديهى أن يكون من بين تصورات الحلول أمور تتصل بالعملية التربوية والتعليمية ، وبعملية التوجيه الدينى ، وبعملية القدوة والمثال .

وفيما يلى تفصيل لابرز المشاكل المذكورة التى يتوافر فيها قدر أكبر من المحورية المؤثرة فى غيرها من قضايا ، مصحوبة ببعض مؤشرات واتجاهات المعالجة المقترحة لها .

اولا : الانفجار السكانى أو معادلة الارض . السكان :

على خلاف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الاخرى فان مشكلة اختلال التوازن الكمى والكيفى بين الارض وسكانها تعد بطبيعتها من المشاكل غير القابلة للحـــل

الجذري الحاسم في المدى المنظور . وعلى ذلك فان أنسب الطرق من الناحية العملية هي التسلح في المـــدى القصير ـ بقدرات خاصة في ادارة المشاكل Crisis Management وعلى المدى البعيد ـ بالتفكير في اطارات غير تقليدية للحلول .

والمشكلة في الحالة المصرية تتميز بحدة كل من أبعادها الثلاثة :

* فالبعد الاول الخـاص بمعـدل التزايد السكاني السنوى قد وصل وفق الاحصاءات الاخيرة الى ٣ر٢٪ كما أن عوائق الحد من تزايد هذا المعدل يشـترك في تشكيلها الرؤية الدينية ، ونسبة الامية ، وتقدم الخدمات الصحية ، ونوعية الشعور الوطنى والمسئولية الاجتماعية للفرد .

أما البعد الثانى فيتمثل في محدودية الارض الزراعية الحالية وعدم قدرتها ـ حتى بعد اضافة مســاحات جديدة اليها ـ على الوفاء باحتياجات الغذاء الاساسـية للسكان المتزايدين في المستقبل .

* والبعد الثالث : يتمثل في تكدس السكان في مساحة ضيقة ومحددة من اجمالى مساحة مصر الكلية مما يخلق كثيرا من المشاكل والصعوبات في تأدية الخدمات وتسيير المرافق العامة .

وعلى ذلك فان مواجهة المشكلة السكانية في مصـر ينبغى أن ينطلق من هذه الابعاد الثلاث وحيث أن العوائق لاتزال قوية أمام امكانية تخفيض المعدل السنوي للزيادة السكانية فان مواجهة المشكلة في المدى القصير والمتوسط لن تخرج عن أن تكون تثبيتا لعناصر المشكلة كمـا هي الآن باحتوائها والتخفيف من تفاقمها .

وقد انتهت نتائج مؤتمر تنمية الصحراء المصرية الذى عقدته الجامعة الامريكية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨ الى أن « تنمية الصحراء ذاتها ليست كافية لحل مشكلاتنا الغذائية والسكانية لان الحد من الانفجار السكانى ضرورة حتى ولو نجحنا فى تحويل كل صحارينا الى مزارع خضراء » (١) .

وبرغم التحفظ الذى قد يرد لاسباب كثيرة على مثل هذه النتيجة الموغلة فى تشاؤمها ، والموغلة فى ذات الوقت فى « احاديه » اتجاهها اى فى تأسيسها على مبدأ « أما تحديد النسل أو .. الكارثة » فانها تظل ذات قيمة فى التعبير عن ضرورة الاهتمام بالعنصر الاول للمشكلة الا وهو تزايد الحجم السكانى فى مصر .

غير أن هناك من يرى امكانية المعالجة بوسائل اخرى تقف جنبا الى جنب مع مشروعات تنظيم الاسرة وتنظيم النسل . ويعتقد هؤلاء عن يقين له مشروعيته المستندة الى سوابق وتجارب الاخرين . ان أراضى مصر الشاسعة لابد وأن تكون قادرة على استيعاب الحجم السكانى المتزايد لو أحسن التخطيط لها واستحدث فيها طرق علمية ووسائل غير تقليدية . ويطرح المتفائلون مبدئيا عددا من الاسس اللازمة لرسم خطط التعمير الصحراوى وذلك على النحو التالى : ـ

أ ـ ضرورة أن تستهدف خطة التعمير الصحراوى الحصول على أعلى درجة من الانتاجية المستمرة وليس الانتاجية المدمرة أو قصيرة الامد .

---

(١) الدكتور عدلى بشاى رئيس قسم العلوم بالجامعة الامريكية ـ تقرير عن المؤتمر المذكور ـ منشور بالاهرام الاقتصادى ـ أول يناير ١٩٧٩ ـ ص ٤٤ .

ب ـ أن تستخدم في عمليات التعمير الصــــحراوى تكنولوجيا بيئية صحيحة ومناسبة بحيث لا ينتج عنها اخلال بالاتزان البيئى الدقيق .

جـ ـ أن تتضمن الخطة برنامجا متكاملا للاســتعمالات غير الزراعية للارض « التعدين ـ الصناعة ـ السياحة ـ الطب والعلاج ـ التجارب العلمية » .

د ـ أن تتضمن الخطة برنامجا واضحا لحل الخلافات بين المنتفعين المتنافسين .

هـ ـ أن تتضمن الخطة وضع الخدمات الاوليــة الاساسية كشبكات الطرق ووسائل النقل والاتصـــال ومستلزمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

و ـ تأمين مصادر التمويل قبل الدخول الى العمليات الاساسية فى البرنامج .

ز ـ تشريع القوانين الجديدة آللازمة وتعديل ما قد يلزم من التشريعات القائمة وذلك لكفالة القدر الكافى من حوافز التوطن والهجرة الى المواقع الجديدة .

ح ـ خطة محكمة للمتابعة والتقييم والمقارنة المستمرة مع نتائج التجارب المشابهة وفى الدراسات العديدة التى قامت بها مراكز الابحاث القومية فى مصر ، ومؤتمـرات البيئة الدولية ، وندوات وحلقات البحث فى تنميــة آلصحارى وأستزراع الاراضى ، وبرامج المؤســسـات الحزبية والسياسية . نستطيع أن نلمح قدراً من الاهتمام المشترك بالعمل على المحاور المتعددة التالية :

* المسح الكامل للصحراء الغربية وسيناء لكشــف مواطن المياه الجوفية بوسائل الاستشعار عن بعد والصور الفضائية :

* التفكير فى وسائل تحلية مياه البحر عنــد خليج

العقبة أو فى الساحل الشمالى لسيناء أو الساحل الشمالى الغربى بوسائل الطاقة النووية .

* ترشيد نظام الصرف القائم حاليا لتحقيق الافادة القصوى بكمية مياه النيل المستخدمة فى الزراعة .

* التفكير فى شق فرع من النيل يتوجه الى جزء من الصحراء الغربية ويصب فى البحر المتوسط عند منطقة مرسى مطروح او السلوم والتحكم عند بداية الفرع فى كمية المياه المتدفقة بواسطة وسائل التحكم المعروفة وبترتيبات دولية يتفق عليها مع الدول المشتركة فى حوض النيل .

* تنظيم عملية الجذب السكانى خارج وادى النيل ودلتاه وذلك باعادة توزيع مراكز التوطن الصناعى وانشاء مدن جديدة .

* التركيز على معالجة الاسباب الطاردة التى تؤدى الى هجرة سكان الريف الى العاصمة (١) .

* التفكير فى استخدام الطاقات الحزبية والمناقشة التقليدية بينها فى عمليات التعمير الجديدة للمدن والاراضى المستحدثة .

* الاتجاه نحو سياسة تشجيعية جديدة للهجرة الخارجية تقوم على أسس واتفاقات دولية وحوافز كبيرة لتشجيع الهجرة الفردية والعائلية «٢» .

---

(١) انظر البحث الاجتماعى الذى اعده جهاز تنظيم الاسرة والسكان فى عام ١٩٧٨ عن هذه الظاهرة (نشرت مجلة الشباب وعلوم المستقبل ملخصا له فى عددها الصادر فى يوليو ١٩٧٨)

(٢) يمكن ان تقوم وزارتا الخارجية والهجرة بمسح اقتصادى وسياسى لدول العالم ومناطقه المختلفة التى يتوقع احتياجها لقوى عاملة اضافية خلال المستقبل المنظور بحيث لا يقتصر هذا

* الافادة بالامكانيات الفنية والمادية لابناء مصـــر المقيمين بالخارج فى دعم مشروعات التعمير الجديدة فى اطار سياسة عملية وفعالة يجتمع فيها الوازع الوطنى مع المردود المادي والاجتماعى . «١»

الهجرة بين البلاد العربية ومستقبل المنطقة :

نتوقف هنا عند قضية من أهم وأخطر القضايا المؤثرة على مستقبل العلاقات العربية وهى قضية الهجـــرة فالملاحظ أن هناك اتجاهين أساسين لهجرة المواطن العربى على الخريطة العربية ـ الاول يمثله مهاجرون باحثون عن لقمة العيش الاساسية حيث ينزحون من البـلاد ذات الكثافة السكانية العالية الى البــلاد ذات الثراء البترولى والاجر المناسب أما الاتجاه الثانى فيضم مهاجرين باحثين عن الترف حيث ينزح أبناء البلاد البترولية الى البلاد العربية ألفقيرة نسبيا ذات المناخات والســياقات

المسح على بلاد الهجرة والعمالة التقليدية وانما يشمل الدول الافريقية والاسيوية ـ كالصومال وموريشيوس وجزر القمر وجيبوتى وزائير واوغندا وكينيا وســلطنة بروناى وغيرها مما تسمح المؤشرات الاقتصادية والسياسية فيها بترتيبــات يمكن اتخاذها حكوميا لتنظيم ومضاعفة هجرة العمالة المصرية الزائدة اليها .

(١) قدم الباحث مشروعا لبرنامج قومي متكامل المراحل لاعادة توزيع الكثافة السكانية فى اتجاه مجتمعات انتاجية وعمرانيـة جديدة خارج وادى النيل ودلتــاه باستخدام الحوافز الوطنية والامكانات العلمية والمادية للمهاجرين بالخارج ـ انظر دراسة هانى خلاف « ظاهرة الهجرة المصرية بين مؤشرات الفكر الشعبى وسياسات السلطة » ـ السياسة الدولية ـ عدد ابريل ١٩٨٢ .

السياحية الممتعة . وواضح أن اتجاهي الانتقال يصل الى حد التناقض . والنتيجة أنه بدلا من أن يلعب البترول العربى دورا فى تطوير النظام العربي وخلق فرص التكامل والوحدة ساعد على تعميق هذا التناقض بتنمية مشاعر غير متجانسة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية »

ويطالب أحد الدارسين المتعمقين لهذه الظاهرة كلا من البلاد البترولية والبلاد المصدرة للعمالة بمراعاة هذا البعد فى سياستها المستقبلية تجاه الهجرة ،وبأن يتطور تأسيس التنمية فى اطار المجتمعات البترولية الى تأسيس التنمية فى مختلف مواقع الخريطة العربية بمعنى أن تشكل تنمية المجتمعات البترولية مراكز التنمية المجتمعات العربية الاخرى المحيطة بها وقد تكون فى هجرة راس المال البترولى فى حركة مضادة لهجرة العمالة مع تأمينه بكافة الضمانات الكافية أحد هذه الوسائل والاسس الجديدة المطلوبة لاستثمار ظاهرة الهجرة العربية استثمارا صحيا وقوميا وفعالا فى اتجاه تقوية المركز الاستراتيجى للعالم العربى ككل . (١)

وفى دراسة أخرى عن الهجرة السكانية داخل البلاد العربية تنبه احدى الدراسات المتخصصات الى خطورة العواقب السياسية المحتمل أن يؤدى اليهما انخفاض حجم الهجرة من الدول المصدرة للعمالة « اذ أن عودة كادر كبير من العمال المهاجرين الذين اعتادوا على دخل أكبر وفرص عمل أوفر قد تكون مصدرا كامنا لعدم

---

(١) د. على ليله : الهجرة وقضايا الوحدة العربية . دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب فى المجتمعات البترولية السياسية الدولية ـ عدد ٧٣ يوليو ٨٣ ص ٦١

الاستقرار السياسى وان عددا كبيرا من العمال الذين لم تتح ولن تتاح لهم فرصة الثراء السريع بالعمـــل فى الخارج قد يشكل خطرا أكبر على هذا الاســــتقرار السياسى » «(١)»

ومما يبعث على بعض القلق أن دراسات أخرى تنتهى الى أن مثل هذا الاحتمال قد صار وشيك الوقوع . ففى دراسة أجرتها مؤسسة راند الامريكية Corporation عن مستقبل الاحتمالات الاقتصادية فى عدد من الدول العربية وأشرف عليها البروفسور ارثر سميتز الاستاذ بجامعة هارفارد بناء على تكليف من وزارة الدفـــاع الامريكية جاء :

« ان خطر التضخم واحتمال حدوث عجز فى ميزان المدفوعات الخارجية ابتداء من عام ١٩٨٦ قد يحمـــل السعودية على تعديل خططها الانمائية الطموحة وانه سيقع على عاتق السعودية الاخذ باجراءات أكثر صعوبة عما كان يتطلبه الامـــر خلال فترة الرخـــاء البترولى وأوضحت الدراسة أن مشكلة السعودية لن تكون بسبب ارتباطها بالتنمية الداخلية فى بلادها فحسب بل بتأثير الصعوبات الجديدة على التزاماتها الخاصة بمســـاعدة الدول العربية الفقيرة .

وقد نشرت فى ابريل ١٩٨٥ أن دول الخليج قـــد استغنت عن ٧٠٠ ألف عامل أجنبى خلال عام ١٩٨٤ ، وانه من التوقع أن يصل العدد الى مليون عامل خـــلال عام ١٩٨٥ وذلك بناء على توجيه مجلس التعـــاون الخليجى بالحد من العمالة الاجنبية فى اطار سياســـة

---

(١) د نازلى شكرى : ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الاوسط ـ السياسة الدولية ـ عدد ٧٣ يوليو ١٩٨٣ ص ٦١ .

تخفيض الانفاق ومواجهة انخفاض اسعار البترول . (١)

ثانيا : نظام التعليم .. والمستقبل :

يكاد لا يختلف اثنان في الحكم على نظام التعليم القائم في مصر بأنه نظام محافظ يعكس الاوضاع القائمـــة ويحافظ عليها . وبرغم المحاولات والاجراءات التى تطفو على السطح أحيانا ثم تخبو والتى تحاول ان تجعـــل « التعليم » فى الموقع الاول من جبهة التغيير الاجتماعى والفكرى الا أنها لاتزال محاولات متناثرة لا ينتظمهـــا استمرار ولا يدعمها حماس .

هناك مثلا نتائج وتوصيات مؤتمر التعليم المصـــرى سنة ٢٠٠٠ ، وهناك دراسات وتقارير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى « من المجالس القومية المتخصصة» وهناك كذلك تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن « الجامعات .. حاضرها ومستقبلها » .. وكلها تتضمن الدعوة الى ترشيد العملية التعليمية فى حدود المحافظة على أساسياتها التقليدية كمبدأ مجانية التعليم ، ومبدأ الاشراف الحكومى ، والتمويل الحكومى ، ومســئولية الدولة عن توظيف خريجى الجامعات والمعاهد ، ونظام تنسيق القبول بالجامعات ، الخ .. صحيح ان بعض هذه الدراسات والتقارير قد تضمنت بعض اشارات الى فكرة الجامعة الاهلية كأحد حلول مشكلة التكدس الطلابى الذى بلغت نسبته « ٥٠ طالبـــا الى كل عضـــو بهيئـــة التدريس » (٢) كما تضمن بعضها اشارات الى « ضرورة

---

(١) الاهرام الاقتصادى فى ١٩٨٥/٥/١٢ .

(٢) من حديث المستشار أحمد فتحى مرسى أمام مجلس الشعب اثناء مناقشة المجلس لسياسة التعليم . انظر الاهرام فى ٥/٣٠/ ١٩٨٥ .

تحديد سقف عددى مناسب لكل كليـــة ، والى تنويع مؤسسات التعليم العالى لمواجهة احتياجات المجتمع من التخصصات المتنوعة وذلك بأن تقـــوم تحت مظـــلة الجامعات كليات ذات منحى تطبيقى ومهنى جنبا الى جنب مع الكليات التى تختص بالعلوم الاساسية » (١)

الا أن معظم هذه الدراسات والتوصيات لا تزال فى رأى الكثيرين بعيدة عن فكرة « تثوير التعليم » وجعله فى مقدمة عمليات التغيير الاجتماعى والفكرى .

وفى تقديرى أن فكرة التثوير تبدأ حين يتم الاقتناع أساسا بمنهج « التعليم من أجل المستقبل » الذى يحكم النظم التعليمية والسياسات التعليمية فى بلاد العـالم المتقدم .

ومع اعترافنا بأثر اختلاف نقطة البدء بين مجتمعنا وهذه المجتمعات وبأثر الظروف التاريخية والاقتصـادية التى تحيط بالعملية التعليمية هنا وهناك ، وبوجـوب الانتباه الى ماقد يكون هناك من تفاوت فى المفـــاهيم القيمية والاخلاقية بين المجتمعات الحضارية المختلفة . الا أن هناك حدا أدنى وقاسما موضوعيا أساسيا يلزم البدء به مما يخرج عن دائرة هذه المؤتمرات جميعها .

فكرة التعليم من أجل المستقبل

والمنهج المقترح فى تقديم المستقبل للطالب له بعدان :

الاول : الصورة التى تقدم للطالب عن شكل العـــالم فى المستقبل .. ويتضمن ذلك الرؤية الذاتيـــة التى يتصورها الشاب لنفسه بالقياس الى وضعه الحالى .

---

(١) من تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن (الجامعات حاضرها ومستقبلها) برئاسة د. محمود محفوظ . مايو ١٩٧٥ .

الثاني : الظروف التعليمية أو « المناخ » الذى ينتظر منه أن يحدث تغييرا فى سلوك الشباب وهيئة التدريس وهو التغيير الذى يناسب بالضرورة لصور الفئتين عن نفسهما فى المستقبل .

« صور المستقبل » وطرق تقديمها للشباب من خلال التعليم

يستلزم تصوير « عالم المستقبل » فى صورة واقعية وانسانية عدد من أساليب التعليم الجديدة التى طبقت منذ سنوات طويلة فى معظم مدارس ومعاهد البلاد المتقدمة والتى ادخلتها بعض المدارس التجريبية الرائدة فى مصر منذ سنوات .

فجانب « الغموض » فى المستقبل له مايعين عليه من أساليب تعليمية محورها اشارة التساؤلات كالتحضير وعدم التلقين ، والاستخدام المكثف للاسئلة والحوار كطريقة للتدريس ، وتنمية الشك والعقلية المتفتحة لدى الطالب .

وجانب « التنوع الحضارى » فى المستقبل يقابله منهج التنقل بين المواقع ، والرحلات ، والزيارات الميدانية ، وبرامج تبادل الطلاب بين المدارس والمحافظات والدول .

كذلك فان معانى « الحرية » بما تتضمنه من مزايا وقيود يمكن أن تقدم للطالب من خلال سياسة الباب المفتوح واجابة الاختبارات فى المنازل Hame Examination والسماح بالاطلاع على الكتب والمراجع عند الامتحان .

واحترام « قيمة العمل » فى المستقبل ومعانى « المساواه بين الافراد » يمكن تقديمها تعليميا من خلال برامج لتنمية المهارات الالية واليدوية بحيث تجعل الفرد مفيدا لنفسه ولاخواته ، وتجعله قادراً على المشاركة

الايجابية فى عملية التنمية الاجتماعية بغير العقد التقليدية الشائعة حاضرا كالترفع عن مزاولة العمل اليدوى أو التشفع بواسطات شخصية أو مادية للحصول على عمل أو التخلص من عمل .

كذلك فان تنمية المهارات التعبيرية التى تعطى معنى لحياة الفرد الانسانية ، وتربية النزعة الى الضحك والابتسام يمكن أن تؤكد للطالب مفاهيم التحدى والاستجابة ، والتأثر والتأثير ، والتعبير والاستقبال والاتصال الحر بين الناس وهى كلها مفاهيم محورية فى عالم المستقبل .

وأخيرا فان صورة « السلام » فى المستقبل يمكن أن تقدم للطالب من خلال مناهج محايدة فى دراسة التاريخ الحضارى بحيث تتيح للفرد فرصة احترام القيم الذاتية فى كل شعب وكل حضارة ، على ماقد يكون بينها من اختلاف .

هذه مجرد جوانب محدودة لصورة المستقبل التى ينبغى تقديمها للطلاب من خلال الاساليب المشار اليها . وهى بعد مجرد أمثلة ينبغى احتذاؤها فيما عداها من صور وأساليب تعليمية . ونعتقد عن يقين أن لهذه المفاهيم والاساليب من الاهمية التوجيهية والتأسيسية مايوجب تبينها ليس فقط فى مراحل التعليم العليا بل أيضا فى المراحل الاولى من السلم التعليمى .

والسؤال المطروح الآن : كيف نجرى هذا التغيير المقترح فى الطرق التعليمية ولصالح تكريس وتعميق هذه الجوانب المختلفة لصورة العالم فى المستقبل .

قد يرى البعض أنه طالما كانت المدارس والمعاهد فى مصر مستمرة حتى هذه اللحظة على نظامها التقليدى

ومقرراتها المعتادة فانه يلزم اذن أن يتم التطوير بعكس كل الممارسات الحالية . اى أن ننتقل :ـ

مـن

* التعليم الجماعى الكثيف
* العلوم والمقررات الدراسية المنفصلة .
* الاستيعاب السليم للمعلومات
* البرامج اليومية الثابتة
* التدريب على المهارات والمعارف الشكلية
* التوجيه والمبادرة من المدرس
* التركيز على الكتب المدرسية
* الاجابات المحفوظة

الى

* التعليم الفردى
* المقررات الدراسية المتداخلة المترابطة
* البحث الايجابى
* الجداول المرنة
* خلق قدرات التقدير والتدوق والاختيار التى تثير الرغبة فى التعرف .
* مبادرة الطالب والتخطيط الجماعى
* تنوع مراجع ومصادر المعرفة .
* الوعى بالمشاكل والاستيعاب العام .

بيد أن العمل بطريقة الانتقال من أقصى اليمين الى أقصى اليسار أو التحول على زاوية تساوى ١٨٠ درجة يعتبر من ناحية أولى تبسيطا مخلا لاوضاع بطبيعتها معقدة ، ومن ناحية ثابتة تحقيقا لنجاح زائف لا يؤتى الثمار المرجوة على مدى مستقبلى بعيد .

والواقع أن مانحتاج اليه فى نظام التعليم المصرى ـ

الى جانب ضرورة البدء التدريجى فى ادخال هذه الصور والاساليب التعليمية ــ هو فهم صحيح للمقـــــررات المناسبة ولخصائص المناخ النفسى والاجتماعى للتعلم . ذلك بالطبع بالاضافة الى فهم الظروف التنظيميـــة والامكانات المادية والمصالح الشخصية المحيطة بعمليــــة التعلم والتعليم فى بلادنا .

مقررات دراسية مقترحة ((للمستقبلية)) :

نجحت المدارس الامريكية فى آدخال مقررات خاصة « بالمستقبلية » الى مراحلها الاعدادية والثانوية الا أننــا نرى ــ على الاقل فى المرحلة الحالية ــ أن تبقى المقررات الدراسية فى مرحلتى التعليم الاعدادى والثانوى بالمدارس المصرية على ماهى عليه بشرط أن تتغير فقــط أســاليب تدريسها أى أن تستخدم فيها الطرق التعليميــة التى سبق تقديمها مع ادخال بعض التغييرات فى الظــروف المحيطة بعملية التعليم ــ كما يأتى فى حديثنا عن « المناخ المحيط » .

أما التعليم العالى فقد يكون من المناسب أن تدخـــل اليه بعض المقررات الكاملة فى المستقبلية .

وفيما يلى نماذج لهذه المقررات :

مقرر تمهيدى :

ويتناول هذا المقرر البحث فى الموضوعين التاليين :

* لماذا نبحث فى المستقبل ؟

* ماهى المواقع الفكرية والعملية التى من شانها البحث فى المستقبل ؟

ــ الانبياء
ــ الطوباويون
ــ مؤلفو قصص العلم الخيالى
ــ اهل الجلاء البصرى
ــ الفلاسفة
ــ رجال الارصاد الجوية
ــ المنجمون والعرافون
ــ المستقبليون

مقرر رقم « ١ » ويتناول :

● ما هو مجرى تطور الانسان ؟
● كيف ستكون بيولوجيا انسان المستقبل ؟
ــ الترقى .
ــ التطور الذاتى للانسان .
ــ هندسة الخلايا
ــ التحكم فى السكان
ــ الطب فى المستقبل
ــ الآثار القادمة للعقاقير والمخدرات .

مقرر رقم « ٢ » ويبحث فى الموضوعين التاليين :

* على أى نحو سوف يمكن الوفاء بحاجات الانسان المستقبلية :
ــ المأوى
ــ الطاقة
ــ الانتقال
ــ الاتصال
ــ التعليم

* ماهى مواقع الموارد الاخرى التى يمكن أن تغطى حاجات الانسان فى المستقبل اذا استمرت اتجاهات الاستنزاف الحالية فى الموارد ؟

- الفضاء الخارجى
- قاع المحيطات والبحار
- انتركاتيكا والقطب الشمالى

مقرر رقم « ٣ » ويتناول البحث فى الامتدادات القادمة للانسان :

* ماموقع الانسان من التكنولوجى الحديث ؟
- الحاسب الاليكترونى
- الميكنة
- الاستشعار عن بعد

مقرر رقم « ٤ » ويتناول العلاقات الاجتماعية للانسان فى المستقبل :

* تأثير الشباب فى هيكل الاسرة
* تغيرات الادوار بين الرجل والمرأة
* الحياة الجماعية ومستوطنات الصحراء
* العلاقات الوطنية « الداخلية » والدولية

هذه هى بعض مقررات مقترحة للتعليم العالى بصفة عامة . وقد يكون بعضها قابلا للاندماج وبعضها الاخر يقبل الاختزال . وقد يرى أن يتم توزيعها على كليات ومعاهد التعليم العالى اما وفق التخصصات أو بحسب السنوات الدراسية فى الكلية الواحدة . وتقدير هذا لابد أن يترك لكل جامعة بما يناسب امكاناتها البشرية والمادية والتنظيمية .

مناخ « التعليم للمستقبل » :

يبقى امامنا ان نبحث الظروف المحيطة التى يتبقى توفيرها لنظام « التعليم من اجل المستقبل » وهى الظروف التى يطلق عليها الاستاذ هارولد شين « مناخ التعليم المستقبلى » :

ومن بين هذه الظروف المحيطة نستطيع أن نعدد على سبيل المثال لا الحصر :

* نظام للمشاركة بين الطلبة وادارة المعهد .
* خلق قنوات اتصال دائمة بين المعهد ومؤسسات المجتمع البارزة .
* مساعدة ادارة المعهد للطلاب فى تحقيق ذواتهم « تشجيع عمليات النشر والطبع ، والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت العطلات » .
* نظام دائم لتجديد معلومات المدرس وطرق تدريسه .
* نظام للتزاور بين المدارس المختلفة « كسرا لحواجز السن والجنس والمكان » .
* الاستفادة بالطالب كمصدر لمعرفة المدرس ولادارة المعهد .

ثالثا : الظاهرة الدينية فى الشرق الاوسط .. وابعادها المستقبلية :

تمثل الثورة الاسلامية فى ايران ، الى جانب البعد الاسلامى فى التحركات الليبية الدولية بداية مرحلة جديدة فى وضعية الظاهرة الدينية داخل الحياه

السياسية والاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط . وبرغم أن قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ يمكن أن يعتبر من وجهة نظر أخرى البداية الحقيقية لظاهرة المد الدينى على المسرح السياسى فى المنطقة الا أن هذا العنصر لم ينجح برغم خطورته الحقيقية على المدى الابعد — فى أن يفرض الطابع الدينى الظاهر على مستوى حركة الشعوب والانظمة الرسمية لوحدات المنطقة بنفس القدر الذى اثر به مؤخرا عنصر الثورة الايرانية والتحركات الليبية وخاصة فى توجهاتهما المثيرة والعابرة للحدود .

وقد ترجع هذه المفارقة بين بدايتى تصاعد الظاهرة الدينية على المسرح السياسى الى أحد أو كل الاسباب الآتية :

أ — ان الانظمة العربية والاسلامية المحلية لم تشأ فى بداية مواجهتها للكيان الاسرائيلى عند انشائه أن تبرز الطابع الدينى للمواجهة اما لارتباطاتها الدولية القائمة اذاك مع بعض القوى الكبرى ذات النفوذ اليهودى ، أو لاعتبارات محلية تتعلق بطبيعة التركيب الطائفى المتعدد داخل المجتمعات العربية ذاتها .

ب — ان اسرائيل قد سعت بمجرد قيامها والاطمئنان الى تحقق حلمها فى انشاء دولة يهودية الى اخفاء الطابع الدينى الخالص فيها وذلك من خلال عمليات دعائية واعلامية ضخمة تستهدف الايحاء خارجيا بأنها دولة علمانية أو على الاقل أنها دولة تحترم الاديان على قدم المساواه ، وتتعامل مع الاجناس والثقافات والعقائد المتباينة تعاملا متساويا لا تعالى فيه ولا تمييز ، بحيث يصبح من الصعب على الطرف العربى أو الاسلامى المناوىء لها الاعلان بحرية وبلا حساسية او حرج عن جهاده المقدس ضدها .

ج ـ ان انتشار الفكر الماركسي والاتجاهات العلمانية عموما داخل أنظمة الحكم القائمة في عدد من دول المواجهة مع اسرائيل ـ ولو لحقبة زمنية أدى الى تمييع التناقض الديني ـ أو على الاقل تجميده ـ داخليا وخارجيا خلال هذه الفترة . وبمجرد انقضاء تلك الانظمة الحاكمة يبدأ هذا الفكر العلماني في الانحسار تدريجيا ليخلي الساحة لتيارات الفكر التقليدي ومنها الاتجاهات الدينية على نحو ماجرت عليه الممارسات السياسية والتوازنات الداخلية التي تنتهجها النخب الحاكمة عقب كل تغيير في مواقع السلطة على امتداد العالم العربي .

د ـ ان اخفاق معظم الانظمة العربية والاسلامية ـ تحت شعار الفصل بين الدين والسياسة في حل أبرز مشاكل المعاش اليومية بالنسبة لمواطنيها قد أدى مؤخرا الى تصاعد فكرة تجريب « البديل الاسلامي » وقد أدي تزامن هذا الاخفاق مع اندلاع الثورة الايرانية ونشاط النظام الليبي الى استشراء الفكرة داخل بعض المجتمعات التي لم يكن واردا بها قط ـ لاسباب داخلية ـ أو دولية ـ مثل هذا البديل المطروح .. كلبنان مثلا .

هـ ـ ان مماطلة الاطراف الاجنبية ـ وخاصة اسرائيل ـ في رد الحقوق والمقدسات الدينية الى أصحابها العرب أو المسلمين قد عجل بالعمل على المحاور الدينية في الجانب العربي والاسلامي .. وقد اتسم هذا العمل نظرا لحداثة استئنافه بعد فترة تعطيل طويلة نسبيا . ونظرا للاسباب العاطفية المفهومة والمرتبطة ـ بالتوجهات الدينية في العادات العربية ـ ببعض مظاهر المغالاة والتطرف ووصل بعضها الى حد استعمال العنف فيما عرف بظاهرة « الارهاب » .

وبصرف النظر عما اذا كان جوهر « البديل الاسلامي » يعتبر مفتاحا صحيحا لحل مشكلات الحياه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة في المجتمع العربي أم لا ... « ونحن نعتقد في صحة ذلك » الا أن الذى يهمنا حاليا في عملية رصد الاخطار المحيطة بنا والمؤثرة على مستقبل الاستقرار المنتج على أرض المنطقة هو ذلك المنهج الاثارى والانتهازى الذى تطرح من خلاله الفكرة ، وذلك المدخل العاطفي الذى يسقط من حساباته احتمال استغلال القوى السياسية المناوئة أصلا للمصالح العربية والإسلامية ، فيعطيها الفرصة سائغة سانحة للالتفاف والانقضاض على التجربة قبل أن تبدأ .

وقد حدث ذلك بالفعل ـ كما رأينا في المبحث الاول من هذا الفصل اذ سارعت اسرائيل ومعها كثير من مراكز القوى الدولية المؤثرة الى استغلال التجاوزات التى حدثت في التجربة الايرانية والليبية لشن حملات دعائية مكثفة على مستوى العالم ضد المشروع الاسلامي في عمومه وفي تفاصيله ، واتبعت ذلك بتنفيذ سريع لمخططاتها السابقة لاثارة مسألة الاقليات في البلاد العربية والاسلامية على نحو ما أوضحنا في المبحث الاول .

والعالم العربي ـ كما هو معروف ـ يضم اقليات متنوعة دينية وعرقية ولغوية وايديولوجية ولاشك أن التكامل القومي يرتبط بقدرة النظم السياسية على الاستيعاب والدمج ، ويتوقف ذلك ـ كما يرى خبراء العلوم السياسية والأمن القومي على « مدى الكفاءة التوزيعية والسياسية للنظام ومدى قدرته على خلق الولاء التطوعي لدى تلك الاقليات ، ومدى شعورها بتمتعها بحقوقها القومية وعدم التميز ضدها بسبب وضعها كأقلية » .

التركيب الطائفي في مصر ومستقبل الوحدة الوطنية:

يلعب التركيب الطائفي بين المسلمين والاقباط في مصر دورا هاما في تشكيل حالة السلام الاجتماعي الداخلي . وفي تدعيم الصورة الحضارية لمصر في الخارج .. كما كان يلعب دورا هاما في فترات سابقة في تشكيل حالة الرخاء الاقتصادي والقدرة الانتاجية خلال فترة التواجد اليهودي المكثف قبيل الخمسينات من هذا القرن .

ولان الخبرة المصرية الضاربة في التاريخ الطويل قد تميزت عبر العهود والازمان ورغم تبدل الانظمة ووفود الحضارات المغايرة ـ بخصيصة الجمع بين « التدين » « والوطنية » تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » فقد كان طبيعيا أن يعتبر المصري المعاصر كل الصور المستحدثة من الالحاد أو الاستفزاز الديني أو اصطناع المعارك والتراشق بما يثير المشاعر وتضخيم الحوادث الفردية ،التلقائية والاحياء المستتر لانه ذاتية فئوية خاصة خيانة عظمى من وجهة النظر الشعبية .

وقد تكون هذه السمة الفريدة التي اتسمت بها علاقة الدين بالوطنية في مصر هي أكبر أسباب حقد الحاقدين من أعداء مصر وغرمائها . وقد يكون الى جانب ذلك أيضا تحضر الرؤية الاسلامية في مصر وسبقها الاخرين في سماحة الفهم للاصول والتقدم في تفسير النصوص والاتزان في تطبيقها بما يحقق روح الاسلام الاصيل ويجلي عبقريته الفذة في التعايش مع غيره من الفلسفات والاديان والشرائع الوضعية والتحديات المعادية في هذا العصر وفي غيره .

ان الفهم المصري المتحضر لكل من « التـديـن »

« والوطنية » وعلاقتهما معا يمثل تحديا غير هين لمراكز التعصب والرجعية وطواغيت الالحاد فى العالم القريب والبعيد وليس مستبعد أن تسعى هذه المراكز حثيثا لضرب هذا الفهم المصرى ومحاولة اجهاض تجربته الفذة وخاصة مع بدء أنتهاجه السبيل الانسانى والعالمى بتوسيع دائرة التسامح الدينى والقومى ليشمل اليهود الى جانب شموله السابق للمسلمين والمسيحيين .

من هذه الزاوية نستطيع أن ندرك الابعاد الحقيقية والدوافع الخلفية لتلك النغمات الدخيلة التى بدأت تظهر .. فى مصر وخارجها خلال الفترة الاخيرة ، والتى يتوقع أن تستمر خلال الفترة القادمة والتى تخرج فى فلسفتها وفى مناهج أدائها عن طبيعة الموقف المصرى والشخصية المصرية المعروفة عبر التاريخ الطويل .

وبنفس قدر الفداحة فى خروج هذه النغمات عن الروح المصرية والمصلحة المصرية سوف يلزم ان تكون هناك وقفة رسمية وشعبية أمام أصحاب هذه النغمات الدخيلة تتضمن ما يلى : ــ

أ ــ اجراءات لتصحيح وتنقية بعض أجهزة التوجيه الدينى والاعلامى وتقوية أدوارها الايجابية فى الدعوة الدينية المجردة من شبهة الغرض السياسى أو المصالح الفئوية المحددة .

ب ــ العمل بالاسلوب المؤسسى والاسلوب الوظيفى على خلق مزيد من الاقتناع الشعبى بأن الوحدة الوطنية بين الطوائف الدينية المتباينة هى فى الاصل مصلحة للجميع قبل أن تكون واجبا دينيا أو التزاما سياسيا أو دستوريا .

جـ ــ التأكيد وعيا وسعيا على الهوية التقدمية

والمتسامحة والعادلة للشريعة الاسلامية في أصــــولها الاساسية ، والعمل بما تتضمنه هذه الاصول من قواعد ومبادىء مرنة تصلح لكل العصور والمواقع والمشـــــاكل المتغايرة .

د ـ الوقوف بحزم أمام تيارات المد الديني المتعصب عنصريا او مذهبيا والوافدة من الخارج . والعمل على وأدها واجهاضها في مناطق تصديرها وذلك بكشـــــف عيوبها الفكرية وحقيقة التشابه في اهدافها مع خطط ومصالح الاعداء المباشرين لمصر والعالم العربي والاسلامي .

مسائل اخرى في تنظيم العمل الديني :

ذلك من ناحية الاوضاع الدينية في مصر وعلاقتها بمسالة التكامل القومي والوحدة الوطنية غير ان لهـــذه الاوضاع جوانب اخرى تمثل في حقيقتها قدرا آخر من المشاكل والاعباء والمفارقات التي يلزم مواجهتها بالتصحيح الحكيم والحاسم .

* فمسالة اغلاق باب الاجتهاد لاتزال تشكل عبئا غير مفهوم يعوق حرية العمل بالمفهوم الصحي والصحيح للدين ، وخاصة على ضوء مستجدات الحياه المعـاصرة واحتياجاتها المتعددة .

* ومسالة الارتزاق من وراء العمل الديني مســـالة تستحق وقفة فحص ومراجعة على ضــــوء المفـــارقات العجيبة والمذهلة التي تشهدها بعض الاوساط الاجتماعية عندنا سواء في الجانب المسلم او في الجانب القبطي . ونشير في ذلك فقط على سبيل المثال الى اجور قراء القرآن الكريم ووعاظ المساجد ، ونظام صناديق النذور وعطايا الشعب القبطي للكنيسة ونظام المعاملة المالية

للقساوسة المبعوثين للخدمة الكنيسية فى خارج مصر .

* ومسألة الوصاية الدينية ، وكهنوت العلماء والحق فى تكفير الآخرين والحكم على مدى تدينهم والتزامهم م أيضا تعتبر مشكلة من المشاكل الكبيرة التى يلزم التصدى لها ضمن اجراءات المراجعة الشاملة للظاهرة الدينية فى مجتمعاتنا .

* ونظام تعيين شيخ الازهر واختيار بابا الكنيسة القبطية وعلاقة ذلك بالدستور قد يكون أيضا من المسائل الواردة بحثها فى المستقبل القريب نظرا لحساسية مدلولها ونتائجها ، ونظرا لتنامى الحديث والمزايدة فيها فى الفترة الاخيرة .

* ومسالة التعليم الدينى فى المدارس والجامعات تحتاج أيضا الى مراجعة شاملة حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن كلا من نظام ومحتوى التعلم الدينى المعمول بهما حاليا مسئولان الى حد كبير عن كثير من حالات الشطط والمزايدة ، واحادية التفكير وشكلية الممارسات الدينية من ناحية ، وكثير من حالات التقاعس والسلبية والتواكلية المعطلة لمساعى العمل والانتاج .

رابعا : اتجاهات الجريمة وابعادها الجديدة :

عرفت كثير من المجتمعات الاجنبية بل يكاد يكون قد استقر فى صميم حياتها اليومية جرائم « الاغتصاب » « والسرقة بالاكراه » ، و « تجارة الجنس » و « المخدرات » ، و « قطع الطريق » ، و « عقوق الابناء لوالديهم » ، و « قتل ذوى الرحم » و «الاختطاف للابتزاز » ، و « استخدام العنف فى العلاقات

الطائفية » .. آلا أن المجتمع المصرى ظل لازمان طويلة خلوا من هذه الجرائم الا مايعتبر بالمعايير الاحصـــائية أو بالقياس الى عموم الاحوال .. استثناء فـــريدا وشاذا .

لكن الامر قد تغير بعض الشيء خلال السنوات السبع الماضية اذ ارتفعت فجاة نسبة هذه الاستثناءات الفريدة والشاذة فى المجتمع المصرى بما يدعو الى مراجعة وصفها « بالشذوذ » واعادة تكييف النظرة اليها تناســـبا مع ما أضحت تمثله فى الواقع ــ وبشهادة الحيثيات المعلنة وفق الاحكام القضائية العديدة الصادرة فى بدايات عام ١٩٨٠ ــ من حجم جديد ونسبة جديدة ذلك الى جانب ماراحت تشكله النوعيات والشرائح الجديدة التى عرفها عالم الجريمة المصرية لاول مرة ــ من صعوبات فنية وعملية بالنسبة لبعض الاجهزة المتعاملة معها .

ومن الملاحظات ذات الدلالة على مستقبل التطـــور الخاص بالجريمة فى مصر ظهور نسبة عاليـــة لبعض الشرائح الاجتماعية التى لم يسبق لها الدخول الى مجال الجريمة بمعناه الاصطلاحى . كمجموعات « المتعلمين » « والمثقفين » و « الطلبة » ومن يطلق عليهم « أبنـــاء العائلات » أو القادرين ماديا .

ولا يصدر الاهتمام بهذا التطور عن افتراض يشـــابه المستقر فى الوعى الجماعى المصرى التقليدى من تصورات أو مقولات طبقية تضع « الاثرياء » أو « المتعلمين » فى معظم الاحوال بعيدا عن الشبهة أو احتمال التورط فى السلوك الاجرامى ، وانما يرجع الاهتمام بهذا التطـور الى عدد آخر من الاسباب الموضوعية نجملها فيمـــا يلى : ــ

أ ـ ان « العلم » و « المال » و « الشباب » هى أكثر العناصر المحورية تأثيرا فى مسارات الحضارة والتحضر بين الناس عبر التاريخ .. وبنفس محورية الدور الايجابى لهذه العناصر فى تحقيق التطور والتنمية لشعب من الشعوب تأتى فداحة دورها السلبى فى تعطيل المسار المتطور لهذا الشعب .

ب ـ ان كلا من فئات « القادرين ماديا » و «المتعلمين» و « الشباب » قد قدم فى التاريخ المصرى شواهد ونماذج لكلا الدورين الايجابى والسلبى . الا ان الدور الايجابى لهذه القوى كان فى معظم الاحوال ـ على الاقل من وجهة نظر الباحث وحساباته ـ الدور الاغلب ـ فلماذا اذن بدأت هذه الحقيقة التاريخية تنحو نحوا مختلفا فى حياتنا المعاصرة وخاصة فى مراحلها الاخيرة .. والى أين يمكن ان يصل تطور هذه الظاهرة ؟

جـ ـ ان « أصحاب المال » وأصحاب العلم ، و«الشباب» هم اكثر الفئات الاجتماعية تعرضا لاصحاب السلطة واكثرهم ـ فى كثير من الاحيان تعرضا معها .

ومع الاعتراف مبدئيا ببعض التداخل العضوى الذى يحدث أحيانا بين هذه القوى الثلاثة من جهة وقوى السلطة من جهة أخرى ، بطريقة اجتهادية ومتقطعة ، وبمبادرات تلعب التفضيلات والعلاقات الشخصية أو الدوافع الموقوفة فيها دورا هاما ، فان الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص أن « أصحاب السلطة » لم يتمكنوا خلال التاريخ المعاصر من تحقيق الوفاق مع قوى « المال » و « العلم » و « الشباب » فى وقت واحد .. وبطريقة منتظمة وثابتة .

وهذه الملاحظة الاخيرة هى مدخل لملاحظات فرعية

أخرى تتعلق بتأثيرات المناخ السياسى العام على طبيعة السلوك الاجتماعي والبنيان القيمى والاخلاقى لفئات الشعب المختلفة .. بما في ذلك اشكال الانحراف والجريمة والقيم والدوافع المرتبطة بها .

ونسوق فيما يلي عددا من الملاحظات في هذا الشأن :

١ ـ من الملاحظ أن بدايات ارتفاع نسبة العناصر الجديدة في السلوك الاجرامي « وتشمل نوعية الجرائم وهوية مرتكبيها » قد تراوحت بين عامي ١٩٧٨ـ١٩٨٢ وهي الفترة التى شهدت طفرة كبيرة وبأبعاد غير مسبوقة لاعداد المصريين المسافرين للعمل بالخارج ، وتفاقم مشاكل الخدمات المهنية من ناحية كفاءتهاواسعارها والاخلاقيات المرتبطة بها . وهى نفس الفترة التى تضاعف فيها الفارق بين المعروض والمطلوب من المساكن والمواد الغذائية ، وارتبط بذلك رهق مادى ونفسى ضخم لغالبية المواطنين ، وهى ذات الفترة التى تعددت فيها منافذ استجلاب السلع المسماه « بالاستفزازية » ، وأنتشرت فيها ظاهرة الدروس الخصوصية لتصبح عبئا ماديا جسيما على اهل التلاميذ ونقطة تحول جوهرية فى العملية التربوية والتعليمية على وجه العموم .

٢ ـ في نفس الفترة المذكورة شهد المجتمع المصرى تغايرا وتبادلا فى مواضع الاهتمام والاولويات وفى سلم البنيان القيمى حيث انتقل الى مراكز الصدارة والاهتمام ـ وأحيانا التكريم ـ المشتغلون بالفنون السهلة مهما كان مستواهم ومهما كانت ظروف صعودهم وأنتشارهم ، والسماسرة ، وأصحاب « البوتيكات الانفتاحية » وتجار « الخبطة الواحدة » ، وانصاف المتعلمين ، ودعاة التطرف الدينى .. بينما تراجع الى مؤخرة الصفوف

وانزوى فى دائرة الظل العلماء والمعلمون الجـادون ، والمثقفون ، وكبار رجال المال والاقتصاد ، وأصحاب المواقف المستقلة بين الشباب ، وأصحاب الرصيد الاجتماعى العريق فى مجالات الخدمة العامة وأعمال البر ، وأبطال القلم ، ورواد الصناعة والمبتكرون ، ولاعبو الرياضيات الجادة والمتميزة ، والفنانون الاصلاء ، والموظفون الجادون ، والعمال المهرة والمخلصون .

٣ ـ يلاحظ أيضا انه فى نفس هذه الفترة أيضا « ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ » شهد المجتمع عددا من الأحداث والتوجهات السياسية غير المألوفة للشعب خلال سنوات طوال من تاريخه الحديث . فقد أتيحت خلال الفترة فرصة العمل العلنى والتعبير الحزبى للاراء والمعتقدات والمواقف المختلفة . ورفع فى نفس الفترة الحظر الرسمى على استيراد الكتب والصحف والمصنفات الفنية والادبية الاخرى ، كما شهدت نفس الفترة ترتيبات جديدة لتعزيز فرص الانفتاح بين الثقافة المصرية والثقافات الاجنبية وخاصة الغربى منها كزيادة المنح الدراسية ودورات التدريب والبرامج التليفزيونية الاجنبية ،وتقنين ظاهرة الهجرة للخارج وتشجيعها مع السماح فيها بازدواج الجنسية ، ومضاعفة أعداد البنوك والشركات الاستثمارية والوكالات الاجنبية العاملة فى مصر ومنحها تيسيرات وأوضاعا خاصة . كما شهدت هذه الفترة انتقالا حادا ومفاجئا فى النظرة التقليدية لما كان يعرف لفترة طويلة بانه « خيانة وطنية » فأضحى السلام مع اسرائيل معيارا يكرم به المؤيدون ، وشرطا أساسيا لا تحصل الاوعية السياسية بغير توافره فيها على مشروعية الوجود والعمل .

٤ ـ يلاحظ كذلك أن تعامل كل من قوى « المال » و « العلم » و « السلطة » فى مصر مع هذه الاحداث والظواهر جاء فى اجماله العام متماثلا الى حد كبير برغم اختلافات الدوافع والنوايا فيما بينها . فقد تميز أسلوب كل منها بالحرص على احالة النتائج الى اسباب تتعلق بغيرها من القوى الاخرى والميل الى المعالجة بأسلوب « ادارة المشاكل » وليس بمنطق « حل المشاكل من جذورها » .

ولعل الظاهرة الاخطر من هذه المشاكل أن هناك عددا من عناصر المال والعلم والسلطة فى مصر لم يستطع أن يرى حجم المشكلة على حقيقتها وفيهم من راى الابعاد على حقيقتها لكنه لم يعتبرها مشكلة .

والآن : ماذا عن انعكاسات هذا النهج فى معالجة الاسباب على مستقبل التطور الاجتماعى العام فى بلادنا .. وعلى مستقبل ظواهر الجريمة على وجه التخصيص؟

هنا نطرح التساؤلات التالية : ـ

* التساؤل الاول : هل هناك اتجاهات واحداث أخرى سبقت أو تزامنت مع المرحلة التى ارتفعت فيها نسبة هذا السلوك الاجرامى الجديد مما قد يساعد فى الكشف عن أسباب هذا التطور الحديث وخاصة دخول عناصر وشرائح جديدة الى عالم الجريمة .

* واذا لم تكن هناك اسباب وظروف أخرى افعل تأثيرا واطغى فى تشكيل السلوك الفردى والفئوى فى مصر خلال الفترة المذكورة .. فهل يمكن أن يكون هذا التزامن بين تلك الظروف المبينة سابقا . وذلك السلوك الجديد مجرد صدفة عابثة ؟

* وهل يجوز الزعم بعد ذلك بأن دخول « المتعلمين »

« والمثقفين » « وأبناء العائلات » « والشـــــباب » « والقادرين ماديا » الى عالم الجريمة سواء فى شكلها التقليدى أو أشكالها الجديدة ـ يأتى كرد فعل لجرائم أسبق وأكبر تداخلت وتميعت بهـــا الحـدود والقيم والصور المستقرة فى الوعي الجماعى المصرى عن العلم ، والعدل ، والحق ، والرزق ، والارادة ، والحـــرية ، والواجب ، والوطنية ، والتـــدين ، والمسئوليـــة ، والقدوة .

ولاشك أن اعادة التحدود والوضوح الى هذه القيم الاساسية هو المخرج الاساسى أمام أى اصلاح تســعى اليه الجماعة المصرية فى المستقبل وهى بالقطع مهمـة ليست هينة ، ولا يستطيع القيام بها فئـة القضــاه وحدها ، ولا اية فئة واحدة مهما تسلحت بقوة السلطان أو حكمة العلماء . فالمهمة مهمة الجميع حكاما ومحكومين مؤيدين أو معارضين ، منتفعين أو مضرورين فى الماضى أو الحاضر . ذلك أن مصير الجميع على ظهر الســفينة المصرية واحدة .

على أنه قد يلزم ايضا عند الشروع فى تخطيط الحركة الواجبة التحوط ازاء المحاذير والمحظورات الاتية : ـ

أ ـ ان محاكمة الماضى واستصدار تشريعات رجعيــة الاثر لتجريم ومعاقبة الفائت من الاشخاص والاوضــاع ليس يجدى شيئا فى اطار مهمة الاصلاح الكبرى المأمولة فالقبطان الحكيم هو الذى يحكم توزيع العمل بين جميع ركاب السفن فى حالات الطوارىء حتى اذا كــان بين هؤلاء الركاب من كان سببا فى حالة الطوارىء ذاتها .

ب ـ أن شعور المواطن الفرد بوظيفته المحـــددة ودوره الشخصى فى عملية الانقاذ أو الاصلاح أمر هام

وضروري جداً . وأي محاولة لتعميم الأدوار أو للاستئثار بهذه المهمة وفق منطق التحزب أو منطق الوصـــاية . أو توزيع المهام وفق التقسيمات الفئوية التقليـدية أو التصنيفات الطبقية والعقائدية المعتادة من شأنه أن يسمح بنفاذ الشك فى جدية وصدق المحاولة القومية ذات البعد الوطنى الواحد .

جـ ـ ان التغيير والتعديل لا ينبغى أن يشمل كـل ماكان فى الماضى المذكور . ففى بعض هذا الماضى جـذور لمصالح وطنية جماعية ممتدة الى الحاضر والمستقبل ، وفيه ايضا حقائق موضوعية وتراثية احتفظت بصلابتها ورسوخها الثابت لها منذ زمن أبعد ، وكل المطـلوب فيها ازالة ما أهيل عليها فى الماضى القـــريب من أتربة صناعية وما أحيطت به من أغلفة التزييف والافتئات . وفى هذا الماضى ايضا نماذج مضيئة لنجاحات وانجازات فردية وجماعية أو على الاقل محاولات جادة يمـــكن استثمارها وتوظيف الخبرة المكتسبة منها فى مشـروع النهوض القومى المأمول .

الفصل الثالث :

موقع المستقبلية داخل البيئة السياسية المصرية

برغم صعوبة القول ـ علميا ـ بأن اداء دولة بأكملها يمكن أن يكون انعكاسا لدور القيادة كمؤثر وحيد الا اننا فى الحالة المصرية لا يمكن ـ علميا ايضا ـ أن نغفل حجم وتأثير الكاريزما الشخصية للرؤساء ، وطبيعة توجهاتهم المحلية والاقليمية والعالمية الى جانب الامكانيات السلطوية الهائلة والمودعة بأيديهم ـ تقليديا وعلى مر عصور طويلة ـ فى صياغة آفاق وايقاع التوجهات الرئيسية العامة للدولة فى مصر . ويظهر ذلك التأثير بوضوح خاصة حين يتعلق الامر بالتغييرات والمشروعات الجديدة وغير التقليدية فى حياة المصريين .

وبرغم اتفاق رؤساء مصر خلال جمهوريات الثورة الثلاث فى أحكامهم العامة عن ماضى ماقبل الثورة وفى مجمل نظرتهم الى أهداف المستقبل وآمال المصريين فيه الا أنه يمكن ملاحظة عدد من الفوارق والتباينات فى منهاجية كل منهم وتعامله « الحرفى » و « التكتيكى » مع مقتضيات هذا المستقبل .

ولان المقصود الاساسى من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة الاهتمام بالمستقبل فى المجتمع المصرى ومكونات تشكيلها والعوائق أمامها ، فان عقد مقارنات بين رؤى ومناهج الرؤساء فى مصر ليس هدفا فى ذاته وانما نتعرض لهذه المقارنة بمقدار ما تسهم فى ايضاح الظروف والملابسات المرتبطة ببدء الظاهرة موضع البحث والتى

تزامنت كشافتها الملحوظة مع انفجار الحقائق الذى حدث فى يونيو ١٩٦٧ والذى أدى الى تأكيد الحاجة ـ شعبيا ورسميا ـ الى نظرة أبعد نحو المستقبل وما يلزم لتلك النظرة من دراسات وأجهزة ومنطق جديد فى التعامل مع هذا المستقبل .

وتأسيسا على ذلك فقد يكون من المناسب التركيز على مرحلة « السبعينات » باعتبارها المرحلة التى شهدت استجابات تنظيمية وفكرية عديدة لهذا التغيير المطلوب ، وظهرت فيها بوضوح تأثيرات القيادة السياسية على طبيعة التوجه العام للدولة وايقاعه ، الامر الذى انعكست آثاره ـ بالطبيعة ـ على المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ أوائل ١٩٨٢ .

وعلى ذلك فان هذا الفصل من الدراسة سيتناول المباحث الآتية :

● خصائص وأبعاد الرؤية المستقبلية فى فكر القيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات.

● تقويم عام لموقف الادارة المصرية من المستقبل ومناهج تعاملها معه .

خصائص وابعاد الرؤية المستقبلية للقيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات

١ ـ الفكر المستقبلى لانور السادات :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن الشخصية غير التقليدية التى اتسم بها الرئيس المصرى خلال فترة

السبعينات قد نجحت في طبع الاتجاه العام للدولة خلال تلك الحقبة بتوجهات جديدة وغير تقليدية ايضا ، فقد ظهرت فى هذه المرحلة دعاوى وبرامج عديدة وجديدة تتعلق بغزو الصحراء ، والثورة الخضراء وانشاء وتعمير مجتمعات جديدة خارج النطاق العمرانى التقليدى لوادى النيل ، كما ظهر أيضا توجه غير مألوف للتعامل سلميا مع اسرائيل انتهى بتطبيع العلاقات معها ، مما أحدث تغييرات شبه جذرية فى خريطة التوجهات المستقبلية لمصر وبالتالى فى خريطة أولويات العمل لديها ولدى غيرها من الوحدات الدولية الاخرى فى المنطقة بأسرها .

ولا يجانب الصواب كثيرا أن يقال بأن هذه التوجهات نحو البرامج والمشروعات والتطلعات غير التقليدية فى عهد أنور السادات يمكن أن نجد لها بعض التأصيلات النظرية فى بياناتُ الرئيس السابق وكتاباته المتعددة حول « المستقبل » و « الزمن » و « سرعة التغيير » ، وفى نظرته الى أولويات الاهتمام ومنهج التعامل مع مايستجد من متغيرات .

وقد اخترنا فى هذا المبحث مصدرين أساسيين للتعرف على ملامح هذه النظرة « الساداتية » نحو المستقبل ومنهاج تعامله فيها .. وهذان المصدران هما :

١ ـ برنامج العمل الوطنى الذى قدمه أنور السادات فى ٢٣ يوليو ٧١ .

٢ ـ كتاب السيرة الذاتية لانور السادات « البحث عن الذات » والذى صدر عام ١٩٧٨ .

ولا يحتاج الامر توضيحا أن تحديد هذين المصدرين مرتبط بتاريخ كل منهما حيث يقدم الاول نموذجا للفكر الاصلى والطموحات النظرية للسادات فى بدايات عهده

بالموقع القيادى الاول فى مصر ، بينما يقدم المصدر الثانى نموذجا لهذا الفكر بعد ان امتزج بخبرة السلطة وتجاربها المنوعة وان كان قد خصص فيه قسما كبيرا للرواية عن أحداث سبقت ولايته لتلك السلطة .

اولا : برنامج العمل الوطنى - يوليو ١٩٧١ :

تعتبر هذه الوثيقة التى قدمها أنور السادات فى بداية السبعينات علامة خاصة فى تاريخ الفكر القومى المصرى . فهى من ناحية الاطار الزمنى والشكلى تأتى كرابعة وثائق الثورة التى بدات بكتاب « فلسفة الثورة » ثم تلاه ميثاق العمل الوطنى فى أوائل الستينات ، ثم بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ، وهى تعتبر من الناحية الموضوعية اولى هذه الوثائق واكثرها انتباها لاهمية ترجمة المنظورات الفكرية الثورية الى برامج محددة للحركة ذات آجال زمنية وابعاد تطبيقية معينة وقابلة للاختبار .

ومن بين عشرات المشروعات والافكار التى خطط لها برنامج العمل الوطنى تأتى ثلاثة منها على راس المؤشرات الدالة على رؤية المستقبل بمنهج تطبيقى ومحدد وهذه المشروعات هى :

* برنامج اعادة بناء القرية المصرية .
* تثوير البيئة الصناعية .
* الدعوة الى انشاء المجالس القومية المتخصصة للبدء فى رسم سياسات مصرية فى المستقبل البعيد .

* وفيما يختص باعادة بناء قرى الجمهورية ذكر برنامج العمل الوطنى أنها اولى مهام الدخول الى الدولة الحديثة وحدد لها « عشرين سنة » بحيث يصبح

لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالكهرباء والماء النقى وبحيث يكون لكل مجموعة من القوى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توافرها فى كل قرية على حدة ، كقصور الثقافة ومحطات صيانة الالات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ، ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا .

وقد قرر البرنامج تكاليف هذا المشروع الشورى « بحوالى الف مليون جنيه على اساس بناء اربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى ٢٠ مليونا .

وبصرف النظر عن مدى تأسيس هذه الارقام على دراسات دقيقة ومدى استحضار عنصر التراكم فى حسابها .. فلاشك أن قيمة هذه التفاصيل تظل مؤشرا جيدا الى طبيعة الاتجاه المنهجى فى رؤية المستقبل المأمول من خلال أبعاد واحجام ملموسة ، وان كانت تقريبية .

ولعل من أهم الآثار التى نتجت عن هذه الخطة الطموحة لبناء القرى المصرية الواردة فى برنامج العمل الوطنى تلك الافكار والدراسات التى سارع المتخصصون وغير المتخصصين من أهل الفكر العام الى تقديمها ونشرها حول بناء القرية المصرية .

* وفيما يتعلق بالبرنامج الثانى وهو « تثوير » البيئة الصناعية ، فقد ذكر برنامج العمل الوطنى « أن علينا — فى نفس الوقت — أن نعمل على تطوير تجمعات الصناعة المهمة ، بحيث يصبح كل منها مجتمعا صناعيا متكاملا يضم ألى جانب المصانع المساكن الحديثة المقامة فى احياء

سكنية تتوفر فيها جميع الخدمات اللازمة للعمال وأسرهم من مستشفيات ومدارس ومواد ودور الثقافة والترفيه » وحدد البرنامج وسائل تمويل هذا المشروع الضخم وأبرز مزاياه لصالح العمل والعمال والناتج القومي الاجمالى .

وتعتبر هذه الخطة اول اشارة تفصيلية الى الاتجاه رسميا الى فكرة « التخطيط الاقليمى » الذى تنشأ بمقتضاه مجموعة من البيئات الحضارية ذات النواة المركزية وهى انتقال لا تناقض فيه مع ماعرف فى الفكر السياسى المصرى والتجربة المصرية قبل عام ٧٠ بالتخطيط القومى .

* أما الاشارة المستقبلية الثالثة التى تضمنها برنامج العمل الوطنى فهى دعوته الى « انشاء المجالس القومية المتخصصة كهيئات علمية استشارية ترتبط بمراكز البحث العلمى ومعاهده » .. فبعد أن كان الاطار العام للمجالس القومية المتخصصة قد تحدد فى بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ حرص برنامج العمل الوطنى على تحديد طبيعة ومجال عمل هذه المجالس ، فأشار الرئيس السادات فى مجال حديثه عن المبادىء الدستورية المقترح تضمينها الدستور الدائم — الى اهمية انشاء هذه المجالس لمعاونة رئيس الجمهورية بالمشورة فى جميع المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعى .

ثانيا : كتاب السيرة الذاتية للرئيس أنور السادات .. البحث عن الذات

يتضمن هذا المؤلف الشخصى ثلاث عشرة نقطة تتعلق برؤية السادات للمستقبل وموقفه منه واساوبه فى التعامل معه ، ويمكن تصنيف مادة « المستقبل » فى هذا الكتاب فى ثلاث مجموعات :

الاولى : فى متطلبات الرؤية المستقبلية الصحيحة .
والثانية : تبرز المنهج الشخصي للسادات في التخطيط والعمل من اجل المستقبل .
والثالثة : تعبر عن مدى المام السادات بالمفاهيم الحديثة في العلوم المستقبلية .
اما المجموعة الاولى : فتتركز تقريبا فى الفصل المعنون : « نحو تحرير الذات ـ الزنزانة ٥٤ » ففى هذا الفصل وضع السادات قاعدتين هامتين يلزم العمل بهما حتى تكون رؤيتنا صحيحة للامور فى الحال أو الاستقبال الاولى : الوعى بالذات وبامكاناتها ، والثانية ضرورة اتخاذ مثل أعلى أو هدف نهائى واضح وواقعى .
يقول انور السادات فى صفحة ١٠٨ وصفحة ١٠٩ « الاعتماد على النجاح الخارجى يبعد الانسان عن ذاته ـ والجهل بالذات هو أسوأ مايمكن أن يصيب المرء اذ تنتشر الظلمة داخل النفس وبانتشارها يفقد الانسان الرؤية وتضيع عنه معالم الطريق .. » .
ويقول فى صفحة ١١٨ « قد يظن البعض ان التصالح مع النفس الذى هو ثمرة السلام الروحى يعنى الاستسلام للامر الواقع أو تقبله على الاقل .. ولكن هذا غير صحيح فأنا لا أقبل الامر الواقع كما هو بل أحاول دائما تطويعه والسمو به الى ماهو افضل .. ففى اعتقادى أن الانسان يجب أن يعمل دائما ونصب عينيه مثل أعلى يريد أن يبلغه فبدون المثل الاعلى كيف تكون للانسان رسالة ؟ » .
وأما ملامح المنهج الشخصي للرئيس السادات فى التخطيط والعمل من اجل المستقبل ـ وكما تبدو فى كتابه « البحث عن الذات » فيمكن تلخيصها فى أربع نقاط هى :

ا ـ حساب كل البدائل والاحتمالات حتى المستحيل منها .

ب ـ اتاحة قدر من المرونة فى الخطة بحيث يسمح بالتعديل والتطوير عند الممارسة الميدانية .

جـ ـ ديمومة وشمول الحلول أهم من مجرد ايجادها .

د ـ أسرع الطرق الى المستقبل .. افضلها .

* والعلامة الاولى من علامات هذا المنهج فى العمل المستقبلى تظهر فى أكثر من موضع ، ففى معرض وصفه للقيمة الحقيقية للثغرة العسكرية التى حققها الاسرائيليون فى أواخر حرب اكتوبر ٧١ ـ قال الرئيس السابق « الحرب النفسية قد تصلح مع غيرى ولكنها لا تصلح معى أبدا .. لانى أعرف ما أفعل واعد لكل خطوة اخطوها عدتها » .

كذلك يظهر تحسب السادات لكل احتمال وارد عندما ذكر حادثة نصحه للرئيس جمال عبد الناصر عقب هزيمة يونيو ٦٧ بالانتقال الى الصعيد وترك القاهرة استعدادا لحرب مقاومة شعبية تحسبا لاحتمال سقوط القاهرة فى اليوم الثالث لحرب حزيران .

وقد وصف السادات « السياسة » بانها فن المستحيل خروجا على الشائع لدى البعض من تعريف لها بأنها « فن الممكن » ويعبر ذلك عن اقصى الطموح فى تخطيط المستقبل ، ويود الرئيس ان يلفت النظر فوراً الى المثل المعبر مباشرة عن هذا الموقف المتحرر ازاء مختلف البدائل المتاحة للتحرك المصرى واستعداده لانتهاج مسالك قد ينظر اليها البعض على انها مستحيلة التحقيق ـ فيشير الى « حرب اكتوبر » قائلا : « يصف البعض السياسة بانها فن الممكن ولكننى لا آخذها بهذا التعريف فاذا قسناه

على حرب اكتوبر لقلنا أن السياسة هى فن المستحيل ».
* والعلامة الثانية لمنهج السادات فى التعامل مع المستقبل كانت فى اتاحته قدرا من المرونة فى خطة المستقبل بحيث يسمح هذا القدر باجراء التعديلات أو الاضافات الى هذه الخطة أثناء المواجهة الميدانية لمشاكل التنفيذ . وأذا كانت هذه العلامة قد ظهرت بوضوح فى أسلوب السادات فى ادارته لمفاوضات السلام مع الاسرائيليين والامريكيين فان أصولها التى ظهرت فى كتاب « البحث عن الذات » تستحق وقفة فحص وتأمل .

يقول انور السادات فى روايته للخطوات الاولى التى تمت فى أوائل الاربعينيات تمهيدا للثورة على النظام الملكى القائم حينذاك فى مصر وضد الاستعمار البريطانى الجاثم على أرض الوطن « لم ألجأ الى الخلايا السرية للدفع بالثورة المسلحة نحو بلوغ أهدافها كما فعل عبد الناصر بعد عودته من السودان فى ديسمبر ١٩٤٢ ، ففى تلك السنة كان خط هتلر قد بدأ فى الانكسار وبالتالى استعان الانجليز قوتهم فى مصر فكان على عبد الناصر أن ان يخطط للمستقبل ، أما أنا فلماذا أخطط لثورة بعيدة ؟.

كانت الأحداث وما أعقبها من ردود فعل — أى انتصارات هتلر المتلاحقة وهزائم الانجليز المتتالية كنتيجة حتمية لهذه الانتصارات قد جعلت الباب أمامى مفتوحا للعمل المباشر ، ففيم الاعداد للمستقبل والفرص متاحة أمامنا وواجبنا أن ننتهزها قبل أن تفوت .. » .

وفى هذا المثال يظهر أستعداد السادات لاجراء تعديلات فى توقيت التنفيذ وفى ترتيب المراحل التى سبق له تصورها وتخطيطها .

* أما العلامة الثالثة في منهج الفكر المستقبلى للسادات فهى حرصه على أن تكون حلول المشاكل التى يخطط لها دائمة وجذرية ونرى ذلك بقوله فى كتابه « أنا أحب أن أغير .. لا أمتص ولا أعالج ، ولا أخدر .. وفى نظر الناس أريد أن يكون كل شىء واضحا كما هو فى نظرى تماما .. وعندما ألجأ الى حل بعض المشكلات افعل كل مابوسعى لكى يكون الحل جذريا لا مؤقتا » .

ونستطيع أن نلمح الترجمات العملية لهذا المنهج فى معالجة المشاكل بمتابعة الاهتمامات والاولويات التى وضعها السادات لمواجهة مشكلات عضال ، كالانفجار السكانى أو نقص الغذاء .. فقد اختار فى كلا المشكلتين حلولا جذرية وعميقة التغيير .

فمنهج غزو الصحراء والبدء فى انشاء مجتمعات جديدة قد يبدو أنه طموح الى حد بعيد وقد يبدو أنه يتعارض مع الطبائع الشعبية الشائعة عن المصريين ، الا أنه ــ بالتحليل العلمى ــ يعد أكثر المناهج فعالية فى مواجهة المشكلة المستفحلة فى التزايد السكانى على المدى البعيد ، وقد كان سهلا على السادات أن يختار طريقا أكثر أمانا ــ من الناحية الشعبية ــ فيلجأ مثلا الى توجيه بعض الموارد الاضافية أو القروض الخارجية الى شراء المستهلكات اللازمة لحياة الشعب خلال سنوات محدودة ، الا أنه وكما أكد فى كتابه لم يكن يفضل منهج امتصاص المطالب ولا منهج التخدير ولا منهج « احيينى النهاردة وموتنى بكره » .

وتتضح دقة السادات فى روايته عن منهجه فى مواجهة المشاكل فهو يقول : « افعل كل مابوسعى لكى يكون الحل جذريا لا مؤقتا » فهو اذن لم يقل « افعل دائما وبسهولة»

وانما كان يضع أمكاناته وامكانات الحكومة كمناط للقدرة على جذرية الحلول وجذرية التغيير الذى ينشده .

واذا كانت جذرية وديمومة الحلول أهم لدى الرئيس الراحل من مجرد ايجادها فان ذلك لم يكن ليجعل خططه للمستقبل بطيئة بالضرورة ، بل ان العكس هو ما كان يفضله شخصيا ، فأسرع الطرق الى المستقبل تفضلها لدى السادات وهذه هى العلامة الرابعة من علامات منهجه الذاتى فى التعامل مع المستقبل كما تبدو من خلال سيرته الذاتية .

يقول السادات فى كتابه « انا اقصد « بالسياسة » كيف نوصل مصر من اقصر واسرع طريق الى امانينا وان نكتب لمصر تاريخا جديدا » .

وننقل الآن الى المجموعة الثالثة من المواد المتصلة برؤية المستقبل فى كتاب « البحث عن الذات » وهى المواد التى تفصح عن مدى المام السادات بالقواعد والمفاهيم المتعارف عليها لدى علماء المستقبلية ورجال التخطيط طويل المدى . وفى هذا نعرض أولا للتوجيه الصادر منه الى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد اسماعيل على ـ والمؤرخ فى أول أكتوبر ١٩٧٣ ، ففى هذا التوجيه الذى نشر الرئيس السابق نصه كاملا ضمن ملاحق الكتاب ـ يجدد السادات هدفا استراتيجيا تقوم به القوات المسلحة المصرية ، وهو تحدى نظرية الامن الاسرائيلى وذلك عن طريق القيام بعمل عسكرى يستهدف الحاق اكبر قدر من الخسائر بالعدو . وقد تضمن هذا التوجيه تقديرا من السادات لنتائج النجاح فى هذا العمل ، وذلك على المدى القريب ثم المدى البعيد . وفى تقديره للنتائج المتوقعة على المدى البعيد جاءت اشارة

واضحة الى فكرة تراكم المتغيرات التى تعتمد عليها الدراسات المستقبلية الحديثة .

قال السادات « وفى المدى البعيد فان تحدى نظرية الامن الاسرائيلى يمكن أن يحدث تغييرات تؤدى بالتراكم الى تغيير اساسى فى فكر العدو ونفسيته ونزعاته العدوانية » .

وعنصر « التراكم » الذى تؤكد عليه المناهج الحديثة فى تخطيط المستقبل ، نراه مرة اخرى فى ذهن السادات كسبب من اسباب سوء حالة الخدمات فى مصر ابتداء من عام ١٩٦٢ ، فعندما تناول السادات بالتحليل دور حكومة عام ١٩٦٥ قال « مما جعل الحالة تزداد سوءا ان مشاكل الخدمات عندنا من تليفونات ومواصلات واسكان وخلافه اخذت تؤجل ابتداء من ١٩٦٢ على اساس حلها بخطط طموحة لم تكن قابلة للتنفيذ مما جعل هذه المشاكل تزداد وتتراكم سنة بعد اخرى بحيث اصبح من العسير حلها » .

كذلك يمكن أن نستبين فكرة « التمرحل » وحدود وشروط الاخذ بها عندما يقول « انا من المؤمنين بانه لا ينبغى ان نضغط مرحلتين فى مرحلة واحدة » . وكان ذلك فى معرض الحديث عن ضرورة القيام بتحضير دقيق كمرحلة أولى قبل الدخول فى مؤتمر جنيف للسلام وبصرف النظر عما فى اهتمام السادات بفكرة التمهيد والتحضير فى ذاتها من قيمة علمية وعملية ، فان القاعدة النظرية التى كان يؤمن بها الرئيس السابق فى عدم جواز دمج مراحل العمل دمجا تعسفيا ومفتعلا تعتبر متوافقة مع ماتقره مناهج التخطيط والتنبؤ الحديثة من ضرورة البرمجة على مراحل تؤدى كل منها الى الاخرى ، فى

تسلسل منطقى وعملى يلائم التطور الطبيعى للظروف ، ويقيم اعتبارا لما قد يستجد فى المراحل المبكرة من عناصر تدخل كمتغيرات فى المراحل اللاحقة .

على أن ماقد يبدو من تعارض ، بين مبدأ السادات فى عدم دمج مرحلتين فى مرحلة واحدة وبين تفضيله لاقصر الطرق وأسرعها الى تحقيق الاهداف ، ليس الا تعارضا ظاهريا ، وقد أكد السادات فى مواقف كثيرة على مبدأ التوازن بين مقتضيات العلم ومقتضيات العمل ، بل انه وضع حدود هذا التوازن بين واقعية الخطط وسرعة التنفيذ بتفصيل أكثر وضوحا عندما قال فى برنامج العمل الوطنى : « اننا حريصون على الا تجرفنا امواج الاحلام بعيدا عن شاطىء الواقع فنبنى على الماء ، وعلى الاتربطنا حبال الحذر فنبطىء الخطى أو نتوقف والعالم من حولنا يقفز » «(١)» .

٢ - التغيير .. والمستقبل فى منهج الرئيس حسنى مبارك :

جاءت أولى الاشارات المبكرة التى عبر بها الرئيس حسنى مبارك عن أفكاره وتصوراته العامة ازاء «التغيير» و « المستقبل » عقب توليه الموقع القيادى الاول فى مصر ، وذلك فى بيانه الاول أمام مجلس الشعب يوم ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١ حيث ذكر « أن العمل الوطنى فى المرحلة الدقيقة التى نجتازها يجب أن يكون استمرارا ديناميكيا

(١) برنامج العمل الوطنى - قدمه الرئيس السادات الى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

رشيداً للخط الذى انتهجه الرئيس السادات » (١) ، وقد لاحظ البعض فى حينه أهمية عبارة « فى المرحلة الدقيقة التى نجتازها » ، كما لاحظ البعض أهميـــة الاشارة الى « الديناميكية » و « الترشيد » ، ومـــا تحمله هذه التعبيرات فى سياقها من دلالات ضـــمنية تشير الى وجوب الاعتراف بأثر الظـــروف المتغـــايرة والملابسات المستجدة فى تطوير المواقف تلقائيـــا بعد فترة من الممارسة .

ثم جاءت بعد ذلك اشارات أكثر تفصيلا عن موقف الرئيس مبارك ازاء فكرة « التغيير » و « ظروفها وشروطها وحدودها » ، فنراه فى حديثه الى مجـــلة أكتـــوبر بتاريخ ١-١١-١٩٨١ يؤكد « أن التغيير ليس مطلبا لذاته وانما يتم عندما تقتضى الظروف ذلك » . ثم نراه يوضح فى موضع آخر انه لا يقوم بأى تغيير الا اذا كانت لديه أسباب ومقومات للتغيير ، وانه ينشد ـ فى الاصـــل ـ الاستقرار ، ولكن ليس معنى ذلك أن التغيير غير وارد ، فالتغيير يتم « عندما أجد أن هناك داعيا للتغيير وأدرسه جيدا وأستقر عليه لانه حينئذ يكون تغييراً للمصـــلحة العامة » (٢) .

ويوضح الرئيس مبارك منهجه فى التغيير فنراه فى حديثه لصحيفة الشعب يقول : « انه لا يقتنع بالتغيير

---

(١) بيان الرئيس حسنى مبارك الى مجلس الشعب بعد توليه الرئاسة • الاهرام ١٥/١٠/١٩٨١ ص ١ •

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك الى الاهرام ١/١/٨٢ ص ١ وانظر ايضا نفس المعنى وقائع اجتماعات الرئيس مبارك بالهيئة البرلمانية للحزب الوطنى بالصعيد ـ الاخبار ١٠/٣/١٩٨٢ ص ١ •

الشامل أو المفاجىء مرة واحدة » (١) ، كما يؤكد نفس المعنى حين يذكر لمجلة أجنبية انه « لا يؤمن بمنهج الصدمات » (٢) .

واذا كانت هذه هى المواقف والطبائع المبدئية التى تحكم توجه القيادة السياسية لمصر ازاء موضوع « التغيير » بصفة عامة وفى اطاراته المجردة .. فماذا عن التصورات الموضوعية لمستقبل البلاد والتغيرات المطلوبة له فى فكر هذه القيادة ؟ .

للاجابة على هذا السؤال يلزم البحث أولا عن أولويات الاهتمام لدى الرئيس حسنى مبارك من واقع بياناته وتصريحاته وأعماله خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ وفى ذلك يلاحظ البعض انه لم يترك شكا منذ البداية فى أن اهتماماته الاولى ستكون تركيزاً على المشكلات الداخلية ــ وبصفة خاصة المشكلة الاقتصادية ــ اكثر من المشكلات الخارجية (٣) .

واذا كانت توجهات الرئيس حسنى مبارك وأولوياته قد اتسعت بعد مضى عام واحد من حكمه لتشمل عددا من المواقف والاهتمامات والتوجهات الجديدة فى مجال

---

(١) حديث الرئيس حسنى مبارك الى جريدة الشعب ١١ ــ ٥ ٨٢ ص ١١ .

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك الى مجلة دير شبيجل الالمانية ــ منشور بالاهرام ٢٤ .. ١ ــ ١٩٨٢ ص ٦ .

(٣) راجع مثلا تصريحات الرئيس حسنى مباركلصحيفة واشنطن بوست ــ الاهرام ١٩٨١/١١/٢ ص ٦ ــ وحديثه لصحيفة السياسة الكويتية الاهرام ٧ ــ ١١ ــ ٨١ ص٣ وحديثه الى ديرشبجل الالمانية ــ الاهرام فى ٨٢/١/٢٤ ص ٦ .

السياسة الخارجية (١) ، فليس معنى ذلك أن هناك تغييرات جذرية تتناقض مع أولويات اهتمامه التى أفصح عنها للصحافة المحلية والعالمية ابان توليه الرئاسة ، ذلك أن هذه التوجهات الجديدة فى السياسة الخارجية والتى بدات تترى خلال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، انما تندرج فى اطار ما أسماه الرئيس مبارك فى بيانه الاول لمجلس الشعب « أكتوبر ١٩٨١ » « الديناميكية الرشيدة » للمواقف .

والحق أن ماقد يبدو تغييرا فى أولويات الرئيس كان موضعا لتوقعات مبكرة من جانب بعض المحللين السياسيين . فقد كتب احد أساتذة العلوم السياسية فى يوليو ١٩٨٢ يقول : « أن أولويات الرئيس حسنى مبارك - كما أوضحها - ستعمل فى اتجاه الاستمرارية على المدى القصير ، أما بالنسبة للمدى المتوسط أو الطويل فان احتمال تعثر الصيغ الراهنة لمواجهة المشكلة الاقتصادية قد يدفع الى صيغ جديدة تنعكس على شبكة العلاقات المصرية الاقليمية والعالمية (٢) .

ولأن دراستنا الراهنة لا تستهدف تتبع التطورات

---

(١) من امثلة تلك التوجهات الجديدة فى السياسة الخارجية اصرار الرئيس حسنى مبارك على عدم زيارة اسرائيل وسحبه للسفير المصرى فى تل ابيب - واعادة سفير مصر الى موسكو ، وايقاف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية ، وزيارته للاردن عقب اعادة العلاقات ، ثم زيارته لبغداد مع الملك حسين فى مارس ١٩٨٥ .

(٢) د . أحمد يوسف احمد : (الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس حسنى مبارك) .
مقال منشور بالسياسة الدولية عدد ٦٩ - يوليو ١٩٨٢ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

التى تحدث فى المواقف الموضوعية أو السياسية بقدر اهتمامها وتركيزها على منهاجية التعامل عموما مع كل أو أى متغير جديد ، لذلك لن نناقش هنا أسباب ودوافع التطورات التى شهدتها سياسة مصر الداخليــة أو الخارجية خلال الفترة المنقضية من حكم الرئيس حسنى مبارك ، وما اذا كان تعثر الصيغ السابقة لمعالجة المشاكل هو الذى دفع الى « صياغات جديدة » أو « شـبكات جديدة لعلاقات مصر الاقليمية أو العالمية » .

وانما يعنينا الآن فى هذا المبحث من الدراسة هو التعرف على « الوسائل ، وأساليب الاقتراب » التى تعمل بها القيادة السياسية فى تناولها للمشـكلات ؛ ومدى استخدامها لاساليب البحث العلمى فى رصـد الابعاد المختلفة لهذه المشكلات والتخطيط لحلها .

وهنا يمكن الاشارة الى أن أول الاعمال العـامة التى استهل بها الرئيس حسنى مبارك ولايته ــ بعد مراسم التنصيب وأجراءاتها اللاحقة ــ هو الدعـوة الى عقـد مؤتمر لرجال الاقتصاد فى مصر بهدف البحث عن أصول المشكلة الاقتصادية واقتراح البدائل المختلفة للخروج من هذه المشكلة ، وقد حرص الرئيس مبارك على استحداث منهج جديد فى تشكيل المؤتمر بحيث جاءت عضـويته تعبيرا عن مختلف الاتجاهات والخبرات الاقتصـادية المعروفة فى الساحة المصرية مما انعكس بالتـالى على طبيعة نتائجه .

ويكاد تشكيل هذا المؤتمر الاقتصادى أن يذكرنا بأحد الاساليب العلمية المعروفة فى عمليات دراسة المستقبل وهو أسلوب « استطلاع المتخصصين » وأن كانت التجربة المصرية قد اسقطت عنه بهذا المؤتمر شرطا اساسيا له

وهو « الاستطلاع » كل على حدة » ، فجاءت النتيجة متأثرة الى حد كبير بعنصر « استحضار الذات » وعنصر « التنافس الايديولوجى » (١) .

وقد تمت مؤخرا محاولة أخرى من القيادة السياسية للعمل وفق مفهوم « الاستطلاع متعدد الاطراف » وذلك حين طرح الرئيس مبارك اقتراحا على مختلف الاحزاب السياسية والمؤسسات الجامعية والعلمية بأن يتقدم كل منها بتصوراته واقتراحاته الخاصة بمشكلة « الدعم الحكومى » فجاءت النتائج — برغم محدوديتها وبرغم عدم استكمال مايقتضيه هذا الاسلوب من عمليات لاحقة للفرز والتحليل والتوفيق — أكثر اقترابا من الاسلوب الصحيح .

ويستطيع المحلل ان يضع يده على جوهر التجديد الحقيقى الذى استحدثه الرئيس حسنى مبارك بهذه الاساليب او المحاولات فى النظرة الشائعة تقليديا ومنذ فترة طويلة بين فئات ودوائر كثيرة كانت تصر — وحتى وقت قريب — على أن التحضير لمشروعات المستقبل والتخطيط الاستراتيجى القومى العام هو اختصاص تنفرد به مؤسسات الدولة الرسمية فقط ولا ينبغى أن

---

(١) راجع توصيات ونتائج أعمال مؤتمر رجال الاقتصاد — وقد كانت هناك فكرة لعقد مؤتمر مماثل لبحث المشكلات الاجتماعية والسكانية تحت عنوان « مصر الغد » وان كان قد تأجل لاسباب لم تعلن ، فى تقدير الباحث ان الظلال التى أحاطت بطبيعة تشكيل المؤتمر الاقتصادى وأثرها على نتائجه قد انعكست الى حد كبير على جهود التحضير للمؤتمر الاجتماعى الذى كان مقترحا انذاك فى يناير ٨٢ .

يشاركها فيه افراد أو مؤسسات أخرى . ولقد أفصح الرئيس حسني مبارك عن هذا التوجه الجديد منذ الايام الاولى لولايته وأكد في أكثر من مناسبة على ايمانه بأسلوب الحوار واستطلاع مختلف الاراء قبل الشروع في سياسات أو مسارات جديدة وخاصة ما يتصل منها بمستقبل مصر والمصريين ككل .

يقول الرئيس في حديث له للتليفزيون الايطالي : « ان المعارضة في مصر شأنها شأن المعارضة في أي دولة ديمقراطية ، وانا أستهدف من لقاء المعارضة تغيير الاسلوب الذى كان متبعا فيما مضى وهدفي أن نلتقي جميعا امام نقطة رئيسية وهي مستقبل مصر .. ومصلحة مصر العليا » .. ويستطرد الرئيس حسني مبارك فيقول « ولان جميع المعارضين في مصر مصريون حريصون جدا على المصلحة العليا لبلادهم فقد قررت ان تكون جميع النقاط أو المشاكل القومية الكبرى موضع بحث مع أحزاب المعارضة حتى نصل من هذه المباحثات أو هذه المناقشات الى اسلوب أمثل لحل مشكلاتنا فتتبناه جميع القوى والاحزاب (١) .

وجدير بالملاحظة أيضا أن هذا الاسلوب الجديد الذى افصح عنه الرئيس مبارك وتبناه عملا في أكثر من مناسبة قد تضمن تطويرا آخر لموقف الدولة المألوف سابقا والذى كان يقضي بحظر تناول بعض قطاعات السياسة الرسمية للدولة « كالسياسة الخارجية » مثلا

---

(١) من حديث الرئيس حسني مبارك الى التليفزيون الايطالي - الاخبار ١٩٨٢/١/٢٩ ص ٥ .

ـ بالنقد أو الاعتراض ـ (١) وقد وجدنا الرئيس مبارك بالفعل يناقش أمورا متعلقة بالسياسة الخارجية مع ممثلى القوى المعارضة ، بل أن بعض لقاءات الرئيس مع قيادات المعارضة الحزبية قد خصصت لهذه الموضوعات فقط (٢) .

المؤسسات العاملة فى رصد وابحاث المستقبل

ليس تجاوزا كبيرا عن الحقيقة أن يقال بأن مراكز ووحدات البحث العلمى تعمل كلها ـ بطبيعة نشاطها ـ فى نطاق التمهيد للمستقبل . الا أن مايهمنا التركيز عليه وابرازه فى هذا البحث هى تلك الوحدات والمؤسسات التى يعتبر البحث فى المستقبل صميم مهمتها الاصلية لا صفة عارضة من صفات أعمالها ، ويمكن حصر هذه المراكز والمؤسسات فى مصر على النحو التالى :

١ ـ المجالس القومية المتخصصة ـ تتبع السيد رئيس الجمهورية .

٢ ـ هيئة المعلومات والتقديرات ـ تتبع جهاز المخابرات العامة .

٣ ـ معهد التخطيط القومى ـ يتبع السيد وزير التخطيط .

---

(١) انظر مثلا خطاب الرئيس السابق محمد انور السادات فى العيد العاشر لثورة التصحيح امام مجلسى الشعب والشورى ١٤/٥/١٩٨١ القاهرة ـ الهيئة العامة للاستعلامات ص ٣٣ .

(٢) حدث ذلك فى لقاء الرئيس مبارك مع قادة الاحزاب المعارضة فى مصر بمناسبة القرار الاسرائيلى بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ ، انظر الاهرام ١٧/١٢/١٩٨١ ص ١ ، ٦ .

٤ ـ أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا « هيئة مستقلة يشرف عليها نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى والبحث العلمى » .

٥ ـ المركز القومى للبحوث .

٦ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ يتبع رئاسة مجلس الوزراء .

٧ ـ جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء . يتبع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

٨ ـ مركز بحوث استزراع الصحارى ـ يتبع وزير الزراعة .

٩ ـ مركز بحوث المشروعات الصحراوية ـ يتبع وزارة الرى .

١٠ ـ مركز تطوير تدريس العلوم ـ يتبع جامعة عين شمس .

١١ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ يتبع مؤسسة الاهرام .

١٢ ـ مركز بحوث استصلاح الاراضى ـ يتبع وزارة الزراعة .

١٣ ـ معهد بحوث الاحصاء ـ يتبع المركز القومى للبحوث .

١٤ ـ معهد ابحاث البترول ـ يتبع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

١٥ ـ مشروع الاستشعار عن بعد ـ يتبع أكاديمية البحث العلمى .

١٦ ـ أكاديمية السادات للعلوم الادارية ـ تتبع وزير الدولة للتنمية الادارية .

١٧ ـ المشروع القومى لتنظيم الاسرة ـ يتبع وزارة

الشئون الاجتماعية .

١٨ ـ المجلس القومى للسكان ـ يتبع رئيس مجلس الوزراء . .

١٩ ـ ادارة نظم المعلومات ـ بالقوات المسلحة .

٢٠ ـ الجمعية المصرية للحساب الآلى « أهلية مهنية متخصصة »

٢١ ـ الجمعية المصرية الاحصائية « أهلية مهنية متخصصة »

٢٢ ـ الجمعية المصرية لتطبيق بحوث العمليات« أهلية مهنية متخصصة » .

وهذه الجمعيات الثلاثة مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية .

٢٣ ـ ادارة البحوث والتخطيط السياسى ـ تتبع وزارة الخارجية

قنوات المشاركة الشعبية فى وضع خطط وتصورات المستقبل :

تفيد تجارب العديد من الدول بأن حجم ونوع التجارب الشعبى مع خطط التنمية القومية يلعب دورا هاما فى تحديد مدى النجاح الفعلى لتلك الخطط بل وفى دقة التوقعات المسبقة عن هذا النجاح . واذا كان بديهيا أن تستهدف أى خطة قومية للتنمية أو التأمين صالح المجموع العام فان البديهى أيضا أن يشترك هذا المجموع العام فى وضع تصورات المستقبل والخطوط الرئيسية العريضة لبرامج تحقيق هذه التصورات .

واذا كانت نظم الحكم المعاصرة تقوم على فكرة التمثيل

الشـــعبى أى الاكتفاء بمشورة الممثلين المنتخبين عن القواعد الشعبية فى صياغة هذه الخطط والاستراتيجيات القومية فالاغلب أن هذه النظم تعتمد على ما يـــكون لدى قواعدها الشعبية من وعى كاف واســـــتعداد لاستيعاب مفهوم « الخطة المبرمجة » والتجاوب مـــع ما تقتضيه فكرة « التمرحل » و « الجدولة الزمنيـة » من سلوكات حضارية معينة مثل « الانتظار المحسوب » و « التضحية المؤقتة على المستوى الفردى » أو « اعادة تحديد الاولويات » ، و « رؤية المصـــلحة الفردية أو الفئوية من خلال منظور قومى وجماعى أشمل » .

وفى بلاد كبلادنا ـ حيث العهد بعد قريب بالاساليب الديمقراطية والتمثيل الشعبى السليم والفعال ،وحيث تنخفض درجة الوعى على المستوى الشعبى بمفهـــوم الخطة والسلوكات الاجتماعية والحضارية المرتبطة بهذا المفهوم ــ على نحو ما أوضح الفصل الاول من هـــذه الدراسة ــ فان الدعوة الى تنشيط دور هذا المستفيد الشرعى من الخطط القومية وتخصيب وعيـــه وتأهيله للتعامل مع مفهوم التخطيط والنظرة بعيدة المدى تصبح من أسبق الواجبات اللازمة لنشر الوعى المســـتقبلى وضمان التجاوب الشعبى الحقيقى مع خطط الانماء أو التأمين القومية .

ولا ينبغى أن ينصرف هذا التنشيط الى مجرد احكام عملية التمثيل الشعبى فى المؤسسات الوسيطة كالبرلمان أو المجالس البلدية ذات المستوى القومى ، وانما المقصود هنا هو تنشيط الدور المباشر للجماهير فى وضع خطط وحداتها المعيشية والانتاجية الاساسية تمهيدا لمشاركة أوسع فى وضع الخطط القومية وفى صيانة نتائجهـا

ومتابعة وتقييم الانجازات التى تتحقق منها .

ومثل هذه الدعوة يمكن أن تترجم فى العمل الى منطقتين : —

الاولى : تدريب الافراد والعائلات والتجمعات السكانية على اسلوب التخطيط الفردى والفئوى والجماعى .. كل فى وحدته الخاصة وفى اطار حركته اليومية .

الثانية : تنظيم أو دعم قنوات المشاركة الشعبية المباشرة فى وضع خطط التنمية العامة على المستوى القومى .

واذا كانت وسائط التنشئة السابق التعرض لها كالمؤسسات التعليمية أو الاعلامية تقوم — أو يمكن ان تقوم — بدور هام فى منطقة العمل الاولى فان منطقة العمل الثانية يلزم لها ترتيبات تنظيمية وتشريعية متكاملة تأخذ فيها « الاحزاب السياسية » و « النقابات المهنية » ، ومؤسسات التنشئة الدينية مكانها ودورها اللائم لها الى جانب المجالس الشعبية المعمول بها حاليا على مستوى القرى والمدن والمحافظات . بحيث تصير الخطط القومية افرازآ حقيقيا وطبيعيا وانعكاسا صادقا لمطالب وامكانيات مختلف القوى الشعبية وبحيث يستشعر الجميع مسئولياتهم ويتعرفون على أدوارهم فى صيانة هذه الخطط عند التنفيذ .

مشروع تجريبى لخلق وتنمية الوعى المستقبلى والتخطيطى بالمشاركة الشعبية على المستوى القومى :

فى احدى الدراسات التى قدمها عام ١٩٧٤ البروفسور جون ماكهيل مدير مركز الدراسات المتكاملة بجامعة

نيويورك بمشاركة زوجته السيدة ماجدة ماكهيل طرح الاثنان اقتراحا بأن يقوم معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث « يونيتار » ـ وهو الجهاز الذى بدأ فى تأصيل وتنمية الدراسات المستقبلية داخل مؤسسات الامم المتحدة ـ بتجميع ـ على مستوى العالم ـ لكل الخطط القومية ذات المدى الطويل الموجودة لدى كافة دول العالم سواء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية او بالتنمية الاجتماعية ، ثم تبع ذلك تحليل مقارن لمحتويات هذه الخطط من ناحية وسائل وانماط جمع المعلومات السابقة على وضع الخطط ، والمدى الزمنى الذى تستهدفه تلك الخطط والمشاكل العملية التى تواجهها كل دولة عند تنفيذ خططها ، ونسبة الانجاز المحقق فى كل تجربة انمائية مخططة ، ووسائل المعالجة التى تتم لمشاكل التنفيذ الى غير ذلك من نقاط وبنود تتصل بالتحليل المقارن لخطط الانماء القومية لدى الدول المختلفة .

واذا كان صاحبا الاقتراح يتوجهان فى مشروعهما توجها دوليا خالصا يهدف الى إفادة الدارسين الاكاديميين لشئون الاقتصاد المقارن أو يهدف فى أحسن الفروض ـ الى افادة الدول النامية بمعلومات وبيانات توفر عليها مغبة التجريب فى مسارات التخطيط غير المجدية أو افادتها بوسائل جديدة لحل مشكلاتها التخطيطية من واقع خبرة غيرها من الدول .

فاننا نستطيع فى حالتنا المصرية ـ وللاغراض التى تستهدفها دراستنا الراهنة ـ الافادة بهيكل الاقتراح المطروح بعد نقل عملية « التجميع » و « المقارنة » من المستوى الدولى الواردة عليه الى المستوى القومى الداخلى .

والمشروع المقترح يتلخص فى أن تقـــوم احدى المؤسسات الرسمية المسئولة عن دراسة المستقبل المصرى أو التخطيط له كالمجالس القومية المتخصصة أو معهد التخطيط القومي ــ بدعوة التجمعات الجماهيرية ــ سواء الحزبية أو النقابية أو الاجتماعية ــ للتقدم برؤيتهـــا الخاصة بمستقبل نشاطها وأولويات اهتماماتها ، وبرامج التنفيذ ووسائل التمويل التى تحقق لها اهدافهـــا ، ومراحل هذا التنفيذ ــ ان وجدت ــ والتقسيم المتصور للادوار ــ في ذهنها ــ بين مايوكل للاجهزة الحكومية وما يوكل لغير هذه الاجهزة .

والمتصور أن مثل هذا التجميع للتصورات الحزبيــة والنقابية والجغرافية ــ يلزم له وسائل اســـتبيان متنوعة فى البداية على أن تتوافر فيها أيضا القابليـــة للتنميط والتوحيد القياسى فى مراحل لاحقة .

وقد يتضمن هذا الاستبيان نقاطا كالتالية :ــ

* الأهداف العاجلة « للوحدة » والمدى الزمنى المقدر لتحقيقها .

* الاهداف بعيدة المدى « للوحدة » مع تحديد هذا المدى بقدر الامكان .

* تقدير الاحتياجات المادية اللازمة لتحقيق كل هدف « التمويل ــ العمالة وسائل الانتاج .. »

* تقدير الاحتياجات التشريعية والتنظيمية اللازم اجراؤها لكل هدف .

* تقدير المشكلات المتوقعة اثناء التنفيذ ووســـائل المعالجة لكل منها .

وفى تقدير الباحث أن نجاح مثل هـــذا المشروع

التجريبى الطموح يتوقف الى حد كبير على عـــدد من الشروط : ـ

الاول : مدى المشاركة الفعلية من جانب كل أو معظم الافراد التى تتكون منهم « الوحدة الحزبية » أو «الوحدة النقابية » أو « الوحدة البلدية فى المحليات » .

الثانى : مدى الحياد « السياسى » و « النزاهـــة الاخلاقية » و « النظرة الوطنية الصادقة » التى تتوافر فى جهة التجميع المركزية .

الثالث : مدى التمكن الفنى لدى هذه الجهة المركزية فيما يتعلق بتنميط المواقف وحصر الاتجاهات وتصفية العناصر والاوزان المتداخلة أو المشتركة بين الوحدات المكونة لمجتمع الحصر أو الاستطلاع وفيما يتعلـــق باستخلاص المؤشرات الصحيحة والاوزان الحقيقية التى تتضمنها أو ينتهى اليها هذا التجميع القومى لتصورات المصريين عن المستقبل .

وعلى اية حال فان مثل هذا المشروع القومى الضـخم يمكن أن يتم على مراحل تبدأ الاولى منها فى اطـــار تجريبى محض بحيث لا يعول كثيرا على نتائج تلك المرحلة فى صياغة الخطط القومية الكبرى والهامة . وقد يبدأ مثلا فى حدود « عينات احصائية » ثم يتم التوسع فى مراحل لاحقة وتدريجية الى أن يشمل مسحا كليا .

كذلك قد يمكن تحوير أو تعديل هيـــكل المشروع وترتيب مراحله بحيث يتم البدء باستطلاع مـــوقف الوحدات الجماهيرية المختلفة ازاء سياسة جديدة فى مجال واحد معين أو ازاء تنظيم جديد محـدد المـلامح وبحيث يقتصر الرأى المطلوب حينئذ على الموضـــوع المطروح وليس على كل التصورات الاجمالية عن صورة

المستقبل عموما . وفي ذلك سوف نلحظ تشابها بين هذا المشروع التجريبي المعدل وبين أسلوب « استطلاع المتخصصين » المعتمد ضمن أساليب المنهاجية المستقبلية .. مع تعديل في صفة « المتخصصين » ليصبح استطلاعا « لاصحاب المصالح » .

وقد تم بالفعل في الفترة الاخيرة « أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ » تجريب هذا النوع من استطلاع المواقف لدى أصحاب المصالح وذلك حين اقترح رئيس الجمهورية على مختلف الاحزاب السياسية والجامعات والمراكز العلمية أن يتقدم كل منها برؤيته وموقفه ازاء مسألة « الدعم الحكومي » للسلع والخدمات الاساسية وذلك على ضوء التزايد المضطرد سنويا في الاعباء التي تتحملها كل من الدولة والمواطنين من وراء الدعم بأوضاعه وعيوبه المعروفة واقتراحاتهم في مواقعهم الحزبية أو التخصصية لتطوير او استبدال هذا الدعم بوسائل وأساليب أخرى .. وبرغم أن نتائج هذا الطرح الجديد لطرق المشاركة في صنع القرار السياسي لم تستكمل بعد بحيث يمكن الحكم على مدى فعاليتها أو نجاحها ، وحتى بافتراض عدم امكان التوصل الى التحقيق الكامل لمشروع المشاركة الشعبية المقترح في صدر هذا البحث فان مايتم خلال مراحل التجريب أو خلال المحاولات الحزبية سوف يظل محسوبا في الرصيد الايجابي لظاهره الاهتمام بالمستقبل في المجتمع المصري .

ذلك أن مايمكن الوصول اليه خلال تلك المراحل الاولية من مواد وخبرات سياسية وعملية وفنية لا شك سوف يثري الكثير من التقاليد والممارسات الديمقراطية ومن أهمها خبرة أستطلاع الرأي العام ووسائل قياس

اتجاهاته ، والاحتجاج به حين يلزم .. والاحتجاج عليه حين يلزم أيضا « فى حالة عدم الاقدام على المشاركة من جانب بعض الوحدات الجماهيرية حتى بعد توافر الشروط والظروف الاساسية »

كذلك يشار فى هذا الصدد الى التوجه الهام الذى ساد النظام المصرى منذ عام ١٩٧٧ والذى تعززت فى اطاره « سلطات المحليات » وتعاظم به دورها المشارك فى صياغة الخطط القومية للتنمية والتعمير .. ووفقا لهذا التوجه الجديد تم تقسيم محافظات الجمهورية الى أقاليم اقتصادية متكاملة يتم بينها تخطيط اقليمى متكامل للتنمية ومشروعات الاستثمار والاعمار ثم يتم تجميع هذه الخطط الاقليمية التى تضعها أساسا المحافظات داخليا .. وفيما بينها .. ومن مجموع هذه الخطط الاقليمية تجرى صياغة الخطة الانمائية القومية الشاملة والموحدة ..

وليس من شك أن هذا التوجه الجديد فى نظام التخطيط الاقتصادى القومى لايخلو من عقبات عملية مما يحتاج الى دراسات علمية تستهدف تجاوز تلك العقبات .. وليس ثمة حرج فى الاطلاع على نماذج الدراسات التى أجريت فى بلاد أجنبية حول نفس هذا الموضوع .. ففى السويد مثلا عقدت السكرتارية العامة للدراسات المستقبلية التابعة لرئيس الوزراء ندوة استغرقت ثلاثة أيام فى نوفمبر ١٩٧٣ وقدمت فيها دراسات خاصة حول موضوع « التخطيط ، وهيكل القيم والمشاركة الديمقراطية » .

كذلك عقدت نفس الهيئة حلقة بحث اخرى فى يونيو ١٩٧٤ حول « الحكم الديمقراطى والتخطيط طويل المدى » .

تشجيع مشاركة الشباب
فى ابحاث المستقبل

والى جانب المشاركة العامة الواجبة فى صياغة الخطط القومية ، فان هناك نوعا آخر من المشاركة المطلوب تشجيعها فى مجتمعنا المصرى وهى مشاركة القطاع الشبابى على وجه الخصوص باعتباره صاحب المصلحة الاوفر فى حياة الغد .

والملاحظة التى يجمع عليها معظم علماء « المستقبلية » فى الخارج أن هذا الحقل من الدراسات يكاد يقتصر حتى الان فى العالم كله على فئات الاعمار الكبيرة فلم يدخل اليه عنصر الشباب ولا عنصر المرأة باعداد كافية ، وهو امر يصعب عند الكثيرين تفسيره فى ضوء مصلحة الاجيال والناموس الطبيعى .

وباستطلاع عاجل لفئات العمر التى يتوزع عليها السادة أعضاء المجالس القومية المتخصصة فى مصر مثلا « وهى كما عرفنا أولى المؤسسات الموكول اليها دراسة المستقبل » يتبين أن متوسط العمر بين الاعضاء هو ٤٨ عاما وأن أربعة فيهم فقط تقع أعمارهم فى فئة ما دون الثامنة والثلاثين .

والمطلوب الان تشجيع منظم الشباب كى يدخل فى هذا الحقل المعرفى الجديد . وهنا قد تفيد بعض الاقتراحات التالية أو كلها « أخذا فى الاعتبار ما قدم من اقتراحات خاصة بتطوير نظام التعليم على النحو المبين فى مبحث السابق » :

أ ـ تقديم منح دراسية ومكافآت تشجيعية لطلاب الدراسات العليا الذين يتخصصون فى مجالات البحوث المستقبلية سواء النظرية أو التطبيقية وقد تكون الامانة

العامة للمجالس القومية المتخصصة من أقدر الجهـات وأوفرها حرصا على القيام بهذا الاقتراح .

ب ـ تدعيم نوادى العلوم القائمة حاليا فى مواقـع متناثرة بأنحاء الجمهورية وفتح فروع لنا فى أكبر عدد ممكن من المحافظات وذلك لمتابعة الموهوبين والنوابغ من الطلبة أو الشباب عموما فى اطار برنامج قومى يستهدف تشجيعهم واتاحة الفرص امامهم للاحتـكاك الدولى باعتبارهم جيل المستقبل من العلميين وأصحاب الافكار الجديدة .

جـ ـ تعزيز الدور الذى تقوم به حاليا شعبة الفضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى وتوسيع نطاق الافادة به فى أوساط الشباب والطلبة وذلك مثلا بتنظيم فصول دراسية خاصة بهذا الميدان على غرار المعمول به فى قسم الخدمة العامة بالجامعةالامريكية أو بجامعة عين شمس.

د ـ قيام مؤسسات الدراسات المستقبلية كالمجالس القومية المتخصصة أو اكاديمية البحث العلمى بطبع ونشر الدراسات الفردية المتعلقة بمجالات المستقبـل والتى يتقدم بها أصحابها بمبادرات ذاتية « طبعا بافتراض توافر الحد الادنى فيها من الشروط العلمية والموضوعية» والعمل على الترويج بكافة السبل للافكار والمخترعـات التى يبتكرها الشباب المصرى .

هـ ـ النظر فى أمكانية انتاج سلسلة من الافـلام السينمائية وافلام الرسوم المتحركة للاطفال بما يساعد فى شرح الاساسيات العلمية ونماذج الحياه المتصـورة أو المتوقعة فى المستقبل ، مع ضرورة الانتباه عند اعداد هذه الافلام الى خصوصية البيئة المصرية او العربية . كذلك يلزم عند اعدادها الانتباه الى اهمية عدم الايغال

فى تبسيط الحقائق العلمية على نحو يخل بحقائق المستقبل فى ذهن الاطفال أو يبعث على الاستخفاف بها توهما بعدم قدرة الطفل المصرى أو العربى على ادراك الحقائق والتركيبات المعقدة .

الديمقراطية الحزبية .. ودورها فى مستقبل البلاد : *

يمكن أن تلعب تجربة التعدد الحزبى فى مصر دورا محوريا فى تشكيل أو اعادة تشكيل عدد من عناصر واتجاهات الحركة القومية العامة للمجتمع المصرى فى المستقبل ، كتقديم الكوادر والقيادات اللازمة للعمل السياسى والحكومى وضمان الادارة السليمة للصراعات السياسية واحكام الرقابة على السلطة الحاكمة ، وضمان الحريات الاساسية للمواطنين ، وطرح تصورات وبدائل واضحة ومحددة لعملية التنمية غير أن هذا الدور « لميكانيزم » التعدد الحزبى يتوقف على عدد من الشروط والظروف نجملها فيما يلى : ـ

١ ـ مدى القبول العام الذى تلقاه فكرة التعدد الحزبى ذاتها لدى دوائر النظام السياسى نفسه ومدى استشعار هذه الدوائر ذات التراث الضارب فى أعماق تاريخ الدولة المصرية ـ بضرورة هذا التعدد وأهميته لصالح التقدم العام للبلاد .

---

* كثير من نقاط هذا القسم ورد ذكرها فى الدراسة الممتازة التى أعدها الدكتور اسامة الغزالى حرب بمركز الدراسات السياسية الاستراتيجية والتى نشرت بالاهرام فى ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٨٥ .

والسؤال المطروح هنا : هل يمكن للاحزاب القائمة الآن أن تصبح فى المستقبل جزءا عضويا من النظـــام السياسى مثلما يحدث فى معظم النظم الديمقراطية ذات التعدد الحزبى أم ان وجود هذه الاحزاب مثل اختفائها ـ لن يؤثر كثيرا فى عمل النظام السياسى واســـتمرار عجلته فى الدوران اعتمادا على قوة واجهزة اخـــرى متواجدة فى الدولة قبل ومع هذه الاحزاب .

٢ ـ مدى توافر الجيل التالى من قيادات الاحزاب القائمة ، ونوعية فكرهم وتوجهاتهم وأسس حركتهـم السياسية والملاحظ حتى الان أن معظم قيادات الاحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية انما تنتمى فى بداية نشأتها السياسية الى فترة ماقبل ١٩٥٢ وللاسف لم تسنح الفرصة ولا الرغبة خلال السنوات الثلاثين المنقضية بعد هذا التاريخ بافراز قيادات جديدة مؤهلة لتولى العمل الحزبى فيما بعد غياب الرواد المؤسسين .

٣ ـ ويرتبط بالعنصر السابق قضية هامة أخرى هى قدرة الاحزاب على تطوير نفسها كمؤسسات سياسية فعلية وليس كمجموعة افراد تربطهم « علاقات شخصية محدودة » ويعنى ذلك أن مســتقبل العمل الحـــزبى الحقيقى فى مجال التعدد ـ مرتبط الى حد كبير بمدى نجاح الاحزاب فى توسيع رقعة الانتظام العضوى بها ، وتشكيل نظام متماسك ومترابط بين وحداتها التنظيمية المترامية رأسيا وأفقيا . ومدى قدرتها على استثمار شبكة العضوية ودرجة الحماس الحزبى بها فى خلـــق قنوات للعطاء الوطنى المتميز استقلالا عن الهدف الطبيعى والمشروع فى الوصول للسلطة التنفيذية .

وهنا قد يشار الى اهمية العمل منذ الان على تقنين

المشروعية لحركة الاحزاب فى تشكيل وانشاء شركات انتاجية ، والمبادرة بمشروعات خدمية تقتصر فى البداية على اعضائها ويتم تمويلها وتنفيذها ذاتيا فى الاطارات الحزبية « مع استبعاد المجالات ذات الحساسية المتفق عليها سياسيا او دينيا » .

٤ ـ تأتى بعد ذلك مسألة مدى تمثيل الاحزاب القائم حاليا لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة على ارض الواقع المصرى وهنا يلزم الاشارة الى المنهج الجبهوى الذى تميل اليه معظم الاحزاب القائمة . وامكانية استمراره فى المستقبل على ضوء التمايز الاجتماعى والسياسى المتوقع حدوثه طبيعيا بعد فترة من الممارسة الفعلية ، والذى يؤدى ـ بحكم الخبرة التاريخية وطبائع الامور ـ الى ضرورة استقلال كل من الشرائح الاجتماعية باطارها التنظيمى المعبر عن حقيقة مصالحها الخاصة وتوجهاتها الفكرية المتميزة .

كذلك تلزم الاشارة هنا الى خطورة استمرار وجود قوى اجتماعية وسياسية خارج اطار الاحزاب القائمة حيث ان ذلك يمثل أكبر مصدر للخطر على قوة وفاعلية النظام الحزبى . وبقدر ما تتوافر المرونةالكافية لاستيعاب تلك القوى فى أحزاب جديدة أو فى الاحزاب القائمة فان النظام الحزبى يصبح أكثر قدرة على البقاء والفعالية .

الفجوة بين « الوعى » .. « والسعى » !

والآن ...

وبعد أن عرضنا لابعاد وحدود الرؤية المستقبلية فى كثير من قطاعات المجتمع المصرى الشعبى منها والرسمى، وعرفنا كيف أن المستقبل يحمل من الدواعى والمحاذير والأخطار والحتميات ما يستوجب ترشيداً بل تثويرا

لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربى عموما مع المستقبل .. ثم عرفنا كيف يعالج هذا المستقبل فى البلاد المتقدمة بأساليب علمية فى الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق .. نبلغ الآن منطقة التساؤل : —

الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » .. « والفعل ؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التى ينتقل بها وعندها « الوعى .. الى « سعى » ؟

اننا لا نقصد ارهابا لاحد ولا مضاعفة التشاؤم عند أحد حين نذكر مقولة هـ . ج ويلز الشهيرة بأن «المستقبل هو السباق بين « التعلم » .. والكارثة .

ونحمد الله — المحمود على كل حال — اننا لم نبلغ بعد مرحلة لا ينفع فيها الوعى أو السعى .. فرغم كل أطماع الساسة واخطار السياسة التى تحدق بنا فى الحال أو الاستقبال ، ورغم كل تحديات البيئة وصعوبات الطبيعة التى بدات تشهدها حياتنا العربية أو التى يتوقع ان تشهدها خلال السنوات العشرين القادمة ، ورغم كل مشاكل الاجتماع والادارة والاقتصاد والتنظيم التى تكاد تعصف بما بقى لدينا من آثار الحضارة والتحضر على أرض العالم العربى .. رغم كل ذلك فما تزال لدينا أرصدة هامة للمستقبل وفيه . وما تزال لدينا ارادة وثابة وتوق صادق لان يكون لنا أو لاولادنا حظ العيش الكريم مع سائر احياء القرن الحادى والعشرين .

* لقد بدأ علم المستقبل فى العالم العربى عموما — وفى مصر على وجه التخصيص — ينال اهتماما متعاظما بين مجموعات الباحثين وبعض القلائل من رجال الحكم ذوى البصائر والرؤى التاريخية ذات النظر الابعد

والارحب وقامت مؤسسات متخصصة فى دراسة المستقبل تشهد أعمالها الاولى ببشريات طيبة كالمجالس القومية المتخصصة ، ومعهد التخطيط القومى ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* وظهرت الى جانب ذلك بعض المشاريع العربية والمصرية التى تحاول تطبيق المناهج المستقبلية فى دراسة المستقبل العربى ومستقبل مصر من بينها مشروع « العالم العربى سنة ٢٠٠٠ » الذى يتبناه ويشرف عليه أستاذ التخطيط الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن بالتعاون مع الاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية فى روما . ومشروع « صور المستقبل العربى » الذى يقوم به مجموعة علماء عرب برئاسة الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وبالتعاون مع جامعة الامم المتحدة فى طوكيو . ومن بينها أيضا المشروع الذى يقوم به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ــ وحدة البحوث الاجتماعية ــ باشراف الاستاذ سيد ياسين بهدف صياغة نهج عربى متميز فى دراسات المستقبل يقوم على تنحية الخصائص الايديولوجية الأجنبية الواردة فى معظم الدراسات الغربية أو الشرقية عن المستقبل العربى .

* وهناك الى جانب هذه المشروعات النظرية والتأهيلية .. مشروعات أخرى تطبيقية فى مجالات محددة مما سيكون لها تأثير ضخم فى تشكيل أو اعادة تشكيل كثير من عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربى فى المستقبل ومن بينها :ــ

ـ مشروع أطلاق قمر صناعى عربى تتولاه حاليا مؤسسة « عربسات » بالتعاون مع الخبرة الامريكية والفرنسية لاستخدامه فى مجالات الاتصالات .

ـ مشروعات تصنيع السلاح محليا فى العالم العربى وتتولاه وزارة الدفاع المصرية مع وزارة الانتاج الحربى بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع ، وحكومات دول الخليج العربى .

ـ اقتراح مشروع الخطة الخمسينية لتنمية وتعمير الصحراء الغربية فى مصر « ١٩٧٥ ـ ٢٠٢٥ » وتتولى متابعته المجالس القومية المتخصصة .

ـ مشروع التنمية المحلية للقرى المصرية ويبلغ عددها ٤٠٠ قرية باستخدام المشاركة الاهلية . ويشرف عليها جهاز بناء وتنمية القرية ووزارة الحكم المحلى .

ـ مشروع تخزين الطاقة الشمسية واستخداماتها التطبيقية كبديل للبترول وتقوم المملكة العربيةالسعودية بتمويل الدراسات والتجهيزات الخاصة بهذا المشروع بالتعاون مع بعض المراكز والجامعات والمؤسسات العلمية فى أستراليا والولايات المتحدة .

كما تجرى الجامعة الامريكية بالقاهرة بعض‌الدراسات التمهيدية لمختلف التطبيقات الممكن ادخالها الى مصر فى هذا المجال .

ـ مشروع « اطلس » لنقل بترول الخليج والسعودية الى المحيط الاطلنطى عبر أنابيب تمر بالبحر الاحمر ثم السودان وبعض الدول الافريقية وحتى موريتانيا «تتبناه حاليا ليبيا مع بعض الشركات الامريكية » .

ـ مشروع استخدام جبال الجليد فى الرى بعد

نقلها من مناطق القطب الشمالى الى مناطق الاحتياج فى العالم العربى « عرض المشروع أحد الامراء السعوديين امام المؤتمر العالمى لتنمية الصحارى ـ الذى عقد بمدينة ساكرامنتو بالولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٧ ونشر معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث ملخصا له ضمن عرضه لاعمال المؤتمر المذكور » .

ـ مشروعات تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة النووية « تجرى حاليا فى الكويت وقطر والسعودية ومصر والاردن بعض التجارب فى هذا الميدان وقد انشأت السعودية بالفعل أول وحدة لتحلية المياه فى مدينة جده » .

ـ مشروعات تعمير وتنمية شبه جزيرة سيناء . وتتضمن أفكارا عن انشاء مدن جديدة فى الساحل الشمالى لسيناء ، ومد خطوط أنابيب المياه بامتداد الساحل الغربى لخليج العقبة ، ومشروعات تصنيع الادوية المستخلصة من النباتات الطبية ، ومشروعات القرى السياحية فى طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ وسانت كاترين والطور ومشروع الربط البحرى بين ميناء العقبة ومدينة نويبع .

ـ مشروعات تعدين الذهب فى صحارى مصر الشرقية وسفوح جبال الاوراس فى المغرب . وقد بدأ مؤخرا الاعلان عن ذلك بمعرفة وزارة الصناعة والتعدين المصرية.

* كذلك يلقى الامل فى المستقبل لدينا مبرره فيما نراه من أثر « الشباب » وتأثيره الذى يتنامى فى حياتنا الفكرية والاجتماعية على امتداد العالم العربى . فاذا استثنينا ما سبق الاشارة اليه عن موقع الشباب من اتجاهات الجريمة الجديدة ومظاهر التطرف الدينى فسوف

نجد صورة المستقبل أكثر اشراقا بالشباب وتوجهاتهم الجديدة والجريئة والمفيدة التى بدأت تملأ العيــون والقلوب زهوا وأملا . هناك مثلا شجاعة القرار بالهجرة الى الخارج للتعلم أو لتحقيق الذات ورفع مســتوى المعيشة ، وهناك مثلا الاتجاهات غير التقليدية فى اختيار التخصصات العلمية كميادين الكومبيوتر ، والهندســة الطبية وعلوم الفضاء ، والطاقة النووية ، والزراعات البحرية ، وتخطيط المدن ، والتعدين ــ وهنــاك أيضا بوادر مشجعة للمشاركة الطلابية الرشــيدة فى ادارة النشاط الجامعى ، وفى الانتماء الحزبى الواعى ، وهناك جراة النزوح الى المواقع المترامية بعيدا عن بؤر التكدس السكانى والارتباطات الاسرية والاجتماعية والوظيفيــة التقليدية ، وهناك ظاهرة الاقبال على العمل اليــدوى والعمل التطوعى أثناء العطلات السنوية ، وهناك اتجاهات للتخلص من القوالب والاطارات النمطية والشائعــة فى الانتاج الفكرى والادبى بين الشباب ، وهناك تضاعف فى اعداد النوابغ والمتفوقين بين الطلبة ، ويصحب ذلك ارتفاع نسبة الشباب بين أصــحاب الابتــكارات والاختراعات العلمية حسب ماتشير اليه ســجلات وبراءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمى ونوادى العلوم التى بدأت تنتشر فى معظم مدن الجمهورية .

* فاذا ما أضفنا الى كل دواعى الامــل وأرصــدة المستقبل المذكورة ذلك الوعى الوحدوى العربى الجديد الذى بدأ يتمكن تدريجيا وبفعل خبرات وتجارب عديدة ــ من طريقة التفكير العربى ، فان رصيدنا فى المستقبل يصبح أكثر ايجابية .

لقد بدأت تتشكل بهذا الوعى الجديد أنماط ومناهج

جديدة للوحدة العربية تقوم على أســـاس استبعاد الشعارات الرومانسية والاشكال الاندماجية الخادعة ، ليحل محلها توجه عملي ومباشر نحو الوفاء وظيفيا ـ بالمصالح والاحتياجات الموضوعية لاطراف المشــروع الوحدوي وعلى أساس من التكافؤ الفعلي بين مصالح وقدرات العطاء لدى الاطراف المختلفة لهذا المشروع الوحدوي .

فلم يعد مطلوبا ولا مقبولا أن يفيد أحــد أطـراف المشروع بأكثر أو أقل مما تفيد به الاطراف الاخـرى ، ولم يعد واردا فى هذا الفكر الوحدوى المستقبلى الجديد أن تتعجل الأطراف المشتركة انجاز كل المصـالح وكل الاهداف فى طفرة واحدة أو فى ظل حكم معين أو قيادة معينة وانما صار من المهم والحيوى ان تتحقــق تلك المصالح وتلك الاهداف بطريقة فعلية وملموسة وبمشاركة حقيقية من كافة القوى ذات المصلحة من خلال تخطيط علمى مخلص ومتجرد ومسئول ، يتقن الاخـذ بمبادىء « التمرحل » و « التدرج » « والتنسيق القطـاعى » ، « وتقسـيم الادوار والوظائف » ، سواء داخليا فى مجالات الانماط الاقتصادى ، أو اقليميا وعالميا فى مجـالات التحرك الدبلوماسى والعلاقات الدولية .

وبعد ...

فقد كانت تلك بعض طموحاتنا للمستقبل وأرصدتنا الايجابية فيه .. ذكرناها فى اختتام الدراسة لا لمجرد أن نرفع بها ماقد يكون هناك من ظلال للتشاؤم تقضى بها الاخطار والتحديات الموعودة علينا مستقبلا أو التى تؤدى اليها النظرة الفولكلورية السائدة حاليا عن المستقبل او حقائق المشاكل التنظيمية والعلمية والسياسـية التى

تعطل بعض مسارات البحث العلمي الصحيح والتخطيط العلمي الفعال .. وانما حرصنا على ايراد هذه الدواعي المبررة للامل كي نؤكد على أن المستقبل ليس حقيقة ستاتيكية واحدة ومفروضة وانما هو عدد غير محصور من الحقائق المتباينة والمتنوعة . وعلينا نحن أن نختار أفضل الوسائل نحو افضل مستقبل نرغب في أن نعيشه بحيث يكون في الوقت ذاته أنسب مستقبل يمكننا أن نصنعه .

« والمستقبلية » بهذا المفهوم هي علم « ألحكم » « والاعتبار » « والتمييز » « والاختيار » الحكم على الماضي والاعتبار بتجاربه والتمييز بين بدائل الممكن والمستحيل في المستقبل ..

ولا محل بعد ذلك لفنجان القهوة .. ولا لكرات العرافين البللورية !

فهـــــرس

كتاب الهلال يقدم :

سلام على النبى وصحابته

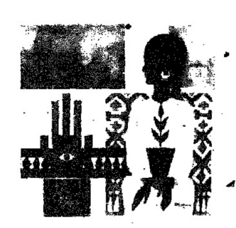
بقلـم :

مصطفى بهجت بدوى

يصدر ٥ مايو سنة ١٩٨٦

رقم الايداع ٢٨١٧ / ٨٦

الترقيم الدولى ٥ ـ ٢٢٨ ـ ١١٨ ـ ٩٧٧ ISBN



هـذا الكتـاب

يقول المؤلف في هذا الكتاب : الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » والفعل ..؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التى ينتقل بها وعندها الوعى .. الى سعى ..

يعرض هذا الكتاب أبعاد وحدود الرؤية المستقبلية فى كثير من قطاعات المجتمع المصرى الشعبى منها والرسمى ، ويوضح لنا كيف ان المستقبل يحمل من الدواعى والمحاذير والأخطار والحتميات مايستوجب ترشيدا بل تنويرا لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربى عموما مع المستقبل .. ويوضح لنا كيف يعالج هذا المستقبل في البلاد المتقدمة بأساليب علمية فى الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق ..

وقد بدأ علم المستقبل فى العالم العربى عمو على وجه التخصيص ـ ينال اهتماما كبيرا بين مجد وبعض القلائل من رجال الحكم ذوى البصائر والا ذات النظر الأبعد والأرحب ، وقامت مؤسسات دراسة المستقبل تشهد اعمالها الأولى ببشريات القومية المتخصصة ومعهد التخطيط القومى الوحدة العربية وأكاديمية البحث العلمى والت

03388782